المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــرير

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

حـــــــــــــول

مشاريع الميزانيات الفرعية ل:

- **وزارة الداخلية،**
- **وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء،**
- **وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.**

- برسم السنة المالية 2018 -

رئيس اللجنة
المهدي عثمون

مقرر اللجنة
م. عبد الرحيم الكامل

الأمانـــــة العامـــــــــــة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجـان
مصلحة لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

الـولاية التشريعية 2015 -2021
السنة التشريعية 2017-2018
- دورة أكتوبر 2017 -

مـــحتـــوى التـقـريـــــر

1- التقديم العام

2- تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية،

- تقديم التقرير
- العرض التقديمي للسيد وزير الداخلية

3 - تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء.

- تقديم التقرير
- العرض التقديمي للسيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، والسيد كاتب الدولة المكلف بالنقل، والسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالماء.

4 - تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

- تقديم التقرير
- العرض التقديمي للسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالإسكان.

5 - الملـــحـــق: أوراق إثبات□ضور السيدات والسادة المستشارين.

ورقـــــــــــة ـقنـــيـــــة

رئيس لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

السيد المـــهـــدي عـثمـون

مقـــــــــــــــرر اللجنـــــــــــــــــــة:

السيد م. عبد الرحيـم الكامـل

الطاقم الإداري الذي قام بإعداد التقارير:

* السيد طـارق رضـوان (رئيس مصلحة اللجنة)
*السيد وفيـق مطيـع
* السيدة نـزهـة لهبـوبـي

* ـاريـخ التصـويـت: 11 دجنبر2017

* عـدد الاجتمـاعـات: 4

* عدد سـاعـات العمـل: 15ساعة و45 دقيقة.

الـتـقـديـم الـعـام

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقارير التي أعدها لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تندرج في إطار اختصاصاتها برسم السنة المالية 2018، وذلك طبقا لمقتضى المادة 52 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين ويتعلق الأمر ب:

- وزارة الداخلية؛
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء؛
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛

وبهذه المناسبة أتقدم أصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء اللجنة لكافة السادة الوزراء والسادة كتاب الدولة المحترمين، بالشكر الجزيل والامتنان الكبير على الوثائق والبيانات والمعطيات التي وضعوها بين يد أعضاء اللجنة، وعلى عروضهم القيمة الشاملة التي لامست التوجهات الاستراتيجية لمختلف الأنشطة والانجازات التي تم تحقيقها برسم سنة 2017، في إطار مخططات واضحة غنية بالمؤشرات والأرقام والإحصائيات، وكذا على الأوراش والبرامج المزمع القيام بها، والمسطرة برسم السنة

المالية 2018، والقضايا والاكراهات المرتبطة بقطاعاتهم الوزارية، وكذا التوضيحات والشروحات التي قدموها بمناسبة إجابتهم على مختلف تدخلات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين.

وأود في نفس السياق أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى السيد المهدي عثمون رئيس اللجنة والسيد محمد البشير العبدلاوي الخليفة الأول لرئيس اللجنة، على حسن إدارتهما للاجتماعات بحكمة وتميز، وتدبيرهما للحيز الزمني بكل مسؤولية وللسيدة والسادة أعضاء مكتب اللجنة لقاء برمجتهم المحكم، حيث انكبت اللجنة على دراسة مشاريع الميزانيات القطاعية خلال الفترة البرلمانية الممتدة من 29 نونبر إلى 11 دجنبر 2017، والتي بلغ عددها أربع اجتماعات، ووصلت ساعات العمل إلى 15 ساعة و45 دقيقة، والشكر موصول للسادة أعضاء اللجنة وكافة السيدات والسادة المستشارين على حرصهم على حضورهم الفعال للاجتماعات، ومتابعتهم لأشغالها باهتمام كبير، وعلى مساهمتهم القيمة بتدخلاتهم في تعميق النقاش والدراسة بكل جدية ومسؤولية، حول مختلف المشاريع والبرامج الحكومية المعروضة بالنظر إلى تركيبة المجلس التي تمزج بين الخبرة والمعرفة في مجالات متعددة من ممثلي الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمهنيين ومنتخبي الجماعات الترابية والمتسمة بطابع التميز، الأمر الذي يضفي لا محالة قيمة مضافة في مجال توجيه السياسات

العمومية في مختلف ميادين التنمية، وهذا من شأنه إبراز خصوصية مجلس المستشارين، وبالتالي المساهمة في إنجاح هذه المحطة الدستورية الهامة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

ظي قطاع الداخلية بنقاش مستفيض بالنظر إلى أهميته وإستراتيجيته وخصوصيته التي تستهدف الاتياجات الحيوية للمواطن، فقد أجمعت السيدات والسادة المستشارون على ضرورة تثمين المكتسبات الإيجابية للتجربة المغربية المتميز إقليميا ودوليا، مع مواصلة الوزارة لعملها في سياق تعميق آليات اللامركزية واللاتمركز لتنزيل الدستور، وتسريع وثيرة إرساء الجهوية المتقدمة للنهوض بالتنمية المجالية، وذلك بمواكبتها ومدها بكل الإمكانيات المادية والبشرية واللوجستيكية، وكذا تعزيز مهامها، وفي مجال تدبير المخاطر الأمنية رصت التدخلات على ضرورة تكثيف مختلف الأجهزة المختصة لجهودها وتنسيقها للتصدي للتهديدات والتحديات والمحافظة على درجة اليقظة والمرونة والتأهب في إطار مقاربة استباقية واستثمار التجربة المغربية الرائدة في هذا الإطار .

وبخصوص قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء الذي يعد من القطاعات الإستراتيجية والهامة ببلادنا ورافعة أساسية لتعزيز الجاذبية المجالية وتنمية الاستثمار، أجمعت التدخلات على ضرورة الرفع من وثيرة وجودة تدبير هذا القطاع لتحقيق غاية الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي وتطوير البنيات التحتية الأساسية، وتعزيز نجاعة الاستثمارات العمومية عبر تقوية مردودية الأوراش الكبرى وتسريع تفعيل الاستراتيجيات القطاعية، وفق عقود برامج مبنية على أهداف محددة من خلال تحسين وتثمين البنيات الأساسية: من طرق وموانئ وسكك حديدية، وتطوير اللوجستيك عبر إشراك القطاع الخاص، وكذا تعزيز التعاون مع الدول الإفريقية الشقيقة، لخلق أرضية ومناخ استثماري يحقق نموا مضطردا، ومنح قطاع الماء الاهتمام الكبير، وذلك بوضع إطار تنظيمي ومؤسساتي لتحسين التزود بالماء وتحقيق الأمن المائي.

هذا، وشكلت مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، مناسبة لتبادل الأفكار والآراء حول مجموعة من القضايا المرتبطة بهذا القطاع الحيوي، وتم التركيز خلال مناقشة السيدات والسادة المستشارين لمجال التعمير وإعداد التراب الوطني على الإستراتيجية الداعمة للمجالات الترابية لضمان إرساء دعائم تنمية منسجمة ومستدامة، وتجسيد إلتقائية

السياسات والقطاعات العمومية في إعداد استراتيجيات تنمية جهات المملكة، انطلاقا من مواكبة ومصاحبة الجهات والجماعات الترابية في مراحل وضع المخططات الاستباقية للتنمية الترابية المندمجة، والعمل على تأطير النمو المجالي وإرساء أسس تعمير مرن لضمان تعميم تغطية التراب الوطني بالوثائق التعميرية، وتثمين الجودة المعمارية، وأبرزت التدخلات ضرورة تقليص العجز السكني عبر تكثيف وتنويع العرض السكني لتلبية حاجيات مختلف الفئات الاجتماعية، ونهج مخططات استباقية لتنمية المجال الحضري، والعمل وفق مقاربة تشاركية للحد من انتشار الأحياء غير المهيكلة في محيط المدن، ومتابعة المجهودات للقضاء على السكن غير اللائق من خلال برامج محددة الأهداف والمرامي، والبحث عن حلول ملاءمة لإنعاش السكن الاجتماعي، والعمل على التأطير التقني لقطاع البناء من حيث التنظيم والجودة والاستدامة، واعتماد سياسة المدينة كسياسة عمرانية مواكبة لتطلعات بناء مدن حديثة وتقليص الفجوات التنموية بين الجهات.

ويحمل هذا التقرير العروض التقديمية للسادة الوزراء والسيدات والسادة كتاب الدولة، وتفاصل المناقشات من طرف السيدات والسادة المستشارين، والأجوبة المقدمة عما ورد من استفسارات وملاحظات واقتراحات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

وتوجت دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية بعقد اجتماع بتاريخ 11 دجنبر 2017، تم التصويت فيه على مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، برسم السنة المالية 2018 في شقيها المتعلقين بالتسيير والاستثمار وفق الجدول التالي:

نتائج التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية برسم السنة المالية 2018

****

القطاع الحكومي		نتيجة التصويت			مجموع المصوتين
		الموافقون	المعارضون	الممتنعون	
وزارة الداخلية	ميزانية التسيير	11	1	لاأحد	12
	ميزانية الاستثمار	9	3	لاأحد	12
	الميزانية برمتها	9	2	1	12
وزارة والتجهيز والنقل واللوجستيك والماء	ميزانية التسيير	11	1	لاأحد	12
	ميزانية الاستثمار	9	3	لاأحد	12
	الميزانية برمتها	9	2	1	12
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	ميزانية التسيير	11	1	لاأحد	12
	ميزانية الاستثمار	9	3	لاأحد	12
	الميزانية برمتها	9	2	1	12

إمضاء:

م. عبد الرحيم الكامل

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية والجماعات
الترابية والبنيات الأساسية

تقـــــــرير

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

حـــــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية

برسم السنة المالية 2018

رئيس اللجنة
المهدي عثمون

مقرر اللجنة
م. عبد الرحيم الكامل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

الولاية التشريعية 2015-2021

السنة التشريعية 2017 -2018

دورة أكتوبر 2017

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بعد إنتهائها من دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2018.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية في الاجتماع المنعقد يوم الأربعاء 29 نونبر 2017 برئاسة السيد المهدي عثمون، وبحضور السيد عبد الوافي لفتيت وزير الداخلية والسيد نور الدين بوطيب الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية.

تقدم السيد الوزير في بداية الاجتماع بإلقاء عرض، أكد من خلاله أن مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية يرمي إلى مواصلة العمل من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية لهذا القطاع، المنسجمة مع البرنامج الحكومي، والمستلهمة من التوجيهات الملكية السامية، والمتمثلة أساسا في استكمال تفعيل آليات الجهوية المتقدمة، والحد من الفوارق المجالية إصلاح الإدارة وجعلها أكثر تواصلا

ونجاعة وقربا، وتعزيز الإحساس بالأمن عبر توطيد الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بمحاربة الإرهاب والجريمة.

وتوقف عند حصيلة عمل الوزارة خلال سنة 2017، حيث أوضح أن الخيار اللامركزي الذي رهنت عليها بلادنا للتنظيم الترابي للمملكة يتوخى تعزيز البناء الديمقراطي وإرساء قواعد حكامة ترابية ناجعة مبنية على التكامل والانسجام والإلتقائية.

وأبرز أن ورش الجهوية المتقدمة التي أرسى دعامتها دستور 2011، وأعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في شهر نونبر 2015، في إطار البرنامج النموذجي التنموي للأقاليم الجنوبية، يعد مشروع مجتمعي متكامل يهدف إلى النهوض بتنمية الأقاليم الجنوبية،لضمان الحرية والكرامة، مما يتيح لساكنة المنطقة التدبير الديمقراطي لشؤونهم.

وتفعيلا لهذا البرنامج، أفاد أن لجنة القيادة الوطنية التي تتولى الوزارة رئاستها، عقدت ستة اجتماعات لتتبع هذا البرنامج المهيكل.

وارتباطا بما سبق، وتسريعا لوثيرة إرساء الجهوية المتقدمة التي ترمي إلى النهوض بالتنمية المجالية المندمجة، وإرساء أسس الحكامة الترابية، أكد على أن

الوزارة أصدرت مجموعة من المراسيم التطبيقية للقوانين التنظيمية للجماعات الترابية، وتعزيز دور الاستشارة والمساعدة القانونية لفائدة هذه الجماعات.

وبخصوص مجال تدبير الشأن المحلي وتأهيل قدرات الموارد البشرية للجماعات الترابية، أوضح أن بلادنا راكمت تجربة هامة، مما يؤهلها لتقاسم خبرتها في هذا الميدان مع الدول الإفريقية الشقيقة، من خلال دعم منظمة اتحاد المدن والحكومات المحلية بإفريقيا، وتعزيز دور الأكاديمية الإفريقية للجماعات المحلية.

ووعيا منها بأهمية المرافق العمومية المحلية في تأهيل المجال الترابي، أشار إلى أن الوزارة تواصل مواكبة ودعم تنفيذ برامج ومشاريع الجماعات الترابية، من أجل تحديث طرق تسيير هذه المرافق وتأهيل وسائلها وتجهيزاتها، واقتراح الحلول الكفيلة بتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين بما يتماشى والخصوصيات المجالية والمحلية ومن بين هذه البرامج:

- *برنامج التأهيل الحضري للمدن والمراكز الحضرية،*
- *البرنامج الوطني لتزويد الوسط القروي بالماء الصالح للشرب،*
- *برنامج الكهربة القروي الشمولي،*
- *البرنامج الوطني للتطهير السائل،*
- *برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي.*

وفي إطار تحسين الآليات الحكامة الأمنية بالنظر لتزايد التحديات الأمنية وتحقيق النجاعة اللازمة، في هذا القطاع الحيوي، أبرز أن الوزارة تعمل على الرفع من جاهزية المصالح الأمنية، وإحكام تنسيق التدخل الميداني وقف مقاربة وقائية وإستباقية لدرء المخاطر والتصدي لكافة أنواع الجريمة،ومحاربة الشبكات الإرهابية والتهريب والاتجار في البشر، والإرهاب مضيفا أن المملكة تبنت مقاربة شمولية قائمة على الفعل الاستباقي والحكامة الأمنية القائم على التنوع والتكامل بين ما هو تشريح وما هو اجتماعي،و ديني وأمني، مما مكن من إحباط العديد من الهجمات والأخطار الإرهابية، وهذا ما جعل التجربة المغربية محط اهتمام دولي واسع،جعلت من المملكة المغربية عنصرا أساسيا في محاربة الإرهاب على المستوى الدولي.

وبخصوص حصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أوضح أنها برمجة هذه السنة أكثر من 994 مشروعا ونشاطا همت كل القطاعات الحيوية من تجهيزات أساسية وتقوية الكفاءات والقدرات، واستفاد منها ما يزيد عن 249571 مستفيد بتكلفة إجمالية بلغت ما يناهز 72 مليون درهم، مما ساهم في خلق دينامكية ملموسة تعبأت لها فعاليات المجتمع المدني وفق قيم ومنهجية فريدة أسست

لنموذج رائد، للنهوض بالأنشطة المدرة للدخل والدعم الخاص للأنشطة التي تستهدف الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفقراء.

وحرصا من الوزارة على تحديث أجهزة التدبير والحكامة، أبرز أنها تواصل نهجها على المستوى الترابي في مجال ترسيخ اللاتمركز الإداري وتفعيل إدارة القرب عبر إحداث إدارية ترابية جديدة مع مواكبة المصالح بالاستشارة القانونية والتقنية والمالية، ودعمها بوسائل العمل وتقوية بنياتها التحتية وقدرتها اللوجستكية، فضلا عن مواصلة تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وتسخير وسائل الاتصال الحديثة لتسيير ولوج المرتفقين إلى الخدمات العمومية.

هذا، وبهدف ترشيد التدبير العمومي والرقي به إلى أعلى مستويات الفعالية والنجاعة، مافتئت الوزارة من خلال المفتشية العامة للإدارة الترابية تقوم بمهام المراقبة والتفتيش والتتبع والافتحاص للمصالح التابعة للوزارة الداخلية والجماعات الترابية.

وفي الأخير تطرق السيد الوزير إلى الاعتمادات الخاصة بالوزارة لسنة 2018

لترجمة المشاريع والبرامج المسطرة على أرض الواقع والتي يصل مجموعها 28,24 مليار درهم موزعة على الشكل التالي:

*** ميزانية التسيير**	**22,13 مليار درهم**
*** ميزانية الاستثمار**	**6,11 مليار درهم**
*** الاعتمادات المرصودة للحسابات الخصوصية بلغلت ما مجموعه:**	
38,22 مليار درهم	

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

أجمعت التدخلات في إطار المناقشة العامة على الإشادة بالعرض القيم والمفصل، والذي يـ□مل بين طياته مختلف البرامج والتصورات التي تأ□س عليها مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، وعلى التنويه بالمنجزات وحصيلة عمل الوزارة خلال □نة 2017، وسجلت التدخلات الاعتزاز بالدور الريادي والمحوري الذي تضطلع به مختلف مصالح الوزارة، وبالعمل الميداني والمحلي للأطر مركزيا ووطنيا.

وأكد السيدات والسادة المستشارين على كون الميزانية المرصودة لا تكفي لتغطية إستراتيجية عمل الوزارة، ذات البعد التنسيقي الأفقي المندمج والهادف إلى الرقي بالمجتمع وتطويره.

وتوقفت التدخلات عند الوظيفة الأمنية والوقائية التي تشكل أهم اختصاصات وزارة الداخلية، منوهين بالإستراتيجية التي تنهجها الأجهزة الأمنية بمختلف مستوياتها من قوات مسلحة ملكية ورجال الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، للتصدي لكل المحاولات التي تستهدف زعزعة أمن واستقرار المملكة، وإحباط العديد من المؤامرات الإرهابية وتفكيك عدد من الخلايا والعصابات الإجرامية، والعمل على تعزيز الحكامة الأمنية، واعتماد سياسة استباقية مع إحكام التنسيق على مستوى التدخلات الأمنية، ضمانا لطمأنينة وسلامة المواطنين وحماية ممتلكاتهم، مطالبين بضرورة الاهتمام بهذه الشريحة وتحسين وضعيتها ودعمها بكل الإمكانيات المادية منها والبشرية واللوجستيكية للتصدي لكل الجرائم والإخطار التي تستهدف المغرب، مع نهج أسلوب الانفتاح والتواصل مع المجتمع.

وأكدت بعض التدخلات أن المغرب يعرف جرائم تبقى في معدلات عادية مقارنة ببعض الدول، وتدخل ضمن الحالات المعزولة، وللأسف يتم تضخيمها وتهويلها، مما يجعل المواطن يشعر بانعدام الأمن كما يشعر بانعدام مصداقية المؤسسات، مقترحين في هذا الصدد العمل على تطوير آليات التوا ?ل والحوار وتسويق المعلومات.

هذا، وتم اقتراح اعتماد مقاربة تضمن احترام الحقوق والحريات خا ?لة في إطار التظاهرات والمسيرات السلمية، والعمل على المحافظة على تراص الجبهة الداخلية وتماسكها للتصدي للخصوم، وتمت الإشادة بإشعاع التجربة المغربية الرائدة في هذا المجال على المستوى الدولي، مع المطالبة بزيادة التنسيق مع مختلف الدول لمحاربة الجريمة العابرة للقارات بكل أشكالها.

وبخصوص الجهوية المتقدمة، أجمعت السيدات والسادة المستشارين على أن المغرب بلغ مرحلة مهمة في مسلسل ترسيخها، انطلاقا من مجموعة من التدابير الرامية إلى تنزيل هذا الورش الهيكلي، والتي تعد مدخلا حقيقيا وتوجها حاسما في إستراتيجية التنمية المجالية الشاملة في كل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، حيث بادرت الحكومة إلى منح الجماعات الترابية

أدوارا رئيسية في تدبير الشأن الجهوي والمحلي، على أساس حكامة ترابية مبادرة وخلاقة، وربطت التدخلات بين تحقيق أهدافها انطلاقا من تعبئة الموارد المالية والجبائية لتمويل الخدمات العمومية والبرامج المسطرة وتحسين تدبيرها وفقا لتصور إلتقائي مع كل الفاعلين والقطاعات، مع التركيز على الاختلالات التي يعرفها مجال تدبير الموارد البشرية، وذلك من خلال تمكينها من الاستقلالية والصلاحيات بهدف تقريب الهوة الموجودة بين مستوى العدالة الاجتماعية والمجالية، المصالح اللامركزية بالأطر الكفأة سواء عبر توظيفها أو عبر منظومة تحفيزية قادرة على جلب واستقطاب الكفاءات، واعتماد التكوين المستمر لملاءمة القرارات مع الوظائف التنموية الجديدة على المستوى الترابي.

كما طالبت بعض تدخلات السيدات والسادة المستشارين بتجميع المهام الإدارية المشتركة والمنسجمة أو المتكاملة من خلال خلق وحدات إدارية مندمجة تكون قادرة على إنجاح المشاريع الجهوية.

وفي نفس الإطار، تم اقتراح العمل على اعتماد منظومة معلوماتية متطورة للرقي بأداء الجماعات الترابية، وتجويد خدماتها ومنح الجهات اختصاصات في عدة مجالات كالصحة، التعليم، لجعلها قادرة على ترجمة تطلعات الساكنة، ولتجسيد

المشروع التنموي الذي دعى إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مؤكدة على ضرورة تعديل المقتضيات القانونية التنظيمية للجهات والعمالات والأقاليم والجماعات المحلية، والتسريع بإصدار المراسيم التطبيقية، مع اعتماد معايير جديدة لتوزيع العائدات الضريبية، وتمت المطالبة بالقيام بدراسة حول استفادة الجماعات الترابية من توزيع هذه العائدات خلال 10 سنوات الأخيرة، وكذا اعتماد التقائية الدولة والجهات و المديريات الجهوية والإقليمية لإنجاز المشاريع المشتركة على أساس الفعالية والجودة وتسريع وثيرة الانجاز وتجنيد كل طاقات ومؤهلات كل جهة.

وارتباطا بالموارد، تم اقتراح تطويرها وتوظيفها بشكل أنجع مع إدماج بعد الحكامة التدبيرية في عملية مراجعة وإصلاح هذه المنظومة القانونية والمؤسساتية للهياكل اللاممركزة، تتماشى وخصوصية كل جهة والعمل على محاربة كل أشكال التفاوتات بين مختلف الجهات وإشراك المنتخبين والفاعلين في تجويد الخدمات، وتعزيز الرقابة الديمقراطية على القرار العمومي الترابي، ومنح المجتمع المدني أدوار في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية وفق المبادئ الواردة في البابا التاسع من الدستور والمتمثلة في الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، بالإضافة إلى

تفعيل دور اللجن القادرة على تنزيل كل المشاريع الواعدة على أرض الواقع واستثمار التجارب الايجابية الرائدة، ووضع تصور جديد ومتجدد لإعادة إ□ياء أدوار المراكز الجهوية للاستثمار لجعلها آلية لتشجيع الاستثمار والتفكير في إعادة هيكلة إطارها المؤسساتي لتصبح المراكز الجهوية مسيرة بواسطة مجلس إدارة مكون من أعضاء تابعين لمختلف المصالح الإدارية الجهوية بالإضافة إلى ممثلين عن الجمعيات المهنية، اعتبارا لتعدد المتدخلين في مجال الاستثمار.

كما تمت المطالبة بالعمل على تجاوز الاكراهات والصعوبات لجعل الجهة مركزا أساسيا في التنمية لتنزيل المشروع المجتمعي الواعد الذي ينطوي على جعلها ت□تل موقعا جوهريا وأساسيا في البناء المؤسساتي لبلادنا.

وأبرز أ□د السادة المتدخلين ضرورة □ماية أعضاء المجالس المنتخبة والعمل على وقف الهجمة الشرسة التي يتعرض لها المنتخبون والمسؤولون الإداريون والسياسيون، في إطار ا□ترام القانون وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ولترجمة كل السياسات العمومية والجهوية، طالبت التدخلات العمل على الرفع من مستوى التعليمي للمنتخبين والمسيرين للشأن الجهوي والمحلي، مستقبلا تماشيا مع جسامة المسؤولية وتقل الملفات التي تعمل المجالس الترابية على

تسييرها وحلها، وما يتطلب ذلك من إلمام قانوني ومؤسساتي ورؤية رائدة وروح إبداعية وخلاقة، وفي هذا الصدد تم اقتراح تكوين رؤساء المجالس الترابية للرفع من قدراتهم المعرفية والقانونية والمالية.

وارتباطا بالرقي بعمل المجالس المنتخبة تمت المطالبة بعقد مناظرات وطنية وجهوية تجمع بين المسؤولين المركزيين والجهويين والمحليين والمستثمرين وجل الفاعلين للتباحث والتشاور وطرح المشاكل والبحث عن الحلول الناجعة، وتبادل الخبرات والتجارب الرائدة، والتعاون من أجل خلق التكامل الجهوي.

وفي سياق تسيير الجماعات الترابية تم طرح مجموعة من الاقتراحات من قبيل:

- ضم الجماعات التي تسجل عجزا في ميزانياتها وتسييرها،
- خلق خلية محلية تضم ممثلين عن الجماعات الترابية وإدارة الضرائب والمندوبية السامية للتخطيط لحصر السكان في سجل محلي،
- الاهتمام بمصالح المختصة بالمنافسة ومراقبة الأسعار،
- إعادة النظر في القوانين المنظمة للاحسان العمومي،
- تفعيل اللجن الجهوية من أجل الوقوف على وثيرة سير المشاريع،
- حل مشاكل المشاريع المتوقفة بسبب عدم التزام القطاعات الحكومية،

- الوقوف على ظواهر العنف داخل المؤسسات التعليمية ومحيطها.
- ل مشكل الباعة المتجولين والترامي على الملك العمومي،
- البحث عن لول ناجعة لمشكل الحجوزات على سابات وأملاك الجماعات فيما يتعلق بتنفيذ الأكام القضائية.

وسجلت التدخلات النقص والخصاص الذي تعرفه الجماعات الترابية على مستوى البنيات التحتية والمرافق العمومية الضرورية مثل المستشفيات والمدارس والجامعات والأسواق الأسبوعية النموذجية ومطارح النفايات وتزويد القرى بالماء الصالح للشرب والنقل الحضري والطرق، مطالبة بتدخل الوزارة لدعم هذه الجماعات في إطار تعاقدي تشاركي، وفي إطار التقائية تضم جل القطاعات الوزارية المعنية لتأهيل وتثمين المراكز والمدن الصاعدة والمساهمة في تنميتها،وفي إطار البحث عن الحلول والإجراءات والمخرجات الضرورية لاستكمال بناء نموذجي تنموي .

وثمن السيدات والسادة المستشارين ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تعتبر من السياسات الاجتماعية الناجحة، الذي يلق تنويها دوليا لما يكتسبه من طابع تنموي اجتماعي اقتصادي، لمحاربة الهشاشة والفقر

وفك العزلة، وتمت الدعوة إلى دعم ومواكبة البرامج المسطرة من اللجان المحلية والجمعيات والمجتمع المدني، عبر توفير الموارد المالية والإمكانيات وتعزيز التكوين، والمتابعة التقنية وفق آليات المراقبة والتتبع والتقييم والمرافقة في إطار حكامة المحلية الجيدة. هذا وتم الوقوف على مجموعة من الإشكاليات والاختلالات التي تصاحب تنفيذ بعض المشاريع التنموية وعلى □لوء التسيير والتدبير الإداري والمالي لبعض البرامج والأنشطة، مقترحين العمل على تطوير المبادرة وفق فلسفة حديثة وعصرية لمواكبة المستفيدين وضمان الديمومة للمشاريع، والحد من الفقر وتقنين الإحسان بما يضمن حفظ كرامة المواطنين، ونهج التقائية ناجعة بين □يا □لة الحكومة في مجال م□اربة الفقر والهشاشة والإقصاء، والتفاوت المجالي.

وتوقفت بعض التدخلات عند موضوع أراضي الجموع والأراضي السلالية، وطرق تدبيرها وتسييرها والإشكاليات المرتبطة بالتصفية القانونية لها، مطالبة ضب □ المعطيات المتعلقة بالجماعات السلالية وتسريع وثيرة التصفية القانونية للأرصدة العقارية وت□لصينها، والدفاع عن مصالح هذه الجماعات مع فت□ باب الحوار لطرح جل الإشكاليات المرتبطة بها، والب□ث عن أنجع الحلول لتمليكها

لمستغليها الحقيقيين أو إدماجها في مسلسل التنمية الشاملة، مع ضرورة إخراج مدونة موحدة لتجميع الظهائر الصادرة في هذا الشأن وإحداث صندوق لدعم أراضي الجموع والأراضي السلالية وتعويض ذوي الحقوق تحقيقا للاستفادة الجماعية.

وبخصوص التدبير المفوض، تم التأكيد على أن هذا النظام يعد ضرورة ملحة لترشيد النفقات وتحسين الخدمات وضمان استمرارية المرفق العمومي وتحسين جودة الخدمات الجماعاتية، وجلب الاستثمار، هذا وقد أشار أحد السادة المتدخلين أن هذه التجربة أبانت عن اختلالات عميقة وعن محدوديتها في بعض الجماعات الترابية مما حال دون تحقيق الغايات والأهداف المرجوة، حيث الكلفة مرتفعة مقابل خدمات ضعيفة ورديئة لا ترقى إلى انتظارات المواطنين، سواء تعلق الأمر بتدبير الكهرباء، الماء، التطهير أو خدمات تجميع النفايات والنقل الحضري، وأوصى بالعمل على إعداد تقييم شامل لجدوى وفعالية هذا التدبير وإشراك المنتخبين في التفاوض مستقبلا واستحضار البعد الاجتماعي للمستخدمين في هذه الشركات كأولوية، وخلق هيئة مستقلة تكلف بمهام التنسيق والخبرة والتتبع واليقظة، والعمل على الرفع من مستوى أسطول النقل الحضري

لمجموعة من المدن كالقنيطرة، وتفعيل آليات المراقبة وتتبع المقاولات المسيرة لهذه المرافق الهامة، في احترام تام لدفاتر التحملات والمحافظة على حقوق ومكتسبات الشغيلة.

وعلاقة بالموارد البشرية، أجمعت تدخلات السيدات والسادة المستشارين على ضرورة إخراج النظام الأساسي لموظفي وأعوان الجماعات الترابية إلى حيز الوجود، حيث لا تنمية بدون الاهتمام بالعنصر البشري والالتفات إلى حقوق موظفات وموظفي ومستخدمي الجماعات، والعناية بهم وتوفير كل مقومات التحفيز والترقية والتعويضات، واعتماد معايير محددة في إسناد المسؤولية داخل الإدارة الجماعية، وتم اقتراح تحديث وتطوير أدائها، مع إصدار دليل المسا ?ر الإدارية وتبسيطها من أجل تقريب الإدارة من الموا ?نين وتحسين ظروف الاشتغال والاستقبال، والعمل على وضع برنامج لتكوين الموظفين لتطوير أدائهم ومواكبة الوظائف الجديدة التي تضطلع بها الجماعات الترابية، و ?البت التدخلات كذلك بفتح باب الحوار الاجتماعي القطاعي مع النقابات وإشراكها كفاعل للبحث والتفكير في أنجع الحلول لكل المشاكل والأوضاع الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

تقدم السيد الوزير في إطار الجواب بالشكر والامتنان للسيدات والسادة المستشارين بمختلف انتماءاتهم السياسية والنقابية على الاهتمام الذي يولونه لهذا القطاع الهام، وعبر عن إشادته القوية بمضامين المداخلات والملاحظات المهمة المقدمة، والدالة في عمقها على الاهتمام الكبير بالبرامج والأوراش التي تعمل عليها وزارة الداخلية، وهذا ما يعكس الرغبة الأكيدة في الرقي بها وإعطائها المكانة التي تستحقها، موضحا أن الوزارة تضطلع بمهام وطنية وجهوية ومحلية، كما هو منصوص عليها في دستور 2011.

وأكد أن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الجماعات الترابية تؤدي إلى الحجز على ممتلكاتها وحساباتها، مبرزا أن مشروع القانون المالي لسنة 2017 تضمن مقتضى لوقف تنفيذ هذه الأحكام، وثم رفضه وعدل من طرف مجلس المستشارين، مما سيكون له انعكاسات خطيرة على أداء مهام الجماعات الترابية واستمرارية المرفق العمومي.

وفي نفس السياق، أفاد أن الحكومة والبرلمان والمنتخبين مطالبين بالبـ?ـث عن ميكنزمات وحلول مبتكرة للتوفيق بين حقوق المواطنين وتنفيذ الأحكام القضائية من جهة واستمرارية المرافق العمومية والجماعات الترابية في تأدية مهامها من جهة ثانية.

وأبرز أن الجهوية المتقدمة تعد خيارا استراتيجيا للدولة وورشا هاما ورافعة للتنمية، ماضية في بنائها، والمغرب يواصل تأسيس قواعدها وآلياتها، والحكومة تعمل على تنزيل النصوص والمراسيم التطبيقية الخاصة بها، في تنسيق تام مع كل المكونات والإدارات والفاعلين، وتـ?ـيينها بطريقة دائمة كلما دعت الضرورة لذلك.

وفي نفس الإطار أوضح أن الجهوية تعمل بذاتية بعد تفويت مجموعة من صلاحيات الدولة للجهة وبدون تدخل لأي طرف، وفي إطار تعاقدي في بعض المجالات، ويبقى التمويل أحد أهم المشاكل المطروحة والتي تعاني منها جل الجماعات الترابية، حيث تم تخصيـ ?ـ 10 مليار درهم حتى سنة 2021، رغم ذلك فهذا الرقم غير كافي ولا يفي بالحاجيات والانتظارات الكبيرة، مقترحا ضرورة التفكير في طرق جديدة لتنمية مداخيل الجماعات الترابية، انطلاقا من تطوير

آلية الجبايات المحلية والحرص على تنميتها معربا عن استعداد الوزارة لمصاحبة الجماعات على تنمية مداخيلها.

وارتباطا بموضوع الجبايات المحلية أفاد أنها تعرف عدة اختلالات، مؤكدا أن حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة مقسمة وفقا للقانون، كما أن العائدات الضريبية لا يمكن أن تفي بالمتطلبات والخصاص الذي تعرف هذه الجماعات، مقترحا ضرورة البحث عن حلول بشكل موضوعي لتوخي العدالة في توزيع العائدات الضريبية ولتلبية الحاجيات، والبحث عن سبل جديدة لتنمية المداخيل الجماعاتية، مضيفا أن الحكومة واعية بهذه الاكراهات والمشاكل وتعمل على حلها وفق الإمكانيات المتاحة والمؤسسة على آلية التضامن وتأهيل الجهات.

وبخصوص الموارد البشرية، أشار إلى ضرورة تحفيزها لفتح المجال للكفاءات لإعادة انتشارها جهويا ومحليا، مع منحها صلاحيات محددة للتقرير وتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية، مع تضمين كل المقتضيات المحفزة والمتطورة في ميثاق اللاتمركز.

هذا، وأكد السيد الوزير على أن أولوية السادة الولاة والعمال تتركز في جلب الاستثمار وخلق مناصب الشغل للمساهمة في تنمية الجهات والجماعات، وبعد

خطاب صا□لب الجلالة نصره الله بمناسبة عيد العرش انصب العمل على خلق توجه جديد لإعادة النظر في المراكز الجهوية للاستثمار، للقيام بمهامها الأساسية والمتمثلة في جلب المستثمرين وتيسير سبل خلق المقاولات ومسايرتها للتطور والنمو، وبالتالي خلق مناصب الشغل وتحسين مناخ الأعمال لضمان العيش الكريم للمواطن.

وفيما يتعلق بالحق في التظاهر والا□تجاج السلمي أبرز أن القانون يكفل ذلك، وهو مسألة مسلم بها، بشرط أن تكون في إطار الا□ترام التام للقوانين، مضيفا أن الحوار يعد المفتاح الأساسي لحل كل المشاكل ويتم في طار قنوات محددة مع الأ□زاب والنقابات، ومع مواطنين ير□بون بالتواصل والحوار، أما التظاهر بحجة الحقوق وفرض الأمر الواقع فالدولة مجبرة على تطبيق القانون لحماية □ريات وممتلكات المواطنين.

وأما بالنسبة للأراضي السلالية، أوضح السيد الوزير أن القوانين المؤطرة لها متقادمة، ويجب تعديلها وتطويرها □تى تواكب التطورات التي عرفتها بلادنا، و□تى يتسنى إدماجها في الاقتصاد الوطني، مشيرا إلى أن الحكومة قامت بتحفيظ

مليون هكتار من أصل 15 مليون حتى الآن حتى تحميها لأصحابها وللدولة ويتم استغلالها بشكل يضمن تحقيق التنمية المستدامة.

والتزم السيد الوزير في الختام بإيفاد أجوبة كتابية على مختلف تدخلات السيدات والسادة المستشارين.

عـــرض السيـد وزير الداخلـــية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس لجنة الداخلية المحترم

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

يشرفني أن أعرض على أنظار لجنتكم الموقرة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2018، والذي يرمي إلى مواصلة العمل من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية لهذا القطاع، المنسجمة مع البرنامج الحكومي، والمستلهمة من **التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، والمتمثلة أساسا في ما يلي:

- استكمال تفعيل آليات الجهوية المتقدمة، التي تشكل الإطار المؤسساتي الأمثل لتحقيق التكامل والإلتقائية والنجاعة في تنفيذ السياسات العمومية؛

- الحد من الفوارق المجالية عبر إيلاء عناية خاصة للعالم القروي وللبرامج الموجهة للشباب والتنمية البشرية، مع العمل على الرفع من وتيرة إنجاز المشاريع ذات الصلة، فضلا عن تحديث منظومة الاستثمار، وتشجيع المبادرات التنموية المحلية الرامية إلى توفير الشغل والتشغيل الذاتي؛

- إصلاح الإدارة، لاسيما مرافق القرب، وجعلها أكثر تواصلا ونجاعة لخدمة أفضل للمواطن والمقاولة، عبر تحسين آليات اتخاذ القرار وتبسيط الإجراءات، وإرساء قواعد التدبير اللامتمركز ومواكبتها بالمراقبة وتكريس قيم التخليق وربط المسؤولية بالمحاسبة.

- تعزيز الإحساس بالأمن عبر توطيد الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بمحاربة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود ومختلف الجرائم الأخرى، في انضباط تام لمعايير الحكامة الأمنية الجيدة كما هو متعارف عليها دوليا، وفي خضم استمرار التهديد الإرهابي في أعلى مستوياته، وتزايد التحديات المرتبطة بالإمكانات التي توفرها التكنولوجيات الحديثة لعصابات الجريمة المنظمة.

وقبل عرض المكونات العامة لمشروع هذه الميزانية، أود أن أقدم لحضراتكم أهم منجزات السنة الجارية، مع إدراج بعض مؤشرات الإنجاز المعبرة عن هذه الحصيلة، وعن مدى نجاعة أداء هذا القطاع، بالنظر إلى الموارد المرصودة، وبالنظر كذلك إلى حجم وطبيعة التحديات التي ما فتئت تلقي بثقلها على الواقع اليومي للإدارة الترابية.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

لقد راهنت بلادنا، منذ الاستقلال، على الخيار اللامركزي كأسلوب من أساليب التنظيم الترابي للمملكة، الذي يتوخى تعزيز البناء الديمقراطي وإرساء قواعد حكامة ترابية ناجعة مبنية على التكامل والانسجام والإلتقائية.

وبهدف تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، واصلت الوزارة جهودها لتسريع إنجاز هذا الورش. وأكد **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، بمناسبة الذكرى الـ42 للمسيرة الخضراء المظفرة، أن **النموذج التنموي الجديد الخاص بالأقاليم الجنوبية** لا يمكن اختزاله في الجانب الاقتصادي فقط، وإنما هو مشروع مجتمعي متكامل يهدف إلى النهوض بتنمية أقاليمنا الجنوبية ولضمان الحرية والكرامة لأهلها، بما يتيح لساكنة المنطقة التدبير الديمقراطي لشؤونهم، والمساهمة في تنمية منطقتهم. وقد ورد في **الخطاب السامي لجلالته**: "المشاريع التي أطلقناها، وتلك التي ستتبعها، ستجعل من الصحراء المغربية قطبا اقتصاديا مندمجا، يؤهلها للقيام بدورها، كصلة وصل بين المغرب وعمقه الإفريقي، وكمحور للعلاقات بين دول المنطقة" (نهاية النطق الملكي).

ففي إطار تفعيل برنامج النموذج التنموي الجديد لأقاليمنا الجنوبية الذي أعطى انطلاقته **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله**، في شهر نونبر 2015 بغلاف مالي قدره 77 مليار درهم وبمساهمة لوزارة الداخلية تناهز 3,7 مليار درهم، فإن لجنة القيادة الوطنية لهذا البرنامج، التي تتولى هذه الوزارة رئاستها، قد عقدت ستة اجتماعات على المستوى المركزي والجهوي لتتبع إنجاز هذا البرنامج المهيكل. وللإشارة، فإن تقدم أشغال إنجاز المشاريع المبرمجة تسير بوتيرة جيدة بالنظر إلى الكلفة الإجمالية للمشاريع المنجزة، أو قيد الإنجاز، التي بلغت خلال شهر أكتوبر الأخير 34,6 مليار درهم. وفي إطار هذا البرنامج الهام، تم إبرام 12 اتفاقية تتعلق بإنجاز **برامج التنمية المندمجة للجهات الجنوبية** برسم الفترة 2016-2021 تشمل 160 مشروعا للتأهيل

الحضري لكل من جهات كلميم- واد نون، العيون الساقية-الحمراء والداخلة-وادي الذهب، بغلاف مالي إجمالي يناهز 3350,54 مليون درهم، بمساهمة للوزارة قدرها 1713 مليون درهم.

ومواكبة لذلك، وفي إطار تفعيل القوانين التّنظيمية للجماعات الترابية، فقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات تمثلت في إصدار العديد من المراسيم التطبيقية للقوانين التنظيمية، وتعميم دوريات ودلائل توجيهية، همّت الجوانب القانونية والمالية والتقنية للجماعات الترابية ومناهج وآليات إعداد برامجها التنموية والنظام الأساسي لمنتخبيها، فضلا عن تكثيف التكوين، ومراعاة إدماج مقاربة النوع في التنمية الترابية، والرفع من مستوى المشاركة النسائية في تدبير الشأن العام المحلي.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

لقد راكمت بلادنا تجربة هامة في مجال تدبير الشأن المحلي وتقوية قدرات الموارد البشرية للجماعات التّرابية، مما يؤهلها لتقاسم خبرتها في هذا الشأن مع الدول الإفريقية الصديقة والشقيقة، وذلك من خلال دعم منظمة اتحاد المدن والحكومات المحلية بإفريقيا، وتعزيز دور الأكاديمية الإفريقية للجماعات المحلية والارتقاء بمكانتهما في مختلف المحافل الدولية باعتبارهما صوتا متميزا لإفريقيا في مجال اللامركزية والحكامة المحلية الجيدة.

وفي هذا السياق، تم دعم تنظيم المنتدى الإفريقي الأول لمدبري الشأن الترابي ومعاهد التكوين المهتمة بالمجال المحلي حول موضوع الموارد البشرية الإفريقية على الصعيد الترابي الذي نظم بالجامعة الدولية للرباط خلال هذه السنة، فضلا عن استقبال الوزارة لبعض الوفود والمتدربين من بعض الدول الإفريقية بهدف الاطلاع على التجربة المغربية في مجال اللامركزية والحكامة الترابية.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

وعيا منها بأهمية **المرافق العمومية المحلية للقرب** في تأهيل المجال الترابي وإسداء الخدمات المقدمة للساكنة المحلية، تواصل الوزارة دعم الجماعات الترابية من أجل تحديث هذه المرافق بما يتماشى والخصوصيات المجالية. كما تعمل الوزارة على مواكبتها في إعداد برامجها التنموية، حيث يتمّ الانكباب على إعداد مجموعة من الأدوات المنهجية لتمكين الهيئات الترابية من قيادة مسلسل التخطيط طبقا لمقتضيات القوانين التنظيمية ومراسيمها التطبيقية، كدلائل إعداد البرامج التنموية للجماعات الترابية والنظام المعلوماتي الجماعي.

فبخصوص **التّنمية الحضرية**، تمت دراسة عدّة اتفاقيات في إطار برنامج معالجة البنايات الآيلة للسقوط همّت 7 مدن، و13 اتفاقية مبرمة بين الجماعات والمؤسسات العمومية والقطاعات الوزارية، حيث تمّ التّوقيع على 7 منها، بغلاف مالي بلغ 1600 مليون درهم، تشارك الوزارة في تمويله بـ 381 مليون درهم.

وبالنسبة **لبرامج التأهيل الحضري للمدن والمراكز الحضرية**، قامت الوزارة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2017، بتعديل والمصادقة على اتفاقيات للشراكة بغلاف مالي إجمالي قدره 6,73 مليار درهم، ساهمت ضمنه هذه الوزارة، عبر المديرية العامة للجماعات المحلية، بـ 1,47 مليار درهم.

وفي إطار تفعيل **البرنامج الوطني لتزويد الوسط القروي بالماء الصالح للشرب** (2017-2021) والذي تقدّر كلفته بحوالي 10 مليار درهم، فإن برنامج 2018 يرمي إلى مواصلة تتبّع الاستثمارات قيد الإنجاز (بمبلغ 4 مليار درهم)، والاستثمارات الجديدة (حوالي مليار درهم). وتستهدف هذه المشاريع ما يقارب 1,5 مليون نسمة موزعة على أكثر من 4500 دوار. وللإشارة، فقد بلغ الدّعم الواجب تعبئته لفائدة الجماعات الترابية لتمويل حصّتها من كلفة هذه المشاريع 523,60 مليون درهم، علما أنه سيتم خلال السنة المقبلة دراسة طلبات الدعم الواردة عن الجماعات الترابية لتمويل مشاريعها في هذا الشأن، فضلا عن تتبّع حالة التزود بالماء الشّروب على الصّعيد الوطني بتعاون مع مختلف المتدخلين لتأمين حاجيات السكان في هذا المجال.

ولإنجاز **برنامج الكهربة القروية الشمولي**، تمّ خلال هذه السنة، تقديم دعم مالي إجمالي قدره 20,35 مليون درهم، لتمويل مشاريع الكهربة القروية بمجموعة من الأقاليم. وسيتم خلال السّنة المقبلة، تقييم هذا البرنامج في أفق الرّفع من مستوى الربط بالشبكة الكهربائية في إطار تركيبة مالية ومؤسساتية جديدة.

وبخصوص **البرنامج الوطني للتطهير السائل (2017-2021)**، والذي تقدر كلفته بحوالي 17 مليار درهم، فإن الاستثمارات الجديدة الخاصة بسنة 2018، تقدر بـ 714 مليون درهم، ستُمَول من صندوق التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، وذلك لإتمام المشاريع قيد الإنجاز وبرمجة مشاريع جديدة في إطار هذا البرنامج. وتقدّر احتياجات الدّعم المالي لسنة 2018، بـ 1300 مليون درهم، سيتم تمويلها بواسطة صندوق التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة بمبلغ 900 مليون درهم، و400 مليون درهم عن طريق حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة.

وبشراكة مع كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة، وكتابة الدولة المكلفة بالماء، ووزارة الاقتصاد والمالية، تنكب هذه الوزارة على إعداد مشروع برنامج يتم من خلاله إدماج البرامج الوطنية المتعلقة بالتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة بالمجالين الحضري والقروي وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة. كما ستتم مواكبة الجماعات التي تشرف على التدبير المباشر لمرافق التطهير السائل، حيث توصلت الوزارة بطلبات دعم بلغت 2465 مليون درهم، تستدعي تعبئة غلاف مالي من حصة الضريبة على القيمة المضافة قدره 1517 مليون درهم.

وبالنسبة لـ**برنامج النفايات المنزلية والمشابهة لها** (2017-2021) والمدرج في إطار شراكة مع كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة، والمقدر بـ 19,1 مليار درهم، ستصل حاجيات الدعم المرصود للجماعات، برسم السنة المقبلة، إلى مبلغ 850,86 مليون درهم يخصص لتمويل مرفق الجمع والكنس، وتسيير وبناء مراكز الفرز والتدوير والطمر والتثمين، علاوة على إعادة تهيئة المطارح القديمة وإغلاقها. وتقدر مساهمة الوزارة برسم سنة 2018 بـ 279,14 مليون درهم، تمول من حصة الضريبة على القيمة المضافة.

وبخصوص **البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية**، (الذي بلغت حاليا نسبة الولوج الطرقي به حوالي 79%)، فقد ارتفع مبلغ الدعم الإجمالي المخصص لفائدة الجماعات التي لا تتوفر على الموارد الكافية لتمويل حصتها في هذا البرنامج، إلى ما يفوق 450 مليون درهم. وقد بلغت مساهمة المديرية العامة للجماعات المحلية في تمويل المشاريع الطرقية برسم سنة 2017 ما يزيد عن 266 مليون درهم.

ومن أجل تحسين ظروف عيش الساكنة بالمناطق الجبلية والمعزولة والرفع من مؤشرات التنمية البشرية بها، انخرطت الوزارة بشكل كبير في تمويل **برنامج التأهيل الترابي 2011-2015**، الذي يهدف ضمن محوره المتعلق بالطرق القروية، إلى إنجاز 2313 كلم من الطرق و89 منشأة للعبور بكلفة إجمالية بلغت 2,5 مليار درهم، ساهمت فيه الوزارة عبر المديرية العامة للجماعات المحلية بـ 1,7 مليار درهم.

وتنفيذا للتوجيهات السامية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيّده**، وتدعيما لمختلف البرامج الرامية إلى تحسين ظروف عيش الساكنة وفك العزلة، تم إعداد برنامج طموح لتنمية العالم القروي يسمى "**برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي**"، يرمي إلى التّأهيل الاجتماعي وتحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وذلك بغلاف مالي يقدر بـ 50 مليار درهم، سيتم تمويله من طرف ثمانية شركاء بما في ذلك المجالس الجهوية بنسبة 40% ، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بنسبة 8%، وصندوق تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية بنسبة 21%، ووزارات الفلاحة والتجهيز والصحة والتعليم والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بنسبة 31%.

وفي هذا الإطار، عقدت اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية عدة اجتماعات خلال شهر يوليوز 2017، مع السادة ولاة الجهات من أجل المصادقة على قائمة المشاريع التي ستمول من طرف صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية والقطاعات الوزارية المعنية برسم سنة 2017 على مستوى كل جهة. وقد حظي 970 مشروعا بالموافقة سيتم تمويلها برسم سنة 2017 بكلفة إجمالية تناهز 3460 مليون درهم. وقد بدأ صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بتحويل 1145,6 مليون درهم على شطرين لفائدة الجهات 12 للمملكة. وقد عمدت الجهات إلى تحيين البرامج حسب الأولويات المحددة على الصعيد المحلي وبدء تحويل الاعتمادات لتفعيل هذه المشاريع، حيث خصصت ما مجموعه 4,17 مليار درهم برسم سنة 2017.

وللإشارة، قد توصلت هذه الوزارة بوضعية انطلاقة أشغال 149 مشروعا بتسع جهات، بغلاف مالي قدره 954,16 مليون درهم. وقد تم انتهاء الأشغال ب 20 مشروعا بغلاف مالي بلغ 96 مليون درهم.

ومساهمة منها في **مشروع الطريق السريع وجدة–الناظور**، التزمت الوزارة بغلاف مالي قدره 450 مليون درهم، بالإضافة إلى مشروع بناء **الطّريق السريع تزنيت–العيون**، وتوسيع وتقوية الطّريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين **العيون والداخلة** بغلاف مالي قدره 2 مليار درهم.

وبخصوص هيكلة **أسواق الجملة للخضر والفواكه**، تمّ إعداد مشروع مخطّط وطني توجيهي في إطار شراكة بين قطاعي الداخلية والصناعة والاستثمار والتجارة. وسيتمّ في إطار هذا المخطط، الإعداد لإنجاز سوق جملة نموذجي للخضر والفواكه من "الجيل الجديد" بولاية جهة الرباط- سلا- القنيطرة. كما سيتم الإعداد لمشاريع مماثلة بمدن أخرى.

وفي إطار مواكبة الجماعات **لتأهيل وعصرنة المجازر الجماعية**، تم إبرام عقد برنامج 2014-2020، بين وزارات الداخلية والفلاحة والمالية من جهة، والفيدرالية البيمهنية للحوم الحمراء من جهة أخرى. ويرمي هذا العقد إلى تحسين الشروط التقنية والصحية واعتماد تدبير احترافي للمجازر عبر تشجيع الشراكة بين الجماعات والقطاع الخاص. ويتمّ حاليا إعداد مخطط مديري للمجازر وأسواق الماشية بتنسيق مع وزارة الفلاحة والصيد البحري، كما سيتم تحديد لائحة تضم 12 مجزرة جماعية من أجل تأهيلها في إطار التدبير المفوض أو في إطار شركات التنمية المحلية، وذلك بتنسيق مع الجماعات المعنية.

ولتأهيل **مرفق نقل اللحوم**، تقوم الوزارة بإعداد دفتر تحملات لفائدة الجماعات من أجل تشجيعها على تدبير احترافي لهذا المرفق بشراكة مع القطاع الخاص، وكذا توفير العدد الكافي من الشاحنات المجهزة لنقل اللحوم في ظروف صحية، وفق القوانين الجاري بها العمل.

وبالنظر إلى الصعوبات التي تعاني منها بعض الجماعات على مستوى **الوقاية وحفظ الصحة**، فقد تمّ برسم سنة 2017 رصد غلاف مالي يناهز سبعة ملايين درهم، خصّص لاقتناء مبيدات الحشرات والجرذان، وشراء سيارات ومعدات خاصة للتدخل. كما تمّ التّوقيع مع إدارة الدفاع الوطني على اتفاقية حول المعالجة الجوية لأماكن توالد وتكاثر البعوض، حيث تلتزم الوزارة بتحمل تكاليف هذه المعالجة في حدود 10 ملايين درهم سنويا.

وفيما يخصّ محاربة الكلاب الضّالة، فقد بلغ الدعم المرصود برسم السنة الجارية 2,5 مليون درهم. ويتم العمل حاليا على دراسة مشروع تعقيم هذه الحيوانات للحد من تكاثرها، خاصّة وأن هذه العملية قد أبانت عن فعاليتها في العديد من البلدان. كما أعدت الوزارة مشروع اتفاقية إطار مع وزارة الصحة، لتعزيز التعاون في مجال الخدمات العلاجية والوقائية ضد داء السعار. وتعتزم الوزارة رصد غلاف مالي سنوي لتأهيل مجموعة من المكاتب الجماعية لحفظ الصحة، فضلا عن إحداث 62 مؤسسة للتعاون بين الجماعات، بالإضافة إلى إحداث نظام معلوماتي خاص بمهام الوقاية وحفظ الصحة.

ومن جهة أخرى، ستواصل الوزارة جهودها لتقديم المواكبة والدعم المالي والتقني لتأهيل المحطات الطرقية والمؤسّسات التّعليمية وتجهيز الشواطئ، وبرنامج جودة الهواء، وبرنامج تنمية الحدائق التاريخية، وتعميم العنونة، والمقابر، فضلا عن مواكبة مشاريع الوقاية والتخفيف من آثار الفيضانات. كما ستواصل الوزارة مواكبتها للهيئات الترابية في مجال التعمير وإعداد التراب عبر دعم إنجاز التصاميم الجهوية لإعداد التراب طبقا للتقسيم الجهوي الجديد. وقد تم لحد الآن دعم تسعة مجالس جهوية لإنجاز تصاميمها الجهوية، حيث بلغت الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج 9 ملايين درهم.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

بخصوص **النقل الحضري والتنقلات الحضرية**، تم فتح عدة أوراش لمواكبة وإنجاز إصلاحات هيكلية لتجويد خدمات النقل العمومي بمجموعة من المدن، فضلا عن دعم الحكامة وتنظيم دورات تكوينية، وتوفير دلائل منهجية لإدماج الاعتبارات البيئية في تخطيط التنقلات الحضرية. وقد قامت اللجنة المكلفة بحكامة صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري الرابط بين المدن خلال سنة 2017 بالمصادقة على دليل العمليات وعلى برنامج المحاور ذات الأولوية، وذلك في إطار المساعدة التقنية التي

يقدمها البنك الدولي للوزارة في مجال النقل الحضري. كما تم دفع حوالي 506 مليون درهم للوفاء بالالتزامات المتعلقة بسنة 2016 (344 مليون درهم) وكذلك للقيام بالاستثمار في الخط الثاني لشركة ترامواي الدار البيضاء (118 مليون درهم) وتسديد خدمة الدين لشركة ترامواي الرباط وسلا (44,5 مليون درهم). وللتذكير، فقد أعطى **صاحب الجلالة الملك نصره الله وأيده،** في أكتوبر الأخير، انطلاق أشغال تمديد الخط الثاني لترامواي الرباط-سلا على طول 7 كلم بغلاف قدره 1,715 مليار درهم، سيتم تمويله من صندوق مواكبة إصلاحات النقل الحضري، ومؤسسة التعاون بين الجماعات "العاصمة"، ووكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق، وشركة ترامواي الرباط وسلا، إلى جانب قروض خارجية. وسيمكن هذا المشروع، الذي يرتقب الشروع في استغلاله في يوليوز 2019، من ربط أحياء عالية الكثافة بشبكة الترامواي (نحو400 ألف نسمة)، كما سيمكن من تحسين ظروف التنقل بين العدوتين، وتشجيع استعمال وسائل النقل الجماعي.

ولتعويض العجز المسجل في **النقل المدرسي،** استفادت بعض شركات الخواص من إعانات بلغت 125 مليون درهم، كما استفادت وكالة آسفي بمبلغ 5 مليون درهم.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

بالنظر إلى تزايد التحديات الأمنية، واصلت هذه الوزارة تحسين آليات **الحكامة الأمنية** لتحقيق النجاعة اللازمة في هذا القطاع الحيوي؛ عبر الرفع من جاهزية المصالح الأمنية، وإحكام تنسيق التدخل الميداني، واعتماد الوقاية والاستباقية لذرء المخاطر والتصدي لكافة أنواع الجريمة ومكافحة الشبكات الإرهابية والتهريب والمخدرات والاتجار في البشر.

ومن خلال التتبع اليومي للعمل الميداني للمصالح الأمنية، يمكن التأكيد على أن الوضعية الأمنية بالمملكة عادية ومتحكم فيها إذ مكنت خطة العمل التي تم اتباعها من تحقيق نتائج مهمة ساهمت في الحفاظ على أعلى مستويات الإحساس بالأمن لدى المواطنين وزوار المملكة مما انعكس إيجابا على صورة بلادنا فيما يتعلق بالاستقرار الأمني.

وبالرغم من تواضع أرقام الجريمة المسجلة، فإن الوزارة لاحظت أن مستوى الإحساس بعدم الأمن لدى المواطنين لا يتناسب في بعض الأحيان مع وضعية الجريمة؛ إذ أن التهويل الذي يرافق ارتكاب بعض الجرائم العادية وتناسل الإشاعات وطريقة تناول هذه الجرائم من طرف بعض وسائل الإعلام كلها عوامل تساهم في رفع مستوى الإحساس بعدم الأمن دون استناد إلى معطيات موضوعية.

ووعيا بهذا المعطى، ولتعزيز الإحساس بالأمن، فقد تم التركيز على محاربة بعض مظاهر الجريمة التي ثبت أنها تشغل بال الرأي العام وتؤثر سلبا على الإحساس بالأمن من قبيل حمل الأسلحة البيضاء، والاتجار بالمواد المهلوسة والمخدرات، والنشل بالشارع العام والجرائم التي تقع بمقربة من المؤسسات التعليمية.

ولتدعيم الأمن بعمالات وأقاليم المملكة، فقد تم اتخاذ مجموعة من التدابير تندرج ضمن تفعيل استراتيجية أمنية تشمل برامج ومشاريع ذات أولوية تهتم، أساسا، بتطوير تقنيات البحث عن الأدلة الجنائية، وتأهيل الشرطة التقنية والعلمية، دون إغفال تحديث أساليب تطبيق القانون وتعميق الدور الذي تقوم به عناصر الأمن في ترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وباعتبار أن **المنظمات الإرهابية** مازالت تسعى جاهدة، وفق المعلومات المتواترة الواردة على مصالح الأمن، لتنفيذ عمليات إرهابية خطيرة فوق تراب المملكة أو للتغرير بالمواطنين المغاربة للالتحاق بها، فإن مصالح وزارة الداخلية واصلت العمل خلال هذه السنة بأعلى درجات اليقظة والتأهب الواردة بالمخطط الوطني لمحاربة الإرهاب، سواء على مستوى الإدارة الترابية أو المصالح الأمنية.

وبالإضافة إلى مواردها الخاصة، فقد تم تعزيز التنسيق مع مصالح القوات المسلحة الملكية إذ استمر العمل خلال سنة 2017، **تنفيذا للتعليمات الملكية السامية،** بمخطط "حذر" الذي تم في إطاره نشر دوريات مشتركة على صعيد 6 ولايات، كما تم إعداد ميكانيزمات أخرى للتنسيق بين القطاعين ستمكن من تعزيز قدرات المملكة في مواجهة خطر المجموعات الإرهابية التي أصبحت خلال السنوات الأخيرة تلجأ إلى أساليب أكثر همجية.

وبفعل عولمة التحديات الأمنية، فإن المصالح الأمنية تعمل على تطوير شراكتها الاستراتيجية مع نظيراتها في البلدان الصديقة لمواجهة المخاطر الإرهابية المتنامية والمساهمة الفعالة في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وذلك على أساس مبادئ الانفتاح والتضامن والمسؤولية المشتركة.

وبالنظر لرئاسة المغرب للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، شاركت هذه الوزارة في مجموعة من الندوات والملتقيات الرامية إلى مكافحة ظاهرة المقاتلين الأجانب والتيارات المتطرفة التي تشكل البنية التحتية للإرهاب، وكذا خلق آليات للتنسيق والتعاون الدائمين بين خبراء مكافحة الإرهاب.

فكما يعلم السادة المستشارون، يبقى المغرب من بين البلدان المستهدفة بشكل مباشر من تداعيات التهديدات الإرهابية بفعل العديد من العوامل. وفي هذا الصدد، وسعيا منها لمواجهة هذه الظاهرة المعقدة، فقد تبنت المملكة المغربية، كبلد مستقر في محيط مضطرب نوعا ما، مقاربة شمولية قائمة على الفعل الاستباقي والحكامة الأمنية، مما مكن من إحباط العديد من الهجمات والأخطار الإرهابية التي تستهدف بلدنا في أكثر من مناسبة. وكنتيجة لهذه المقاربة، نجحت السلطات المغربية في إفشال العديد من المخططات الإرهابية، التي كانت تسعى إلى استهداف المملكة والمس بأمنها واستقرارها، بفضل الاستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة المغربية، والقائمة على التنوع والتكامل بين ما هو تشريعي، وما هو اجتماعي وديني، وما هو أمني. فضلا عن ميكانيزمات أخرى للتنسيق مكنت من تعزيز قدرات المملكة في مواجهة خطر المجموعات الإرهابية.

التجربة الأمنية المغربية أصبحت الآن محط اهتمام دولي واسع، جعلت من المملكة عنصرا أساسيا في محاربة الإرهاب على المستوى الدولي. وفي هذا السياق، فقد شارك المغرب في مجموعة من العمليات الأمنية الهادفة إلى مكافحة الإرهاب مع الدول التي يرتبط معها بشراكات واتفاقيات كإسبانيا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا، الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك بعض دول الساحل وإفريقيا الغربية، حيث قاد هذا التعاون إلى تفكيك مجموعة من الخلايا الإرهابية، فضلا عن ذلك، فإن تدخل المصالح الأمنية المغربية كان فعالا في إجهاض مجموعة من العمليات الإرهابية التي كانت تستهدف الأمن الداخلي لبعض الدول الصديقة. إن هذه المكتسبات يتعين تعزيزها والحفاظ عليها، من خلال تقديم الدعم اللازم لمصالحنا الأمنية التي تستحق كل التنويه والإشادة بكفاءتها وقدرتها على حماية المملكة من المتربصين بأمنها.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

وعيا منها بخطورة التداعيات السلبية **لظاهرة المخدرات**، عملت الوزارة خلال هذه السنة على مواصلة جهودها الرامية إلى مكافحة زراعة القنب الهندي وفق منظور تدريجي وواقعي يراعي خصوصية المجال الذي تنتشر به. وبموازاة مع ذلك، اعتمدت السلطات العمومية المقاربة التنموية كأساس لإنجاح هذا النهج التدريجي في مكافحة هذه الزراعة، وذلك عبر إيجاد منافذ جديدة للدفع بعجلة التنمية البديلة بهذه المناطق وتسهيل انخراط الساكنة في كل البرامج والمبادرات التنموية التي تعرفها المناطق الشمالية للمملكة. وقد أفضت هذه المجهودات إلى الحيلولة دون انتشار هذه الزراعة بمناطق جديدة، وكذا الحفاظ على النتائج الايجابية المحققة خلال السنوات الأخيرة والمتمثلة في تقليص المساحات المزروعة بحوالي 65% مقارنة مع 2003، سنة إنجاز أول دراسة ميدانية بتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة للجريمة والمخدرات.

وفي ميدان محاربة الشبكات الاجرامية المتخصصة في **ترويج وتهريب المخدرات**، فقد عملت مختلف الأجهزة الأمنية والسلطات الإقليمية على تنسيق جهودها وتكثيف المراقبة في كل النقط الأكثر ترشيحا لتهريب المخدرات وتحديث آليات الرصد والمراقبة بالإضافة الى تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

ووفاء منه بالتزاماته الدولية وفق مبدأ المسؤولية المشتركة، أبدى المغرب على الدوام استعداده لتعزيز التعاون خصوصا على المستوى العملياتي مع العديد من الدول ذات الاهتمام المشترك، وذلك بانخراطه الفعال عبر ميكانيزمات التعاون المعمول بها على المستوى الدولي والإقليمي.

وباعتبار أن المغرب أصبح بلدا للجوء والاستقرار الدائم للمهاجرين، واصلت هذه الوزارة التنزيل الفعلي للمبادرة المولوية السامية التي أصدرها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** في العاشر من شهر شتنبر 2013 في ميدان تدبير **ملف الهجرة**، والمتمثلة في بلورة مقاربة جديدة ذات أبعاد إنسانية وحقوقية وفقا لمنظور مندمج وبتنسيق مع كافة القطاعات الوزارية المعنية.

وهكذا، وبعد النجاح الذي عرفته العملية الأولى المتمثلة في التسوية الاستثنائية للأجانب المتواجدين بصفة غير شرعية على التراب الوطني، والتي كللت بتسوية وضعية حوالي 25.000 مهاجر، أصدر **صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده** أوامره السامية من أجل إطلاق العملية الثانية لتسوية وضعية الأجانب المتواجدين بصفة غير قانونية في المغرب. وقد انطلقت هذه العملية في 15 دجنبر 2016 بمختلف عمالات وأقاليم المملكة، وتم فتح 83 مكتبا للأجانب من أجل تلقي طلبات المهاجرين من طرف اللجان الإقليمية والتي تتكون من ممثلي الإدارة وجمعيات المهاجرين وممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وكحصيلة أولية للعملية الثانية، فقد تم، إلى غاية 2 نونبر الجاري، وضع أزيد من 25.000 طلبا بهذه المكاتب. وتقوم اللجان الإقليمية بدراسة هذه الطلبات مع الحرص على مراعاة الجانب الإنساني والمرونة في التعامل مع هذا الملف.

ومن جهة أخرى وتنفيذا **للتعليمات المولوية السامية** فإن التجديد الأول لبطاقة إقامة المهاجرين الذين استفادوا من عملية التسوية قد حدد في ثلاث سنوات شريطة عدم ارتكاب هؤلاء المهاجرين لأي عمل مخالف للقوانين الجاري بها العمل.

أما بالنسبة لإدماج المهاجرين، فإن هذه الوزارة تقوم بالمهام المنوطة بها داخل اللجنة الوزارية المشرفة على تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للهجرة واللجوء.

ولتعزيز هذه المقاربة الإنسانية، عملت الوزارة على تقوية برنامج العودة الطوعية عبر التوقيع مع المنظمة الدولية للهجرة على عدة اتفاقيات يتم بموجبها إعادة بشكل طوعي المهاجرين المتواجدين فوق التراب المغربي بشكل غير قانوني إلى بلدانهم الأصلية، وذلك في ظروف تحترم حقوقهم وكرامتهم. وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج ما يناهز 23.900 مهاجرا منذ سنة 2004.

أما فيما يتعلق بالجانب الأمني، فإن السلطات الأمنية ضاعفت مجهوداتها للتصدي للشبكات الإجرامية التي تنشط في ميدان تهريب **والاتجار بالبشر**، وذلك وفقا للقوانين الجاري بها العمل.

وقد أفضت هذه المجهودات، خلال هذه السنة، إلى تحقيق نتائج إيجابية تمثلت في إفشال أكثر من 50.000 محاولة للهجرة غير الشرعية، وتفكيك 73 شبكة إجرامية تنشط في ميدان الهجرة غير الشرعية، علما بأنه منذ سنة 2002 تم تفكيك ما يناهز 3207 شبكة إجرامية.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

اعتبارا **لأهمية مرفق الوقاية المدنية** في حماية الأرواح والممتلكات، فقد انصب العمل خلال هذه السنة على مواصلة الجهود عبر إطلاق مشاريع مهيكلة تتوخى تعزيز تواجد مصالح هذا المرفق على المستويين الجهوي والمحلي وتطوير قدراته ومده بالوسائل اللوجستية للرفع من مستوى الأداء سواء في مجال الوقاية أو الإنقاذ والتصدي للحوادث والكوارث.

وترسيخا لمبدأ اللاتمركز، وبهدف تسهيل إنجاز المشاريع وتتبعها ومراقبتها، تم تفويض 50% من الاعتمادات المرصودة للمصالح اللاممركزة. ولتعزيز الموارد البشرية للوقاية المدنية، تم تنظيم مباراة لتوظيف 200 عنصرا، كما تم تنظيم 87 دورة تكوينية استفاد منها حوالي 1900 عنصرا.

وقد وصل عدد التدخلات الميدانية لهذا المرفق خلال الثماني أشهر الأولى من السنة الجارية، إلى حوالي 224560 تدخلا أي بمعدل يومي يناهز 936 تدخلا.

وعلى مستوى **تدبير المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية**، فقد بادرت السلطات الحكومية، بتعاون مع البنك الدولي وبعض المنظمات الدولية المتخصصة، إلى اعتماد مقاربة تتوخى التدبير الوقائي والاستباقي، وذلك وفق استراتيجية شاملة ومندمجة،

تتمحور حول تعزيز القدرات عبر إحداث هياكل إدارية على المستويين المركزي والمحلي سيعهد إليها بمهام تحديد المخاطر، واعتماد خطط عمل وقائية، فضلا عن تعزيز آليات التنسيق بين الفاعلين والمتدخلين على غرار التجارب الرائدة دوليا، وكذا اعتماد أدوات التخطيط الاستراتيجي في مجال الوقاية والحماية لتحديد وتقييم المخاطر ووضع مخططات استباقية للرصد والإنذار والتدخل عند وقوع الكوارث، لا قدر الله.

وفي هذا الإطار، تم إحداث صندوق "محاربة آثار الكوارث الطبيعية" سنة 2009، كآلية مالية للتدخل الفوري في الأزمات الناجمة عن الكوارث الطبيعية، والذي تم توظيفه في تمويل المشاريع ذات الطابع الوقائي وفق مسطرة طلب المشاريع استنادا إلى معايير ومؤشرات محددة. فبرسم سنة 2015، تم تمويل 19 مشروعا بمبلغ 212 مليون درهم. وخلال سنتي 2016-2017، تم التعاقد بشأن 45 مشروع بكلفة بلغت 946,71 مليون درهم وبتمويل إجمالي للصندوق يناهز 283 مليون درهم. كما تم، ابتداء من فاتح أكتوبر المنصرم، الإعلان عن طلب ثالث للمشاريع برسم سنة 2018.

ومن جهته، باشر **مركز اليقظة والتنسيق** على مستوى الوزارة خلال سنة 2017 مهام تحسيس المسؤولين المحليين بضرورة الاستعداد الميداني لتدبير الأزمات والكوارث والحرص على التعبئة الاستباقية لكل الطاقات البشرية وتسخير الآليات والمعدات تحت إشراف السلطات الولائية والإقليمية. وفي هذا السياق كذلك، تم تحيين المخطط الاستباقي لمواجهة موجة البرد والصقيع، شمل هذه السنة 1247 دوارا تابعا لـ 22 إقليما بالمناطق الجبلية والمعزولة، كما تم الإشراف على تفعيل اللجان الإقليمية لليقظة والتتبع خلال فترات التقلبات الجوية التي شهدتها بلادنا خلال السنة الجارية.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

قامت الوزارة خلال سنة 2017 بالمهام الموكولة إليها فيما يتعلق **بملء الشغور الحاصل بمجلسي البرلمان ومجالس الجماعات الترابية والغرف المهنية**، ومواكبة عملية المراجعة السنوية للوائح الانتخابية العامة واللوائح الانتخابية المهنية وإطلاق عملية تعيين الحدود الترابية لجماعات ومقاطعات المملكة، إضافة إلى صرف التمويل العمومي لفائدة الأحزاب السياسية وتفعيل صندوق الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

فبخصوص مجلسي البرلمان، وعلى إثر تفضل **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** بتعيين أعضاء الحكومة، تم تفعيل مسطرة التعويض لملء 11 مقعدا شاغرا بمجلس النواب كان يشغلها نواب عينوا أعضاء في الحكومة. كما تم تفعيل مسطرة التعويض لملء 4 مقاعد شاغرة بمجلس النواب نتيجة استقالة أو وفاة عضو بالمجلس المذكور، وكذا لملء مقعد شاغر بمجلس المستشارين كان يشغله مستشار برلماني أصبح عضوا بالمحكمة الدستورية.

ومن جهة أخرى، تم إجراء انتخابات تشريعية جزئية لملء 6 مقاعد شاغرة بمجلس النواب برسم 6 دوائر انتخابية محلية. كما تم تنظيم انتخابات تشريعية جزئية لملء مقعد شاغر بمجلس المستشارين برسم الهيئة الناخبة لممثلي غرف الصناعة التقليدية لجهتي بني ملال-خنيفرة والدار البيضاء-سطات. ومن المقرر إجراء انتخابات جزئية قبل نهاية السنة الجارية لملء 6 مقاعد شاغرة بمجلس النواب برسم 5 دوائر انتخابية محلية. وفيما يتعلق بمجالس الجماعات الترابية والغرف المهنية، تم تفعيل مسطرة التعويض لملء 28 مقعدا شاغرا بالمجالس الجماعية ومجالس المقاطعات و12 مقعدا بمجالس الجهات و11 مقعدا بمجالس العمالات والأقاليم ومقعد واحد بالغرف المهنية. كما تم تنظيم انتخابات جماعية جزئية لملء 79 مقعدا شاغرا بـ 22 مجلسا جماعيا ينتخب أعضاؤها عن طريق الاقتراع الفردي، وكذا انتخابات جزئية لانتخاب عضو بالغرفة الفلاحية لجهة مراكش-آسفي برسم دائرة انتخابية تابعة لإقليم الحوز.

وبخصوص **التمويل العمومي للأحزاب السياسية**، تم اتخاذ التدابير اللازمة لصرف الدعم السنوي الممنوح للأحزاب السياسية للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها وكذا الدعم الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية.

كما تم تنصيب اللجنة المكلفة بتفعيل صندوق الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء، وذلك على إثر إجراء الانتخابات التشريعية ليوم 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب. وقد باشرت اللجنة أشغالها، حيث صادقت على حقيبة تدريبية

تتضمن وثائق وآليات للمساعدة على إنجاز دورات تكوينية في مجال تقوية القدرات التمثيلية للنساء، تم إنجازها بدعم مالي من البنك الإفريقي للتنمية.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

إن طبيعة تعامل السلطات العمومية مع جميع الحركات الاحتجاجية من شأنه أن يعطي فكرة واضحة عن مستوى الانفتاح الذي أبانت عنه الدولة وحرصها على توفير الظروف المواتية لممارسة الأفراد والجماعات حرياتهم وحقوقهم، وعلى رأسها حرية التعبير. فالمغرب والحمد لله قطع أشواطا كبيرة في هذا الشأن، بناء على تراكمات تاريخية كبرى، جعلت من موضوع حقوق الإنسان خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه، تحت القيادة الحكيمة **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، الذي حرص على تكريس هذا التوجه في أسمى وثيقة للدولة وهي دستور فاتح يوليوز 2011.

ولعل ما يميز التجربة المغربية هو التقدم الحاصل على مستوى الممارسة المهنية لمختلف السلطات، لاسيما من حيث التعامل مع مختلف الوضعيات التي تجسد رهان التوفيق بين ممارسة الحريات كحق والحفاظ على النظام العام كواجب.

وأؤكد أمام السيدات والسادة المستشارين المحترمين أن السلطات العمومية نجحت بشكل كبير في التوفيق بين المطلبين. علما أنها لم تكتف بالتفاعل الإيجابي مع مختلف الحركات الاحتجاجية بالشارع العام، بل حرصت على تأطيرها لكي تمر في أحسن الظروف.

هذا التوجه شمل جميع جوانب الممارسة الحقوقية، على رأسها حق تأسيس الجمعيات الذي يحظى بضمانات دستورية وقانونية هامة. وفي هذا الإطار، وجب التأكيد على أن السلطات الترابية بمختلف عمالات وأقاليم المملكة تعمل في احترام تام وكامل للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل بما فيها المنظمة للحريات العامة. وإذا ثبت لدى وزارة الداخلية وجود حالات معزولة تمس بالوضعيات القانونية لجهة ما، فإنها تتدخل في حينه لإرجاع الأمور إلى نصابها. هذا مع العلم، أن المعطيات المتوفرة تفيد وجود حوالي 130 ألف جمعية مؤسسة بشكل قانوني في مختلف المجالات، مما يدل على أن السلطات تتعامل بإيجابية كبيرة مع طلبات التأسيس، وأن الضمانات التي أقرها القانون يتم احترامها من قبل السلطات التي لها إيمان قوي بأهمية المجتمع المدني كفاعل أساسي في البناء الديمقراطي والمسار التنموي الذي تعرفه بلادنا.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

عرفت حصيلة **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية** خلال التسعة أشهر الأولى من هذه السنة، برمجة أكثر من 994 مشروعا ونشاطا في إطار برامجها الأربعة، همت كل القطاعات الحيوية من تجهيزات أساسية، وتقوية للكفاءات والقدرات، حيث استفاد منها ما يزيد على 249571 مستفيد. وإجمالا، فقد بلغت تكلفة هذه المشاريع ما يناهز 720 مليون درهما، ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تمويلها بما يناهز 348،7 مليون درهما.

ويحتل قطاع التعليم مكانة متقدمة في حصيلة مشاريع المبادرة الوطنية، الشيء الذي مكن من إطلاق المبادرة الملكية "مليون محفظة" التي تساهم في النهوض بأداء المدرسة المغربية والتخفيف من أعباء الفئات الأكثر احتياجا، فضلا عن إسهامها في التقليص من نسبة الهدر المدرسي.

أما حصيلة برنامج التأهيل الترابي، فقد سجلت إلى حدود شتنبر 2017، إنجازات متقدمة وصلت في بعض القطاعات إلى نسبة 100%خاصة الكهربة القروية، وتشغيل المراكز الصحية (98%)، واقتناء سيارات الإسعاف (97%).

كما أعطت المبادرة الوطنية اهتماما خاصا للنهوض بالأنشطة المدرة للدخل والدعم الخاص للأنشطة التي تستهدف الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفقراء وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة.

وتنفيذا للتعليمات المولوية السامية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله** والمتعلقة بمعالجة ظاهرة الباعة المتجولين والنهوض بأوضاعهم، تم إعداد مشروع لتأهيل هذه الفئة. وفي هذا الإطار، تم تشكيل لجنة وزارية مكونة من قطاعي الداخلية والصناعة والتجارة، وبتنسيق مع كافة الأطراف المعنية، من أجل وضع برنامج وفق مقاربة شمولية على مستوى العمالات

والاقاليم. وأمام استفحال ظاهرة الباعة المتجولين، قامت السلطات المحلية بمجموعة من الإجراءات العملية كالإحصاء وتحديد نقط البيع.

ومن جهة أخرى، وتثمينا لمكتسبات البرامج الاجتماعية المعتمدة خلال السنوات الأخيرة، فقد شرعت بلادنا، ابتداء من هذه السنة، في إنجاز مشروعين استراتيجيين للتعريف والاستهداف لفائدة برامج الحماية الاجتماعية، حددت مدة إنجازهما في خمس سنوات اعتبارا من سنة 2017 إلى غاية سنة 2021.

ويتعلق المشروع الأول **بإحداث السجل الوطني للسكان** الذي هو عبارة عن قاعدة مركزية للبيانات الديمغرافية والبيوميترية الخاصة بكافة المغاربة (بمن فيهم القاصرين) وكذلك الأجانب المقيمين بالمملكة المغربية؛ حيث يمنح لكل فرد تم تسجيله رقم تعريف وحيد، وهو ما سيسهل عملية التحقق من الهوية وتفادي أي غش أو تدليس في المعطيات التعريفية للأشخاص.

وسيتيح هذا السجل الوطني لكافة المصالح والمؤسسات إمكانية الولوج إلى قاعدة البيانات التي يوفرها هذا السجل عند إسداء الخدمات الإدارية أو الاجتماعية للمواطنين والمرتفقين بصفة عامة، مما سيمكن من تبسيط وتسريع مساطر الاستفادة من الخدمات بالنظر إلى سهولة التحقق من هوية طالب الخدمة، وكذلك عبر توفير إمكانية تقديم خدمات إلكترونية عن بعد بما في ذلك تسهيل العمليات المالية وتعزيز الادماج المالي.

أما المشروع الثاني فيتعلق بإحداث **السجل الاجتماعي الموحد**، الذي هو نظام معلوماتي مندمج، يستعمل كنقطة وحيدة لتسجيل طالبي الاستفادة من البرامج الاجتماعية، ويحتوي على معلومات حول طالب الاستفادة وأسرته والتي يتم استخدامها لترتيب وتصنيف الأسر استنادا للمتغيرات السوسيو-اقتصادية وتلك المرتبطة بظروف عيش الأسرة. فهو يوفر محددات للبرامج الاجتماعية لاستهداف الفئات المعنية ويوفر معطيات دقيقة من خلال تحيين دوري لها والتحقق من صحة البيانات عبر آليات التكامل مع نظم المعلومات الأخرى، مما يتيح إمكانية هندسة وتنفيذ برامج اجتماعية أكثر إنصافا وشفافية ونجاعة.

وموازاة مع هذين المشروعين، عرفت هذه السنة الانتهاء من تطوير منظومة **تحديث الحالة المدنية** وتثبيتها بالمنصة المركزية. كما تم اختيار مدينة الرباط لتجريب المنظومة على مستوى 6 مكاتب للحالة المدنية في أفق تعميمها على مجموع مكاتب جماعة الرباط عند بداية سنة 2018. ومواكبة لذلك، ستعمل الوزارة على إطلاق حملة جديدة لتعميم الحالة المدنية وإيجاد الحلول لتذليل الصعوبات التي تعرقل السير العادي لهذه العملية، كما ستواصل تنظيم زيارات تفتيشية لمكاتب الحالة المدنية لإصلاح وضعيتها، بالإضافة إلى تكوين فوج جديد من مفتشي الحالة المدنية، لسدّ الخصاص الحاصل على الصعيدين المركزي والترابي.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

في إطار تفعيل البرنامج الاستراتيجي 2016-2020 الرامي إلى تحسين تدبير **شؤون الجماعات السلالية**، عملت الوزارة خلال هذه السنة على تنفيذ مجموعة من البرامج الرامية إلى تحصين وتصفية الرصيد العقاري للجماعات السلالية، حيث تم خلال التسعة أشهر الأولى من هذه السنة إنجاز 35 تحديدا إداريا بمساحة إجمالية تجاوزت 640 ألف هكتار، والمصادقة على تحديد 22 عقارا بمساحة إجمالية تناهز 540 ألف هكتار.

وتفعيلا للاتفاقية المبرمة بين الوزارة والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، تم تأسيس 28 رسم عقاري لمساحة تناهز 210 ألف هكتار. كما تم إيداع حوالي 300 مطلبا للتحفيظ. وبرسم السنة الجارية تم منح ما يزيد عن 1000 إذنا بالترافع وتتبع 2192 قضية رائجة أمام المحاكم الإدارية، و3664 أمام مختلف محاكم المملكة.

وفي إطار تعبئة الرصيد العقاري للجماعات السلالية لدعم ومواكبة الاستثمار وإنجاز البرامج العمومية، تم إبرام 465 عقدا (منها 420 عقد كراء و45 عقد تفويت) بمساحة إجمالية تفوق 10600 هكتار.

وبهدف توظيف أنجع لمدخرات الجماعات السلالية، تميزت هذه السنة بتعبئة 100 مليون درهم من أرصدة هذه الجماعات لإنجاز مشاريع تهم الطرق القروية، والماء الصالح للشرب، والكهرباء، والأنشطة المدرة للدخل لفائدة أفراد الجماعات السلالية. كما تم العمل على دعم ومواكبة المبادرات الخاصة للتشغيل والفلاحة وإحداث التعاونيات والجمعيات من طرف ذوي الحقوق، فضلا عن توزيع 424 مليون درهم على 77 جماعة سلالية، لفائدة 78.226 ذي حق، بنسبة 44% لفائدة النساء السلاليات.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

فيما يتعلق بـ**التدبير اللامتمركز للاستثمار**، أشير إلى أنه بالرغم من الإجراءات المتخذة في هذا الشأن سواء لتبسيط المساطر، أو لدعم حركية الاستثمار بمختلف الجهات، واعتماد الشباك الوحيد، وتعبئة المراكز الجهوية واللجن الجهوية للاستثمار، فإن النتائج المسجلة في مجال دعم الاستثمار وتحفيزه تبقى نسبية ومحدودة في جل الجهات. كما تعرف منظومة تدبير الاستثمار اختلالات وتشوبها نواقص لا تمكنها من حفز الاستثمار والاستجابة لتطلعات المستثمرين والمقاولين. وقد ترجمت هذه الوضعية، على نحو واضح، مضامين **الخطاب الملكي السامي** بمناسبة الذكرى الثامنة عشر لعيد العرش المجيد.

وفي هذا الإطار، تم إطلاق ورش مراجعة منظومة تدبير وتحفيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال وإصلاح شامل لهيكلة وآليات عمل المراكز الجهوية للاستثمار عبر تشكيل لجنة بين-وزارية تضم كافة القطاعات المعنية برئاسة وزارة الداخلية، حيث سيتم الحرص عملا **بالتوجيهات الملكية السامية**، وانطلاقا من البرنامج الحكومي 2016-2021 وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، على اعتماد وتفعيل التدابير والإجراءات اللازمة المحددة في إطار هذه اللجنة من أجل تعميق وتحسين نجاعة آليات التدبير اللامتمركز للاستثمار وأداء المراكز الجهوية للاستثمار.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

وعيا من هذه الوزارة بأهمية وضرورة حماية القدرة الشرائية للمواطن والحفاظ على صحته وسلامته، فقد بادرت إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنسيق محكم بين مختلف المصالح المعنية بالمراقبة والتموين، وتكثيف عمليات المراقبة على صعيد العمالات والأقاليم للتصدي للممارسات غير المشروعة. وقد تم خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة الجارية، ضبط 2.677 مخالفة متعلقة بالأسعار وشروط البيع، وإتلاف وسحب ما يفوق 1.130 طنا من المواد والمنتجات الغذائية غير الصالحة للاستهلاك من دائرة التسويق.

كما حرصت هذه الوزارة على تكثيف الجهود للحد من إنتاج وتوزيع وتسويق واستعمال الأكياس البلاستيكية الممنوعة طبقا للقانون رقم 77.15، حيث تمكنت لجن المراقبة من ضبط 2.792 مخالفة. وقد بلغ عدد الأحكام الصادرة بشأن هذه المخلفات (إلى نهاية شتنبر الماضي) 575 حكما بمبلغ غرامات قدره 4,5 مليون درهم. كما ارتفعت نسبة القضاء على تسويق أكياس البلاستيك على الصعيد الوطني خلال السنة الجارية إلى حوالي 90%، فضلا عن تسجيل تحسن ملحوظ في توفير الأكياس البديلة، وستظل الجهود متواصلة على مستوى التحسيس والمراقبة والمواكبة من أجل القضاء التدريجي على استعمال هذه الأكياس.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

بالنظر إلى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع **النقل بواسطة سيارات الأجرة**، فقد حرصت الوزارة على مواصلة الجهود لتنظيم وتأهيل هذا القطاع، وذلك عبر ضبط أفضل للآليات التنظيمية المعمول بها على المستوى المحلي الخاصة باستغلال الرخص، وتنظيم العلاقات المهنية والتعاقدية بين المستفيدين من هذه الرخص ومستغليها وسائقي سيارات الأجرة.

وسعيا إلى توفير مناخ اجتماعي ملائم بهذا القطاع، واصلت لجن المصالحة المحدثة على صعيد العمالات والأقاليم دراسة الشكايات والنظر في النزاعات القائمة بين المستفيدين من الرخص والمستغلين لها والسعي إلى حلها بالتراضي على نحو يحفظ حقوق الطرفين. وحرصا على تحسين مستوى جودة الخدمات وظروف العاملين بهذا القطاع، فقد تمت مواصلة تنفيذ برنامج دعم تجديد سيارات الأجرة، حيث تم إلى نهاية أكتوبر، تجديد أكثر من 13.000 سيارة أجرة صغيرة، (أي بنسبة 40% من حظيرة هذه السيارات)، وكذلك تجديد ما يزيد عن 21.000 سيارة أجرة كبيرة (بنسبة تجاوزت 46% من أسطول هذا الصنف). وسعيا إلى تأهيل مهنيي هذا القطاع، يتم العمل على ضمان تكوين مستمر لفائدتهم وتعميم الحصول على رخصة الثقة وبطاقة سائق مهني.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

تواصل الوزارة نهجها الرامي إلى **تحديث أجهزة التدبير والحكامة** لاسيما على المستوى الترابي سواء في مجال تعزيز القدرات والكفاءات، أو في مجال ترسيخ اللاتمركز الإداري وتفعيل إدارة القرب عبر إحداث وحدات ترابية جديدة مع مواكبة المصالح

اللامركزية واللاممركزة بالاستشارة القانونية والتقنية والمالية، ودعمها بوسائل العمل وتقوية بنياتها التحتية وقدراتها اللوجيستية، فضلا عن مواصلة تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وتسخير وسائل الاتصال الحديثة لتيسير ولوج المرتفقين إلى الخدمات العمومية.

وموازاة مع ذلك، وبهدف ترشيد التدبير العمومي والرقي به إلى أعلى مستويات الفعالية والنجاعة، ما فتئت الوزارة من خلال **المفتشية العامة للإدارة الترابية** تواصل مهام المراقبة والتفتيش والتتبع والافتحاص، فضلا عن المواكبة والتأطير لمختلف المصالح التابعة للوزارة وللجماعات الترابية ومجموعاتها.

فخلال هذه السنة، وإلى نهاية شهر أكتوبر، تم إنجاز ما مجموعه 60 مهمة: منها 36 مهمة بحث وتحري، و24 مهمة تتعلق بمواكبة عمليات تسليم السلط بين السادة ولاة وعمال عمالات وأقاليم المملكة. ومن المرتقب، برسم السنة المقبلة، إنجاز 100 مهمة تتعلق بالبحث والتحري في شأن الشكايات المرتبطة بقضايا مختلفة؛ كالتعمير وتدبير أراضي الجماعات الترابية، فضلا عن تقديم الدعم والاستشارة للسادة الولاة والعمال في مهام المراقبة الإدارية لشرعية قرارات رؤساء المجالس ومقررات مجالس الجماعات الترابية.

أما على مستوى مهام الافتحاص والتدقيق، فقد تميزت سنة 2017، بانطلاق إنجاز المهام المشتركة بين المفتشية العامة للإدارة الترابية والمفتشية العامة للمالية لتدقيق العمليات المالية والمحاسباتية المتعلقة بالجهات والأقاليم والعمالات تطبيقا لمقتضيات القوانين التنظيمية للجماعات الترابية. كما تم الشروع من طرف المفتشية العامة في افتحاص العمليات المالية والمحاسباتية لبعض الجماعات برسم سنة 2016.

وإجمالا، فقد تم خلال هذه السنة وإلى حدود 2 نونبر الجاري، إنجاز 193 مهمة افتحاص شملت 85 مهمة تتعلق بتدقيق الحساب الخصوصي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم سنة 2016، همت 83 عمالة وإقليما، إضافة إلى المصالح المركزية المعنية بتفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. بالإضافة إلى 12 مهمة تتعلق بتدقيق العمليات المالية والمحاسبية المنجزة من طرف الجهات برسم سنة 2016، و75 مهمة تتعلق بنفس المجال وبنفس السنة بالنسبة للعمالات والأقاليم. ومن المرتقب، القيام بما لا يقل عن 206 مهمة في غضون السنة المقبلة.

ومن جهة أخرى، تم العمل على تدبير **ومعالجة الشكايات** الواردة على الوزارة من مختلف الجهات ومن مؤسسات الحكامة، حيث سيستمر العمل على تطوير مسطرة دراستها ومنظومة معالجتها الرقمية، مع مواكبة مصالح الوزارة والجماعات الترابية المعنية لمساعدتها على الاستجابة لمطالب المشتكين في توافق تام مع المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل. كما تسعى هذه الوزارة إلى إحكام **تدبير المنازعات القضائية وتنفيذ الأحكام** الصادرة ضد الوزارة بتنسيق مع الوكالة القضائية للمملكة، إضافة إلى تقديم الخبرة والاستشارة القانونية لمختلف مصالح الوزارة ومواكبتها من أجل تكريس اليقظة والوقاية في مجال تدبير المنازعات.

وعلى **مستوى تحديث التدبير المعلوماتي**، عملت الوزارة خلال السنة الجارية على هندسة وتطوير مجموعة من المنظومات المعلوماتية كمنظومة تتبع ومراقبة تزويد الأسواق بالمواد الاستهلاكية، وتتبع التزود بالماء الصالح للشرب، وتدبير الشكايات الواردة على المفتشية العامة للإدارة الترابية، فضلا عن إعادة تطوير الموقع الوطني للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتطوير منظومة تحديث الحالة المدنية، وبرنامج التدبير المندمج لمخاطر الكوارث الطبيعية، فضلا عن تطوير النسخة الثانية من منظومة تدبير المنازعات القضائية ومنظومة تدبير التصديق على الوثائق الموجهة إلى الخارج أبوستيل (Apostille).

وللإشارة ستعرف بداية السنة المقبلة الشروع في تطبيق مقتضيات المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها الذي سيمكن من تعميم هذه الخدمة على كافة مصالح الإدارة دون حصرها أساسا في الجماعات كما هو جاري به العمل حاليا. وفي إطار التعميم التدريجي للشباك الإلكتروني لطلب الوثائق الإدارية عن بعد "وثيقة" (www.watiqa.ma)، تم خلال هذه السنة دعم انخراط 17 جماعة ليصل العدد إلى 200 جماعة تنتمي إلى 49 عمالة وإقليم.

وتعتزم الوزارة إدخال تحديث إضافي على مسطرة الحصول على جواز السفر البيومتري من خلال إضفاء الطابع اللامادي على الرسم الضريبي، كما يتم الإعداد لإطلاق بوابة المساطر الإدارية لتضمينها المساطر المدرجة بـ "دليل المساطر الأكثر تداولا على مستوى الإدارة الترابية والجماعات الترابية". وسيتم العمل كذلك على الربط المعلوماتي لـ 300 سلطة إدارية محلية بالشبكة المعلوماتية الداخلية، وذلك بالاعتماد على تكنولوجيات بديلة. وتسعى هذه الوزارة خلال السنة المقبلة إلى تعميم استعمال وسيلة التواصل "visioconférence" على مستوى العمالات والأقاليم بهدف تحسين التنسيق بين المصالح المركزية والإقليمية، وكذا تنظيم الاجتماعات والدورات التدريبية عن بعد توفيرا للوقت ولتكاليف التنقل والتنظيم.

وأخيرا على **مستوى التكوين**، وفي إطار إرساء قواعد التدبير اللامركز، عملت الوزارة خلال هذه السنة، على نقل الاختصاصات المتعلقة بإعداد مخططات التكوين السنوية إلى المصالح المختصة بالعمالات والأقاليم، حيث استفاد من هذا الورش 11.000 موظف. كما تم اعتماد مقاربة جديدة لتحيين وملاءمة الهياكل التنظيمية للمصالح الترابية تقوم على مسطرة مبسطة تلغي تأشيرة المصالح المركزية. وموازاة مع ذلك، شرعت الوزارة في تكوين فوج جديد من مفتشي الإدارة الترابية، برسم سنوات 2016-2018، يتضمن 21 عنصرا، سيتخرج في أفق 2018، إذ يخضع حاليا لدورة تكوينية في المعهد الملكي للإدارة الترابية. كما تعتزم الوزارة تكوين فوج جديد برسم سنوات 2018-2020، مع وضع برامج للتكوين المستمر تستهدف الرفع من قدرات مصالح المفتشية العامة للإدارة الترابية، وكذا المصالح المكلفة بالشؤون القانونية والمنازعات، والتعمير والصفقات العمومية، والموارد البشرية.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

يبلغ الغلاف المالي الإجمالي المرصود للميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2018، ما مجموعه 28,24 مليار درهم، بما في ذلك اعتمادات الالتزام. ويتوزع هذا الغلاف كالتالي:

أولا: ميزانية التسيير بمبلغ 22,13 مليار درهم. ويشمل هذا الغلاف اعتمادات الموظفين بمبلغ 18,56 مليار درهم، واعتمادات المعدات والنفقات المختلفة بمبلغ 3,57 مليار درهم.

ثانيا: ميزانية الاستثمار بمبلغ 6,11 مليار درهم، بما في ذلك اعتمادات الأداء 2,83 مليار درهم واعتمادات الالتزام 3,28 مليار درهم.

أما الاعتمادات المرصودة **للحسابات الخصوصية** برسم سنة 2018، فقد بلغت ما مجموعه 38,22 مليار درهم. ويتوزع هذا الغلاف على الشكل التالي:

- صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة ومراقبة الأسعار والمدخرات الاحتياطي(5 ملايين درهم)؛
- صندوق مواكبة إصلاحات النقل الحضري والرابط بين المدن (114 مليون درهم)؛
- حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة (28,32 مليار درهم)؛
- الصندوق الخاص لتنمية ودعم الوقاية المدنية (200 مليون درهم)؛
- الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصودة للجهات (6,97 مليار درهم)؛
- حساب تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة (1,20 مليار درهم)؛
- صندوق دعم الأمن الوطني (30 مليون درهم)؛
- الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر(463,92 مليون درهم)؛
- صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة (714 مليون درهم)؛
- صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (200 مليون درهم).
- وفيما يتعلق **بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة**، فإن سقف التحملات الإجمالي يناهز 150 مليون درهم، منها 70 مليون درهم مخصصة للمراكز الجهوية للاستثمار، و80 مليون درهم لمديرية تكوين الاطر الادارية والتقنية.

وأخيرا، فقد بلغت حصة الوزارة من المناصب المحدثة برسم سنة 2018، ما مجموعه 8.000 منصبا.

تلكم حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية لسنة 2018. وفقنا الله لخدمة وطننا في ظل القيادة الرشيدة **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**. والسلام عليكم.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية والجماعات
الترابية والبنيات الأساسية

تقـــــــرير

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

برسم السنة المالية 2018

رئيس اللجنة
المهدي عثمون

مقرر اللجنة
م. عبد الرحيم الكامل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

الولاية التشريعية 2015-2021

السنة التشريعية 2017 -2018

دورة أكتوبر 2017

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين
السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

يشرفني أن أعرض أمام المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء برسم السنة المالية لسنة 2018.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في اجتماعها المنعقد يوم الاثنين 4 دجنبر 2017، برئاسة السيد م□مد البشير العبدلاوي الخليفة الأول لرئيس اللجنة، وب□ضور السيد عبد القادر اعمارة وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، والسيد م□مد نجيب بوليف كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المكلف بالنقل، والسيدة شرفات أفيلال كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المكلفة بالماء.

في بداية هذا الاجتماع تقدم السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء بعرض تقديمي لمشروع الميزانية تطرق فيه إلى الإطار المرجعي المتمثل في

الرؤية الملكية والبرنامج الحكومي، واستعرض محاور إستراتيجية الوزارة المؤسس على النزاهة والحكامة الجيدة، وإدارة ناجعة لخلق اقتصاد وطني تنافسي وتنمية مستدامة وتقليص الفوارق المجالية، وأبرز المجالات التي تتدخل فيها، والتي تهم أساسا الطرق والطرق السيارة، والنقل الطرقي والموانئ والملك العمومي البحري والسكك الحديدية واللوجستيك والملاحة التجارية والأشغال العمومية.

وانطلاقا من ذلك، أكد السيد الوزير أن الوزارة تعمل على إنجاز مجموعة من البرامج التنمية التي تهم الطرق والموانئ والملك البحري العمومي، وبرنامج تنمية التنافسية اللوجستيكية، والتسيير المفوض للمشاريع، وتدبير الملك العمومي، وأضاف أن الوزارة منكبة على تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص، وفتح جسور التعاون وتعزيزه مع عدة دول وخصوصا الدول الشقيقة بالقارة الإفريقية، ومؤسسات دولية للاستفادة من خبراتها ومن الدعم المقدم لعدة مشاريع وأوراش.

هذا، وتوقف عند المخططة التشريعي، وأهم منجزات سنة 2017 وبرنامج عمل الوزارة لسنة 2018.

تناول الكلمة في إطار العرض دائما السيد كاتب الدولة المكلف بالنقل، والذي أكد على أن الحكومة تعمل على تطوير قطاع النقل الطرقي بكافة أصنافه النقل الطرقي للمسافرين، النقل الطرقي للبضائع، والنقل الدولي، بغية إصلاح منظومة هذا القطاع والرقي به، وإعداد ووضع منظومة لمراقبة الشبكات.

كما أبرز كذلك أهداف ورهانات الإستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية وأهم المنجزات المحققة سنة 2017، للعمل على تقليص عدد القتلى ضحايا حوادث السير إلى 50% في أفق 2025.

وارتباطا بنفس الموضوع، أشار إلى إستراتيجية الوزارة لتنمية الأسطول الوطني من أجل تحسين الرؤية الدولية لهذا الأسطول، والتحكم في التدفقات الإستراتيجية وتدعيم السوق الوطني للنقل البحري.

وبعد ذلك، عرضت السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالماء في إطار عرضها المقدم الخطوط العريضة للمخطط الوطني في أفق 2020 لضمان الأمن المائي الوطني ومواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على الموارد المائية

والتأقلم مع التغييرات المناخية، مبرزة أهم منجزات 2017 في قطاع الماء المرتبطة بأربع محاور:

- ***هندسة المياه(صيانة السدود ،الحماية من الفيضانات)،***
- ***الموارد المائية،***
- ***الأرصاد الجوية الوطنية،***
- ***الماء الصالح للشرب.***

هذا واستعرضت برنامج عمل الوزارة لسنة 2018 وأهم مشاريع البنيات التحتية المائية، والإصلاحات المؤسساتية والقانونية، وتدبير الملك العمومي المائي وبرنامج التزود بالماء الصالح للشرب وتطهير السائل.

وأكد السيد الوزير، في ختام العرض التقديمي أن اعتماد هيكلة ميزانيات الوزارة مبنية على برامج متعلقة بالتجهيز، النقل وقطاع الماء، وتتقاطع على مستوى برنامجين أفقيين أولهما برنامج القيادة والحكامة (المهام الأفقية للماء)، والثاني برنامج القيادة والتوجه (المهام الأفقية للتجهيز،والنقل واللوجستيك)، ولترجمة هذه البرامج والمخططات على أرض الواقع، صرح أن مجموع الاعتمادات الخاصة بالوزارة برسم سنة 2018 تتوزع على الشكل التالي:

الاستثمارات	13.706 مليون درهم
التسيير	642 مليون درهم
الموظفين	1.073 مليون درهم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

في إطار المناقشة العامة تقدم السيدات والسادة المستشارون بالشكر للسيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وإلى السيد كاتب الدولة المكلف بالنقل، وإلى السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالماء على العروض التي تقدموا بها أمام أعضاء اللجنة، كما تمت الإشادة بالمجهودات التي يقومون بها في إطار تدبير قطاع له أهمية قصوى في تعزيز مكانة البنية التحتية لبلادنا والرفع من مستواه الاجتماعي والاقتصادي وبالدور الريادي الذي يلعبه في تحسين الخدمات العمومية والتنافسية وبسياسة الاوراش الكبرى المتبعة.

وقدم السيدات والسادة المستشارون مجموعة من الملاحظات والمقترحات التي تتعلق بهذا القطاع الاستراتيجي، سواء تعلق الأمر بالنقل الطرقي والسككي والبحري، أو تعلق الأمر بوضع الإجراءات الضرورية للحفاظ على السلامة الطرقية أو بسن سياسة مائية تنبني على ترشيد استغلال الثروة

المائية والبحث عن موارد مائية جديدة قصد الحفاظ على الأمن المائي للمواطنين.

وفي هذا الإطار تساءل أحد المتدخلين حول الوثيرة التي تسير بها الأشغال في الطريق السريع الرابطة بين مدينة العيون ومدينة تزنيت، واصفا إياها بالبطيئة مقارنة مع المدة الزمنية المحدد لإنجازها وإتمامها، كما أفاد أن هذا الخط الطرقي لا يعرف مشاكل متعلقة بنزع الملكية والتعرضات التي تكون دائما سببا في تأخير ضم العقار وبالتالي وثيرة سير المشاريع وتوقفها.

وأشار بعض المتدخلين إلى مشاكل الصيانة المتكررة التي تعرفها بعض المقاطع الطرقية بالطرق السيار، رغم حداثة إنجازها وخصوصا بالطريق السيار الرابط بين فاس وجدة.

وتم الاستفسار حول مدى قيام الوزارة بدراسة تقييمية للمقارنة بين الطرق السيارة والطريق السريع، سواء على مستوى تكلفة الإنجاز أو على مستوى الفائدة والجدوى منها والعائدات الاقتصادية والاجتماعية، مؤكدا أن الطرق السيارة لا تختلف في جودتها عن الطرق السريع، علما أنها تدر دخلا للدولة سيمكنها من ضمان صيانتها المستدامة.

وفي نفس السياق ولتسهيل الولوج إلى المطارات تمت المطالبة بربطها بشبكة النقل العمومي سواء الحافلات أو القطارات أو الطرامواي مما سيعزز بنية الاستقبال السياحية لبلادنا، وسيسهل على المسافرين ولوج هذه المطارات

وبخصوص نفق تشكا، تساءل أحد المتدخلين عن مصير هذا المشروع الضخم الذي سيساهم في تنمية أقاليم المغرب الشرقي، وستكون له انعكاسات ايجابية على مجموعة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وأشار السيدات والسادة المستشارين إلى تأخر تنفيذ اتفاقيات الشراكة التي توقع بين القطاعات الحكومية وبعض المؤسسات العمومية والجماعات المحلية، والتي يكون الهدف منها تعزيز البنية التحتية لبعض المدن والمناطق، وتم التساءل في نفس الوقت عن أسباب هذه التأخيرات التي لم تعد مفهومة، كما أنها تؤثر على جلب الاستثمارات وتطور الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى خلق مجموعة من الاحتجاجات في مجموعة من المدن.

هذا واقترح السيدات والسادة المستشارين بتحسين جودة النقل الطرقي وتحسين حظيرة العربات، مشيرا إلى أن هناك مجموعة من الحافلات للنقل

الطرقي وضعيتها مزرية وغير صالحة للاستعمال، مما يتطلب التدخل من أجل صيانتها وتجديدها، وهذا ما يطرح كذلك حكامة مراكز الفحص التقني على المحك.

هذا، وفي نفس الإطار أفاد أحد السادة المستشارين أن بعض الحافلات المخصصة للنقل لا تتوفر على الشروط الأساسية للقيام بهذه الرحلات، كما أن بعض المسؤولين عنها يقومون بشحنها بالسلع أكثر مما هو مسموح به، الشيء الذي ينعكس على سلامة مستعمليها.

وأثار بعض السادة المتدخلين موضوع النقل عبر القطار والذي يعرف مشاكل متعددة من بينها التأخر المستمر للقطارات عن مواعدها المحددة، والاكتظاظ سواء في أوقات الذروة أو خلال أيام العطل والأعياد، وغياب بنيات الاستقبال الضرورية والمريحة للمسافرين بالمحطات.

وفي ما يخص عملية اجتياز امتحانات الحصول على رخص السياقة، طالب السيدات والسادة المستشارون بضرورة تشديد المراقبة ومحاربة التلاعبات وتوفير مدارس وبنية ملاءمة لتعليم السياقة ووضع إجراءات تتلاءم مع إستراتيجية السلامة الطرقية المسطرة.

وأشارت بعض التدخلات إلى مشاكل المراقبة الطرقية سواء عن طريق الرادارات المخصصة لتحديد السرعة أو إلى مراقبة حمولة الشاحنات المخصصة لنقل البضائع وارتباط ذلك بالأمن الغذائي لمجموعة من الجهات التي لاتصلها البضائع إلا عن طريق الشاحنات.

أما بخصوص مراكز الفحص التقني أجمع السادة المستشارون على ضرورة تشديد مراقبتها وزجر المخالفين، الذين يمنحون شواهد السير والجولات لمجموعة من العربات الغير صالحة، والتي تكون وضعيتها الميكانيكية مهترئة لا تحترم شروط المحافظة على البيئة وشروط السلامة، ودائما بخصوص السلامة الطرقية أشاد السيدات والسادة المستشارون ببرنامج المدارس الآمنة مطالبين باستمرار هذا المشروع وتعميمه على جل الجماعات الترابية.

كما تمت الإشادة بالوضعية المتقدمة التي احتلتها بلادنا فيما يخص لنقل البحري والبنية التحتية التي تم إنجازها بهذا الخصوص، على مستوى تشييد وتجهيز الموانئ المغربية، وخصوصا ميناء طنجة المتوسطي الذي يربط المغرب بالقارة الأوروبية والذي يعد مفخرة للمملكة .

وفي موضوع آخر، تطرق أحد السادة المتدخلين إلى المشاكل المرتبطة بمنح رخص اعتماد الشركات للمشاركة في الصفقات العمومية التي تعلن عنها الوزارات وبعض المؤسسات العمومية، حيث تمت المطالبة في هذا الباب بالتنسيق بين جميع القطاعات العمومية وتوحيد معايير التصنيف بين جميع القطاعات الحكومية، ومنح رخصة واحدة للشركات تؤكد أحقيتها للمشاركة في الصفقات المعلنة عوض منح كل قطاع رخصة على حدا، الشيء الذي يرهق الشركات بالإجراءات الإدارية.

هذا، واقترحت التدخلات بوضع شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص قصد تهيئ محطات لوجستيكية لتجميع السلع والمنتوجات بالجهات وخاصة الجنوبية، التي تصدر منتجاتها نحو الدول الإفريقية، وربطها بمختلف شبكات البنيات التحتية وتعبئة العقار اللازم لذلك.

أما على مستوى قطاع الماء، أشار السيدات والسادة المستشارون إلى السياسة المائية الحكيمة التي اعتمدها المغرب منذ الاستقلال، والتي أدت إلى إنجاز مجموعة من السدود على المستوى الوطني، متسائلين في نفس الوقت حول بعض المشاكل المتعلقة بالري والتي تؤدي إلى استنزاف الفرشاة المائية

مما ينتج عنها استفحال ظاهرة الجفاف في مجموعة من المدن والمناطق الجبلية والقروية، والتي دفعت بالمواطنين إلى الاحتجاج من أجل الحصول على الماء الصالح للشرب.

كما تم الاستفسار حول نسبة الإحصائيات المقدمة من طرف الوزارة فيما يتعلق بربط السكان بالماء الصالح للشرب والتي تقارب 94% في الوقت الذي ترتفع فيه نسبة الاحتجاجات حول التزود بهذه المادة الحيوية.

وطالب السيدات والسادة المستشارون بضرورة سن سياسة رشيدة قصد الحفاظ على الفرشاة المائية والعمل على تعزيز الثروة المائية بموارد جديدة سواء بتجهيز محطات لتحلية ماء البحر أو بتشييد سدود جديدة وخاصة بالمناطق الجبلية والقروية التي تشكوا من ظاهرة الجفاف، والعمل على معالجة السدود الموجودة وتنقية السدود من الأتربة والأوحال، تم اقتراح في هذا الإطار تفعيل برنامج تهيئة السدود المعلن عنه من طرف الوزارة في برامجها القادمة وخصوصا في الجهات الجنوبية.

أما على مستوى آخر أشار بعض المتدخلين إلى المشاكل البيئية التي يعرفها كل من ميناء العيون وميناء أسفي والشواطئ المجارة لهما، وكذلك

المحطة الحرارية المخصصة لتوليد الطاقة بأسفي، والتي تفرز تلوث حقيقي يهدد البيئة في هذه المناطق، مما ولد حالة من الذعر لدى المواطنين بهذه المدينة.

وفي الأخير أشار أحد المتدخلين إلى غياب مؤسسة الحوار الاجتماعي من طرف الحكومة والذي يهدف إلى حل مشاكل الشغيلة والاستجابة لمطالبها الاجتماعية والاقتصادية، وكذا غياب الحوار القطاعي، وطالب بفتح باب الحوار مع النقابات وإشراكها كفاعل أساسي للبحث عن الحلول للمشاكل والأوضاع الاجتماعية التي تتخبط فيها.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

في مستهل الجواب المقدم على ملاحظات وتساؤلات السيدات والسادة المستشارون تناول الكلمة السيد كاتب الدولة لدى السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المكلف بالنقل وعبر عن إشادته القوية بمضامين المداخلات، حيث أكد على استمرار الوزارة في تطبيق القانون فيما يتعلق بمراقبة حمولات الشاحنات المتخصصة في نقل البضائع، نظرا لوجود بعض

القناطر والمنشئات الطرقية التي لا يمكن لها أن تتحمل وتستوعب أكثر من الوزن المخصص لها والمحدد، مشيرا إلى أن هذه الإجراءات ترتبط بالحفاظ على السلامة الطرقية وعلى استدامة البنية التحتية ولا علاقة لذلك بتهديد الأمن الغذائي للمواطنين.

أما بخصوص تنظيم امتحانا على الحصول على رخص السياقة، أفاد السيد كاتب الدولة أن المهنيين يطالبون من الحكومة تأجيل الإجراءات الجديدة التي أعلنت عنها الوزارة، والتي تعتزم تطبيقها بحلول سنة 2018، نظرا لتزايد عدد المسجلين بمجرد علمهم بهذه الإجراءات، مؤكدا على أن الحكومة ستعمل جاهدة قصد تيسير عملية اجتياز الامتحانات للمرشحين الذين تكون ملفاتهم جاهزا قبل بتاريخ 24 دجنبر 2018، وستعمل على تعبئة كل طاقاتها لنجاح هذه العملية، رغم النقص المسجل على مستوى حلبات تعليم السياقة، موضحا في هذا الإطار أن الوزارة فتحت هذا المجال للقطاع الخاص قصد الاستثمار وذلك بتشييد حلبات وفق معايير دولية تسمح بممارسة هذا النشاط في أحسن الظروف.

على مستوى السلامة الطرقية، أكد السيد كاتب الدولة على مجموعة من الإجراءات التي تعمل الوزارة على تنفيذها قصد تخفيض نسبة حوادث السير وعدد القتلى الناتجة عنها، مشيرا إلى أن الوزارة ستعلن في القريب العاجل عن الصفقة المرتبطة بشراء الرادارات المتعلقة بالتخفف من السرعة سواء المثبتة أو المتحركة لتشغيلها داخل المدن أو عبر الطرق الوطنية، والتي كان لها دور مهم في تقليص نسبة حوادث السير.

بخصوص مراكز الفحص التقني، أبرز أن الأولوية بالنسبة للوزارة هي ممارسة هذه المراكز لاختصاصاتها المتمثلة في فحص العربات وفق القانون وتشديد المراقبة عليها، مؤكدا على التدرج في الإجراءات التي ستتخذها بها الوزارة في هذا الصدد من أجل الرفع من نسبة العربات التي سيتم مطالبة أصحابها بصيانتها قبل منحهم الشواهد النهائية للسير والجولات، حيث يلاحظ في الطرقات المغربية عربات لا تحترم معايير السلامة الطرقية، ولا تحترم القوانين وتحتاج إلى صيانة أساسية.

كما تطرق إلى البرنامج المتعلق بتجديد حظيرة النقل الطرقي ونقل البضائع والذي يتم وضع إجراءات على مستوى مشروع القانون المالي لسنة 2018 قصد استمراره، لفتح الباب أمام المهنيين للاستفادة.

وأكد على تفعيل اللجان الإقليمية للبث في رخص النقل المزدوج والانتقال من منح الرخص المؤقتة إلى الرخص الدائمة، اعتبارا للدور الذي يقوم به النقل المزدوج خصوصا في العالم القروي لفك العزلة .

وفيما يتعلق بالنقل عبر القطارات، أفاد السيد كاتب الدولة أن التأخر في مواعيدها ناتج عن الأشغال التي يقوم بها المكتب الوطني للسكك الحديدية، عبر تثنية مجموعة من الخطوط وتأهيل مجموعة من المحطات والإصلاح الناتج عن تهيئ سكة القطار الفائق السرعة، وبنهاية هذه الأشغال سيتحسن مستوى الخدمات المقدمة في النقل عبر القطارات، مشيرا إلى الإجراءات التي يتم القيام بها قصد محاربة الحوادث سواء عبر ممرات العبور لخطوط السكك الحديدية المعلقة أو الزيادة في إجراءات السلامة على جنباتها.

وأشاد بالتقدم الحاصل على مستوى النقل البحري والبنية التحتية المتوفرة لذلك على العمل على الرفع من مستواه وفق حكامة جيدة، ومن جهة

أخرى تم التنويه بأهمية مشروع المدرسة الآمنة والتي وصلت إلى 110 مدرسة مؤكدا على تعميم هذا المشروع في المستقبل.

نوهت السيدة كاتبة الدولة لدى السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المكلفة بالماء في كلمتها بالمداخلات التي تقدم بها السيدات والسادة المستشارين والتي تعكس حرصهم الأكيد على تعزيز الحكامة في هذا القطاع الحيوي، مؤكدة على أن الأولوية تعطى لإنجاز مجموعة من السدود من بينها السدود التي سيتم إنجازها بالأقاليم الجنوبية للمملكة، وفي المناطق التي تعرف نقص حادا في الماء.

وأفادت أن النسبة المئوية المعلن عنها في إطار تزود الساكنة بالماء الصالح للشرب صحيحة، رغم مشاكل قلة الماء في مجموعة من المناطق، حيث أن هذه النسبة يتم قياسها بناء على قرب الساكنة للمنظومة المائية، والتي لا يجب أن تبتعد أكثر من 500 متر، كما أشارت إلى أن المناطق التي تعرف مشاكل الجفاف تتوفر على منظومة مائية، لكن هاته المنظومة تظل هشة في بعض منها، حيث تعتمد على التساقطات المطرية، علما أن السنوات

الأخيرة عرفت تراجعا في نسبة تساقط الأمطار، الشيء الذي نتج عنها قلة المياه وشح بعض الآبار وتراجع الصبيب وكذا نسبة الفرشة المائية.

وبخصوص نهج سياسة رشيدة للماء أبرزت السيدة كاتبة الدولة إلى أنه تم القيام بمجموعة من الإجراءات بناء على تعليمات صاحب الجلالة، حيث تم عقد اجتماع عاجل برئاسة رئيس الحكومة وتشكيل لجنة برئاسة السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، من أجل وضع برنامج استعجالي لبرمجة مشاريع على المدى القريب وأخرى على المدى المتوسط والبعيد، وجاري التفاوض مع وزارة الاقتصاد والمالية قصد البحث وتوفير موارد لتمويل لهذه المشاريع لإيجاد حلول ناجعة لمشكل ندرة وتراجع المياه بعدة أقاليم.

بخصوص محطات تحلية ماء البحر، أكدت السيدة الوزيرة على أنه سيتم العمل على ربط المدن والمناطق الساحلية بالماء الناتج عن هذه عملية، في حين سيتم تخصيص الفرشاة المائية للمناطق الداخلية كي يتم تحقيق الأمن المائي لكافة الساكنة سواء المتواجدة على الشريط الساحلي أو القاطنة بالمناطق الداخلية، إضافة إلى وجود مجموعة من المشاريع التي يشتغل عليها

الوزراء والمتعلقة بتحلية ماء البحر، لاستغلالها في المجال الفلاحي ومستقبلا لتزويد المدن الكبرى الساحلية بالماء.

كما أشارت إلى مشاكل توحل السدود، حيث أكدت أنه مشكل عام وتعرفه مجموعة من الدول، وسيظل هذا المشكل مستمر رغم الإجراءات التي يتم القيام بها قصد محاربة انجراف التربة، وأن الوزارة ستعمل على معالجة هذه الظاهرة، رغم ارتفاع تكلفتها مقارنة بتحلية ماء البحر.

بعد ذلك تناول الكلمة السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء الذي تقدم بجزيل الشكر للسيدات والسادة المستشارين على ملاحظاتهم وتدخلاتهم الرصينة، مؤكدا على أن الوزارة تعمل ببرامج يتم إعدادها بعد دراستها ومناقشتها مع كافة المتدخلين وخصوصا مع وزارة المالية، والبحث عن الحلول لكل المشاكل والصعوبات التي قد تعترض إخراج المشروع إلى حيز الوجود مسبقا، مشيرا إلى أن هذا العمل كان مطلوبا اعتماده منذ مدة لكي لا تتوقف المشاريع بعد انطلاقها، كما أشار إلى مجموعة من المعطيات التي أصبح من الضروري أخذها بعين الاعتبار عند التهيء للمشاريع والبرامج من بينها مشاكل الجفاف وقلة التساقطات المائية، وكذلك المشاكل البيئية

المرتبطة بالتزامات المغرب اتجاه المنتظم الدولي والتزاماته الداخلية في الحفاظ على بيئة نظيفة رغم التكلفة المرتفعة لهذه الإجراءات، ورغم أن المغرب دولة غير ملوثة مقاربة مع مجموعة من الدول.

بخصوص السلامة الطرقية أكد السيد الوزير على ضرورة تطبيق الإجراءات القانونية واحترامها، لأن الأمر يتعلق بأرواح المواطنين.

وارتباطا بنفس الموضوع، وعلى مستوى شبكة الطرق السيارة، أشار إلى أن المغرب قام بعمل جبار ومهم في هذا المجال، وأن الزيادة في خطوط الطريق السيار يتطلب عقد اتفاقيات وبرنامج مع الشركة الوطنية للطرق السيارة، قصد البحث عن موارد مالية لتمويل إنجاز خطوط جديدة، ومن بينها فت مجال تشييد الطرق السيارة أمام استثمارات القطاع الخاص، مؤكدا على أنه يقوم بدراسة الجدوى قبل إنجاز المشاريع، وبالتالي ستكون هناك تشجيعات للاستثمار في الخطوط التي تعرف حركة تنقل كثيفة ومدرة للأرباح، وتوقف عند مشكل الصيانة المتكررة الذي تعرفه بعض النقط المحددة والذي يرجع إلى طبيعة التضاريس في هذه المناطق.

وأكد السيد الوزير، على أن الحوار مع العاملين في الطرق السيارة عبر شركات المناولة، لم يتوقف أبدا وتم التوصل في هذا الإطار إلى حلول مرضية من بينها ضمان الاستقرار في الشغل بالنسبة للعاملين بهذه الشركات.

ونفى وجود أي دراسة متعلقة بتقييم الجودة والجدوى والمقارنة بين الطرق السيارة والطرق السريع، مشيرا إلى أنه يفضل إنجاز الطرق السيارة لأنها تدر دخلا يضمن لها الصيانة المستمرة.

وبخصوص القناطر أفاد أنه يتم تصميمها بناء على دراسة نسبة الصبيب وبناء على التقلبات المناخية، وبناءا على أهميتها الاقتصادية والاجتماعية وعلى عدد العربات التي تستعمل تلك الطريق، ويتم إدراجها في الدراسات المعتمدة قصد تشييدها.

وأشار السيد الوزير إلى أن ميناء أسفي ستكون له فائدة اقتصادية مهمة على الساكنة وعلى المدينة والمنطقة، وأن مشاكل التلوث سيتم العمل إيجاد حلول ناجعة لها بحكم انخراط المغرب في محاربة التلوث بكل أشكاله، وفي نهاية تجهيز الميناء الجديد وبداية عمله.

أما بالنسبة للمحطة الحرارية، أكد على أنه سيتم إضافة بعض الأشغال الجديدة التي ستقوم بمنع انبعاث الغازات رغم تكلفتها المرتفعة.

وأكد السيد الوزير بخصوص مسألة تصنيف المقاولات، أنها ستمنح إلى وكالة تابعة لرئاسة الحكومة ستأخذ بعين الاعتبار التصنيفات المحددة حسب كل قطاع.

بخصوص تأخر تنفيذ الاتفاقيات المتعددة الأطراف، أشار السيد الوزير إلى مجموعة أن ذلك يرجع إلى عدة مشاكل منها التأخر في وضع اتفاقيات الإطار، والمشاكل المتعلقة بنزع الملكية والتعرضات، حيث أصبح هذا الموضوع يكلف الدولة ويشكل عبئا على أساس ميزانياتها.

وأفاد أنه سيتم وضع نقط لتجميع المنتوجات بالأقاليم الصحراوية المغربية، وخاصة مع ارتفاع نسبة الشاحنات التي تربط المغرب بالدول الأفريقية، مع ضرورة دراسة الجدوى الاقتصادية من ذلك، كما سيتم إعداد مخططات جهوية لتنمية المناطق اللوجستيكية أخذ بعين الاعتبار التقييم الإداري الجديدة للمملكة.

وأكد إلى أنه سيتم إطلاق دراسة تفصيلية تتعلق بتهيء نفق تيشكا الذي مازال مطروحا على أجندة الحكومة، رغم التكاليف المالية الباهظة التي يتطلب تعبئتها لإنجازه، موازاة مع ذلك فإن توسعت الطريق الوطنية رقم 9 م تمر، وأن التأخر في المقطع الرابط بين تيشكا وأمرزكان يرجع إلى إلغاء الصفقة مع الشركة الم ؤولة، نظرا لعدم التزامها بدفتر التحملات.

أما بخصوص مأس ة الحوار الاجتماعي، شدد ال يد الوزير وال ادة كتاب الدولة على أنه تم فتحه مع كافة الشغيلة بالوزارة، وأشاروا إلى الاستجابة لمجموعة من المطالب، وأضاف ال يد الوزير على أن الحوار في هذا الباب سيفتح وطنيا وجهويا وإقليميا، مشيرا أن الشغيلة التي تعمل في هذه الوزارة يجب الاهتمام بها نظرا للمهام الكبيرة التي يقوم بها، والتضحيات الج ام للنهوض بالتنمية الشاملة للبلاد.

عـــرض

* السيـد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء،
* السيد كاتب الدولة المكلف بالنقل،
* السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالماء.

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

مناقشة الميزانية الفرعية برسم القانون المالي 2018

لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

لجنة الداخلية والجهات والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

بمجلس المستشارين

04 دجنبر 2017

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

الإطار المرجعي

الإطار المرجعي

الرؤية الملكية

تحقيق التنمية المتوازنة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل الارتقاء بالمغرب إلى مرتبة جديدة من التقدم بين الدول الصاعدة

البرنامج الحكومي

- دعم وترسيخ الخيار الديموقراطي ومبادئ دولة الحق والقانون والجهوية المتقدمة
- تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة
- تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة
- تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي
- العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم

الإطار المرجعي

تذكير بأولويات القانون المالي 2017

- تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني عبر التركيز على التصنيع والتصدير
- تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وانعاش الاستثمار الخاص
- تأهيل الرأسمال البشري وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية
- تعزيز آليات الحكامة المؤسساتية

توجهات مشروع 2018

- دعم القطاعات الاجتماعية: التعليم والصحة والتشغيل وتقليص الفوارق المجالية، مع إيلاء عناية خاصة بالعالم القروي
- تطوير التصنيع وتحفيز الاستثمار الخاص، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة
- ترسيخ الجهوية المتقدمة
- إصلاح الإدارة وتحسين الحكامة وتسريع تنزيل الإصلاحات

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

استراتيجية الوزارة للفترة 2017-2021

منهجية إعداد برنامج عمل الوزارة 2017-2021

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

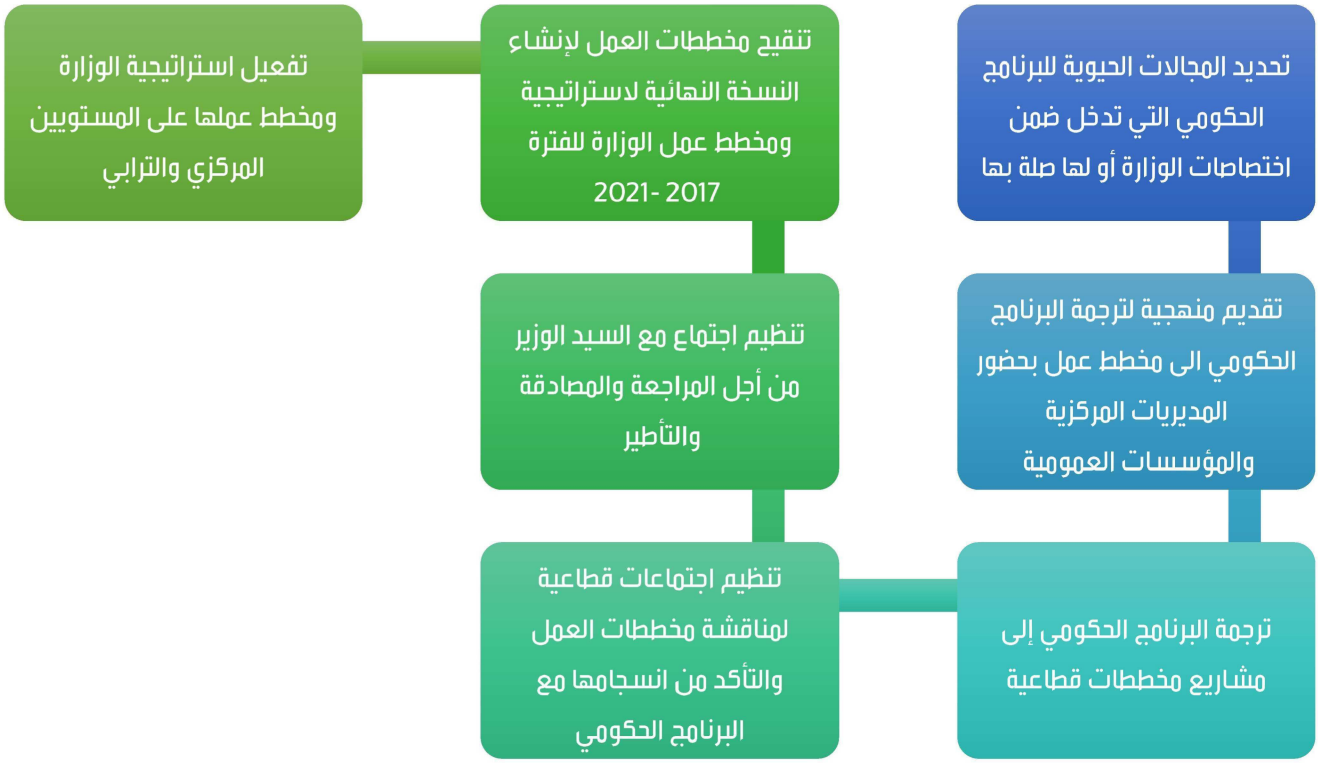

محاور استراتيجية الوزارة 2017-2021

النزاهة، الحكامة الجيدة، إدارة ناجعة

- جهوية متقدمة و حكامة ترابية ناجعة
- إدارة رقمية و عصرية ومنفتحة
- تبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية
- تدبير إداري مبني على النتائج
- آليات النزاهة و الشفافية في تدبير المال العام
- ارتقاء بالموارد البشرية: قيم، كفاءة، تكوين، قدرات و تحفيز
- تحسين حكامة و تمويل المؤسسات والمقاولات العمومية

اقتصاد وطني تنافسي وتنمية مستدامة و تقليص الفوارق المجالية

- مواصلة تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية للبنيات التحتية للنقل والمنشآت المائية
- تحفيز الاستثمار
- تطوير الشراكة مع القطاع الخاص في مجال البنيات التحتية و الخدمات
- خدمات لوجيستيكية تنافسية ومندمجة
- الانخراط في التأهيل البيئي واستعمال الطاقات المتجددة
- مقاولة وطنية مؤهلة

نقل منظم و جودة و سلامة عالية

- خدمات نقل عصرية ومتطورة وذات جودة عالية
- منظومة نقل متطورة و آمنة
- تعزيز سلامة النقل

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

أهم المؤشرات

تقديم عام

أهم المؤشرات القطاعية برسم سنة 2017 (إلى غاية نهاية شهر غشت)

الموارد المائية

- بلغت نسبة ملء السدود إلى غاية 28 نونبر 2017 34,4% كنسبة ملء إجمالي مقابل 45,3% سجلت في نفس التاريخ من السنة الماضية

- تقدر الواردات المائية خلال الفترة الممتدة من شهر شتنبر 2016 الى غاية 28 نونبر 2017 ب 5,4 مليار متر مكعب
- يقدر عجز الواردات المائية ب 60 % مقارنة بالمعدل السنوي

الرواج الميناني

نمو حركة المسافرين بنسبة 5% (3,6 مليون مسافرا)

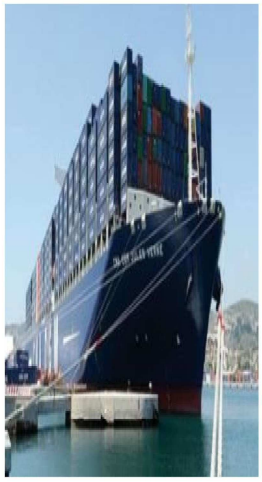

- ارتفاع النشاط التجاري بالموانئ الوطنية بنسبة 6% (83,5 مليون طن) بما فيه رواج المسافنة بميناء طنجة المتوسط
- ارتفاع نشاط المسافنة بميناء طنجة المتوسط بنسبة 16,2% (23,5 مليون طن)
- ارتفاع الصادرات بنسبة 13,5% (22,6 مليون طن)
- انخفاض الواردات بنسبة 4,6% (37,4 مليون طن)

النقل السككي

انخفاض في نشاط نقل المسافرين بنسبة 3,5% (نقل 24,5مليون مسافر)

تحقيق تطور في نشاط نقل البضائع المختلفة بنسبة 2,1 % (7,8 مليون طن)

السلامة الطرقية

- تسجيل انخفاض في عدد القتلى بنسبة 2,5%
- انخفاض عدد حوادث السير بنسبة 1,9%

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

المخطط التشريعي

المخطط التشريعي

منجزات 2017

النصوص التنظيمية والتشريعية التي صدرت :	مشاريع النصوص التي تمت المصادقة عليها في مجلس الحكومة :
• مرسوم المحددة بموجبه خطوط انسداد الخلجان على الشواطئ المغربية والإحداثيات الجغرافية لحدود المياه الإقليمية المغربية والمنطقة الاقتصادية الخالصة • 13 مرسوم يتعلق بالمنفعة العامة • 28 مرسوم يتعلق بنزع ملكية الأراضي الضرورية لإنجاز المشاريع • 10 مراسيم تتعلق بتحديد الملك العمومي البحري • 6 طلبات الفصل من الملك الغابوي • 4 طلبات ضم الملك الخاص بالدولة	• مشروع قانون رقم 38.17 بتغيير وتتميم القانون رقم 1.81 المنشأة بموجبه منطقة اقتصادية خالصة على مسافة 200 ميل بحري عرض الشواطئ المغربية

المخطط التشريعي

برنامج عمل 2018

النصوص التشريعية المعروضة على مصادقة البرلمان	النصوص التشريعية المعروضة على الأمانة العامة	النصوص التشريعية التي توجد في طور الإعداد
• مشروع قانون يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية • مشروع قانون يتعلق بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية • مشروع قانون بإعادة تنظيم المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	• مشروع قانون بإحداث الوكالة المغربية للتجهيزات العامة • مشروع قانون يتعلق بشرطة الموانئ • مشروع قانون حول ملاحة الترفيه • مشروع قانون بشأن سلامة السفن • مشروع قانون بشأن الإلقاء غير الشرعي للمواد الملوثة في البحر • مشروع قانون بتعديل ظهير 30 نونبر 1918 المتعلق بالاحتلال المؤقت للملك العام • مشروع قانون يتعلق بتنظيم مهنة خبير في مجالات التجهيز والنقل واللوجستيك	• مشروع قانون بتعديل ظهير فاتح يوليوز 1914 المتعلق بالملك العمومي • مشروع قانون يتعلق بإصلاح النقل الطرقي الجماعي للأشخاص • مشروع قانون يتعلق بمهنة السمسار البحري ووكيل السفن

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع الطرق

قطاع الطرق

تطور الرصيد الطرقي

يتوفر المغرب غلى رصيد طرقي هام من البنية التحتية الطرقية، يتمثل في :

الطرق السيارة	الطرق الوطنية	الطرق الجهوية	الطرق الإقليمية	المنشآت الفنية الطرقية
1.800 كلم	13.648 كلم منها 1.093كلم من الطرق السريعة	6.106 كلم	22.404 كلم	9.000 منشأة فنية

93,7 مليون عربة\ كيلومتر في اليوم

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع الطرق

الأهداف

1. تطوير شبكة طرقية توفر خدمات ذات مستوى عالي مع تقوية العرض الطرقي حول الأقطاب الحضرية الكبرى
2. تحديث الشبكة الطرقية من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا
3. توفير خدمة ملائمة لمستعملي الطريق مع القيام بصيانة وتثمين الرصيد الطرقي الذي تقدر قيمته بأكثر من 250 مليار درهم
4. تأهيل وتحسين مستوى الخدمة بالنسبة لحظيرة القناطر والمنشآت الفنية
5. تطوير شبكة طرق جديدة تعتمد سياسة القرب من أجل تحسين التوازن الترابي والتقائية المشاريع المتعلقة بالتنمية البشرية

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع الطرق

- منجزات 2017

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع الطرق

منجزات 2017

الاتفاقيات الموقعة أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

الاتفاقية	مدة الانجاز	حصة الوزارة	مبلغ الاعتمادات المعبأة سنة 2017	المبلغ المتبقي
برنامج تطوير البنية التحتية الطرقية للدار البيضاء الكبرى	2015-2020	905	131,2	773,8
الرباط مدينة الأنوار	2014-2018	850	477,4	372,6
مخطط تأهيل وتهيئة الشبكة الطرقية بإقليم القنيطرة	2015-2020	462	21,7	440,3
الحسيمة منارة المتوسط	2017-2019	464	25	439
طنجة ميتروبول	2013-2017	325	42	283
الرفع من مستوى الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين تطوان وشفشاون	2014-2018	600	92,5	507,5
مراكش الحاضرة المتجددة	2014-2017	242	121,6	120,4
الطريق السريع تزنيت-العيون وتقوية وتوسيع الطريق الوطنية رقم 1 الى 9 أمتار بين مدينتي العيون والداخلة	2016-2021	2.100	750	1350
تأهيل المحاور الاستراتيجية للشبكة الطرقية بأقاليم بني ملال – الفقيه بن صالح – أزيلال	2014-2018	715	64	651
الطريق السريع تازة الحسيمة	2011-2015	2.376	1.517	859
الطريق السريع أحفير- سلوان والطريق الدائري لمدينة بركان	2012-2018	650	650	0
الطريق السريع القنيطرة –سيدي يحيى الغرب	2015-2018	120	80	40
المجموع		9.809	3.972,4	5.836,6

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع الطرق

منجزات 2017

النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية

الطريق السريع تزنيت -العيون، وتوسيع الطريق الوطنية الرابطة بين العيون والداخلة	
أهداف المشروع	- توفير محور طرقي بمواصفات جيدة تضمن الجودة والسلامة - تقليص المدة الزمنية اللازمة للتنقل من وإلى أهم مدن الجنوب - تسهيل نقل البضائع - خفض تكاليف استغلال العربات ب 20%
مكونات المشروع	- مقطع الطريق السريع بين تزنيت والعيون : • الطول الإجمالي 555 كلم؛ • مدة الإنجاز 4 سنوات؛ • الكلفة المتوقعة: 6.200 مليون درهم. - توسعة الطريق الرابطة بين العيون والداخلة : • الطول الإجمالي 500 كلم؛ • مدة الإنجاز 6 سنوات؛ • الكلفة المتوقعة: 2.300 مليون درهم.
التكلفة	8.500 مليون درهم (منها 2.100 مليون درهم كمساهمة الوزارة)
العمليات المنجزة	- تحويل مبلغ 750 مليون درهم من ميزانية الوزارة لفائدة المشروع - إحداث مديرية مؤقتة من أجل إنجاز المشروع - إعطاء انطلاقة أشغال تثنية الطريق الوطنية رقم 1 بين العيون والدورة على طول 40 كلم بكلفة 260 مليون درهم

قطاع الطرق

منجزات 2017

الطرق السيارة

الأشغال	الصيانة	تهيئة بدالات جديدة
فتح طلب العروض بالنسبة للأشغال المتعلقة ب: • توسيع مقطع الدار البيضاء – برشيد على طول 26 كلم • توسيع الطريق المداري للدار البيضاء على طول 31 كلم	أشغال صيانة المقاطع التالية: • حد السوالم – الجديدة • سطات – مراكش • أصيلة – طنجة • الرباط – فاس • القنيطرة – العرائش • طنجة- ميناء طنجة المتوسط	• نصف بدال بني خلف (جهة البحر) • نصف بدال بني خلف (جهة الأرض) • بدال عين تاوجطات • نصف بدال الملاليين • بدال أم عزا • بدال ليكسوس • بدال عين دالية • بدال الساكنية (عين سبع)

قطاع الطرق

منجزات 2017

الطرق السريعة

العمليات المنتهية	العمليات المتواصلة	العمليات الجديدة
• تثنية الطريق الوطنية رقم 1 بين قنطرة واد ماسة وتزنيت على طول 26 كلم • تثنية الطريق الوطنية رقم 9 بين مراكش وآيت أورير على طول 18 كلم	- الطريق السريع تازة – الحسيمة: • تثنية الشطر الثالث من الطريق الجهوية رقم 505، على طول 25 كلم • تثنية الشطر الرابع من الطريق الجهوية رقم 505 ابتداء من المحول الشرقي لمدينة تازة على طول 35 كلم • تثنية الشطر الثاني من الطريق الوطنية رقم 2 الرابط بين وادي النكور وبني بوعياش على طول 14 كلم - تثنية الطريق الجهوية رقم 401 على طول 11 كلم	• الشطر الثاني من أشغال تثنية الطريق الوطنية رقم 4 الرابطة بين القنيطرة وسيدي يحيى • الشطر الثالث من الطريق الوطنية رقم 2 الرابط بين وادي النكور كاسيطا على طول 18 كلم • تثنية الطريق الإقليمية رقم 6011 الرابطة بين بركان والسعيدية على طول 20 كلم

قطاع الطرق

منجزات 2017

برنامج محاربة التفاوتات الترابية والفوارق الاجتماعية بالعالم القروي

في إطار إعداد المحور الخاص بالطرق من مخطط التنمية الترابية، تم اعتماد مقاربة تشاركية محلية مع الأخذ بعين الاعتبار

- الفقر والهشاشة
- المناطق الجبلية
- نسبة الولوج

مساهمة الوزارة في إنجاز البرنامج

- خصصت الوزارة مبلغ 1.249 مليون درهم برسم سنة 2017 كمساهمة مالية للوزارة في هذا البرنامج تم تحويلها من موارد الصندوق الخاص بالطرق لفائدة صندوق التنمية القروية
- شروع المصالح التابعة للوزارة بالإعلان عن طلبات العروض لإنجاز المشاريع الطرقية من البرنامج

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع الطرق

منجزات 2017

الصيانة الطرقية

صيانة الطرق	إصلاح أضرار الفيضانات	المنشآت الفنية
• تقوية القارعة على طول 1.140كلم • تكسية القارعة على طول590 كلم • توسيع القارعة على طول 870 كلم	•إتمام العمليات التي توجد حاليا في طور الإنجاز، وإعطاء الانطلاقة للعمليات المتبقية من البرنامج الذي تم وضعه على إثر الفيضانات التي شهدتها بلادنا خلال السنوات الماضية •انجاز60عملية إصلاح وتجديد لمقاطع طرقية ومنشآت فنية متضررة	•انتهاء الأشغال ب 25 منشأة فنية •ابتداء الأشغال ب28 منشأة فنية •إعلان عن طلبات العروض للأشغال ب 33 منشأة فنية

قطاع الطرق

منجزات 2017

تحسين شروط السلامة الطرقية

معالجة النقط السوداء

- مواصلة تهيئة 5 ملتقيات طرقية، تحسين مخططات الطرق (4عمليات) وبناء 4 ممرات للراجلين و137عملية لبناء جدران أو لمسربات الوقائية والأمان و6 عمليات لبناء المسالك الخاصة بالدراجات و5عمليات تتعلق ببناء تجهيزات الوقاية
- إعطاء انطلاقة أشغال 10 عمليات تخص تهيئة 6 ملتقيات طرقية، وبناء جدار وقائي وبناء 3 ممرات للراجلين

التشوير الطرقي

- إنجاز عمليات للتشوير الطرقي العمودي والأفقي وكذا تقوية معدات السلامة الطرقية من خلال صيانة وتجديد لوحات التشوير والتشوير الدفقي ووضع مسربات الأمان لحوالي 5.000 كلم من الطرق

المحاور الطرقية الإستراتيجية

- إنهاء أشغال تهيئة وتوسيع وتقوية 31,3 كلم من المحاور الطرقية التي تعرف حركة للسير عالية وهي: الطريق الوطنية 9 الرابطة بين آيت أورير وورززات على طول 186كلم والطريق الجهوية رقم 413 الرابطة بين مكناس وسوق الأربعاء
- بينما تتواصل الأشغال على المقطعين المذكورين والمتعلقة ب 128,1 كلم بالطريق الوطنية رقم 9 والطريق الجهوية 413

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع الطرق

- برنامج عمل 2018

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع الطرق

برنامج عمل 2018

الاتفاقيات الموقعة أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

الاتفاقيات الجديدة الموقعة أمام صاحب الجلالة نصره الله	633	1.346
البرنامج المندمج للتنمية الحضرية لمدينة الرباط – مدينة الأنوار	180	200
برنامج التنمية المجالية للحسيمة (الحسيمة منارة المتوسط)	110	260
برنامج التنمية المندمجة والمتوازنة لطنجة الكبرى	90	160
تأهيل المحاور الإستراتيجية للشبكة الطرقية بجهة تادلة أزيلال	60	250
برنامج اعادة تهيئة المجال الحضري والاقتصادي لمدينة تطوان	80	260
مخطط تنمية التجهيزات الأساسية بجهة الدار البيضاء الكبرى	60	160
برنامج تطوير وتنمية مدينة مراكش	25	6
مخطط تأهيل وتهيئة الشبكة الطرقية باقليم القنيطرة	20	50

النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية

رصد مبلغ 1.470 مليون درهم برسم سنة 2017 كمساهمة مالية للوزارة في مشروع الطريق السريع تزنيت -العيون، وتوسيع الطريق الوطنية الرابطة بين العيون والداخلة

إعطاء الانطلاقة لأشغال:

- تثنية الطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين الدورة وطرفاية على طول 57 كلم وبين طرفاية والواد الواعر على طول 40 كلم
- تثنية الطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين كلميم وزريويلة على طول 22 كلم

قطاع الطرق

برنامج عمل 2018

الطرق السيارة والسريعة

الطرق السيارة	الطرق السريعة
• مواصلة تحديث وعصرنة الطرق السيارة في الخدمة • انجاز مداخل مدينة الرباط في إطار برنامج الرباط مدينة الأنوار • انطلاق مشروع توسيع الطريق السيار الدار البيضاء – برشيد إلى 2×3 مسارات في إطار برنامج تنمية مدينة الدار البيضاء • انطلاق مشروع توسيع الطريق السيار المداري للدار البيضاء إلى 2×3 مسارات لتخفيف الضغط الكبير لحركة المرور الذي يعرفه هذا المقطع • انطلاق الأشغال بالشطر الأخير من الطريق السيار تيط مليل – برشيد المتبقي في إطار العقد البرنامج 2008-2015	انتهاء الأشغال بالمقاطع التالية: • تثنية الشطر الثاني من الطريق الوطنية 2 الرابطة بين بني بوعياش والنكور على طول 14 كلم • تثنية الشطر الرابع من الطريق الجهوية رقم 505 الرابطة بين أكنول وكاسيطا على طول 35 كلم • تثنية الطريق الجهوية رقم 401 على طول 10,7 كلم إعطاء الانطلاقة للأشغال المتعلقة ب: • الطريق السريع الدائري لمدينة بركان على طول 13 كلم • الشطر الثاني من الطريق السريع العرائش – القصر الكبير على طول 13 كلم

قطاع الطرق

برنامج عمل 2018

برنامج محاربة التفاوتات الترابية والفوارق الاجتماعية بالعالم القروي

تخصيص مبلغ 1.249 مليون درهم برسم سنة 2018 كمساهمة مالية للوزارة في هذا البرنامج سيتم تحويلها من موارد الصندوق الخاص بالطرق لفائدة صندوق التنمية القروية

تسريع إنجاز المشاريع الطرقية المحددة في البرنامج والتي تقوم بتنفيذها مصالح الوزارة

برنامج عصرنة الشبكة الطرقية

- يمتد برنامج لعصرنة الشبكة الطرقية للفترة 2015-2018
- يتطلب غلافا ماليا يقدر ب 3.400 مليون درهم، سيساهم صندوق تمويل الطرق بمبلغ مالي قدره 1.700 مليار درهم يتم تعبئته في إطار اتفاقية قرض مع البنك الأوربي للاستثمار

عمليات 2018

توسيع وتقوية 762 كلم بكلفة تقدر ب 1.545مليون درهم وبناء 16 منشأة فنية بتكلفة تقدر ب 267 مليون درهم

قطاع الطرق

برنامج عمل 2018

الصيانة الطرقية

صيانة المنشآت الفنية

- إصلاح وترميم أو إعادة بناء 40 منشأة فنية

الصيانة الطرقية

- تقوية القارعة على طول 800 كلم
- تكسية القارعة على طول 600 كلم
- توسيع القارعة على طول 600 كلم

إصلاح أضرار الفيضانات

- إتمام عمليات إصلاح أضرار الفيضانات التي توجد حاليا في طور الإنجاز
- إعطاء الانطلاقة للعمليات المتبقية من البرنامج الذي تم وضعه على إثر الفيضانات التي شهدتها بلادنا خلال السنوات الماضية

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع الموانئ

المخطط المينائي في أفق 2030

تطور الرصيد المينائي

موانئ تجارية متعددة المهام	موانئ للصيد المحلي	موانئ جهوية مختصة في الصيد	موانئ خاصة بالترفيه
13 ميناء	9 موانئ	10 موانئ	7 موانئ

يصنف المغرب في المرتبة 16 عالميا حسب مؤشر الربط البحري

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

المخطط الميناني في أفق 2030

الأهداف

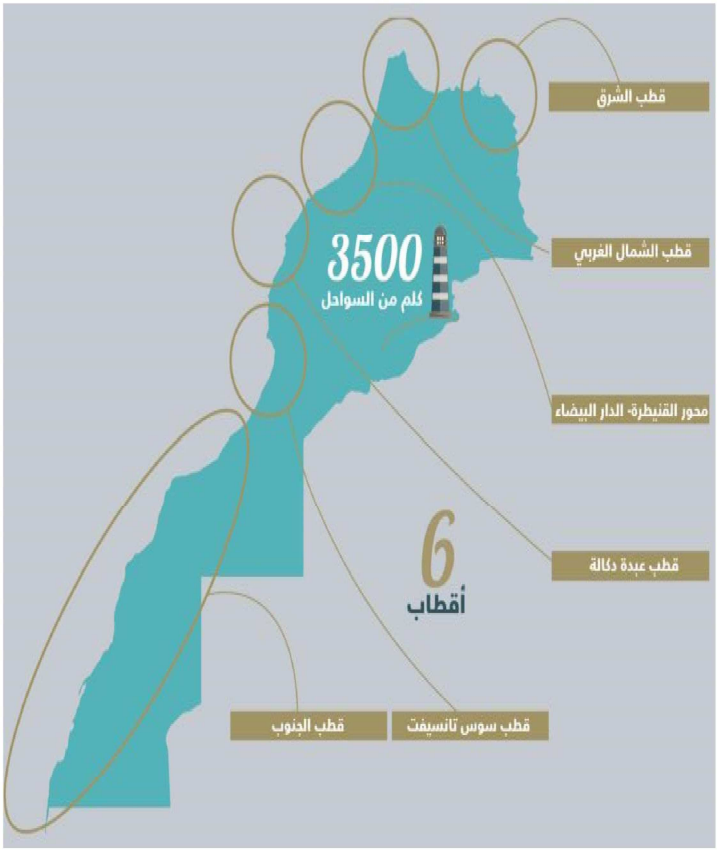

1. تحسين القدرة التنافسية للسلسلة اللوجستيكية
2. تأمين الإمدادات الإستراتيجية
3. مواكبة التغيرات الاقتصادية
4. رفع قدرة المنظومة المينائية على التكيف مع التغيرات الإقليمية والدولية وتمكينها من اغتنام الفرص الجيوستراتيجية التي ستتاح في المستقبل

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع الموانئ

- منجزات 2017

قطاع الموانئ

منجزات 2017

الوكالة الوطنية للموانئ

منشآت مينائية جديدة

- الإعلان عن طلبات عروض جديدة لبناء محطة غاز البترول المسال بميناء المحمدية
- مواصلة أشغال بناء ورش إصلاح السفن بميناء الدار البيضاء
- مواصلة بناء ميناء الصيد الجديد بالدار البيضاء
- مواصلة بناء محطة مينائية جديدة للمسافرين بالدار البيضاء
- الإعلان عن طلبات عروض لتشييد المحطة الجديدة المتعددة الاختصاصات بميناء أكادير

صيانة المنشآت المينائية

- تعزيز الحاجز الرئيسي بميناء الجرف الأصفر
- إصلاح وصيانة الحاجز الرئيسي لميناء المحمدية
- تدعيم وتقوية الحواجز الرئيسية بميناء أكادير
- مواصلة بناء حاجز للرمال والجرف الهائل للرمال بميناء سيدي إفني
- تمديد وتعميق الأرصفة والحوض بميناء الصويرة

قطاع الموانئ

منجزات 2017

الموانئ الجديدة

الموانئ التجارية

- مواصلة بناء الميناء الجديد لآسفي
- مواصلة بناء ميناء الناظور غرب المتوسط
- مواصلة أشغال ميناء طنجة المتوسط الثاني
- انهاء أشغال توسيع ميناء طرفاية
- إنجاز الكشوفات الجيوتقنية المتعلقة بميناء الداخلة الأطلسي
- مواصلة إنجاز الدراسات المتعلقة بمشروع الميناء الطاقي بالجرف الأصفر

موانئ الصيد

- مواصلة أشغال مشروع توسيع ميناء الجبهة الخاص بالصيد البحري
- مواصلة الأشغال المتعلقة بمشروع ميناء الصيد التقليدي بالمهيريز

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع الموانئ

- برنامج عمل 2018

قطاع الموانئ

برنامج عمل 2018

النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية

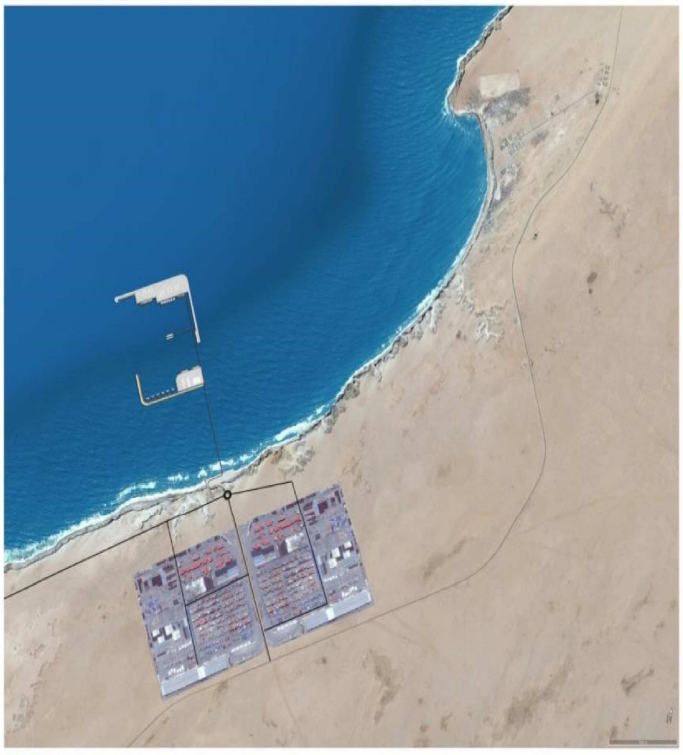

ميناء الداخلة الأطلسي

أهداف المشروع	- التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة في جميع المجالات المنتجة - تثمين لموارد السمكية من خلال توفير البنيات التحتية الميناائية المناسبة - المساهمة في تشجيع خلق أسطول للصيد البحري عصري
مكونات المشروع	- إنجاز 3.900 متر طولي من الحواجز الوقائية على عمق بين 12و 14 متر - رصيف للتجارة طوله 770متر على عمق 12متر - رصيف للصيد البحري طوله 2.540 متر على عمق ما بين 6 و8 متر - ورصيف بترولي طوله 200متر على عمق 14متر - ورش لإصلاح السفن
التكلفة	7,500 مليون درهم
العمليات المبرمجة	- الانتهاء من إنجاز الكشوفات الجيوتقنية - تفويت صفقة إنجاز أشغال بناء الميناء

قطاع الموانئ

برنامج عمل 2018

الإستراتيجية الطاقية

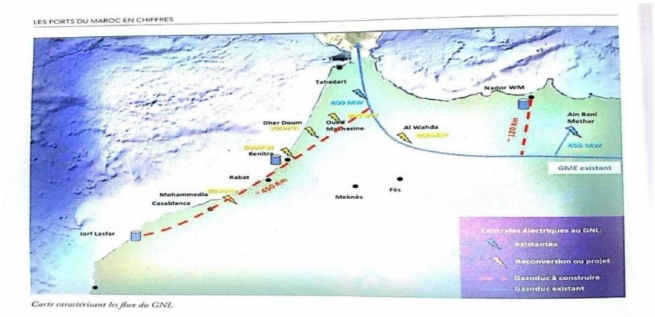

Carte caractérisant les flux du GNL

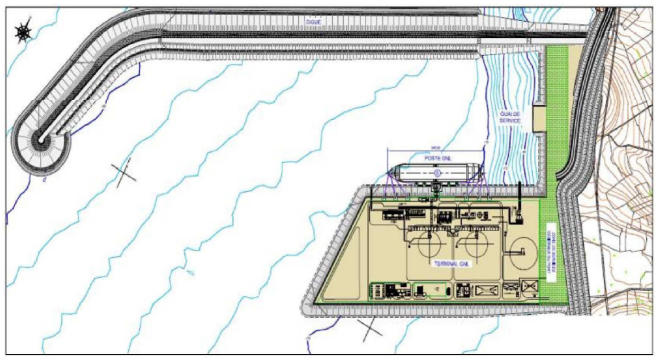

ميناء الجرف الأصفر

أهداف المشروع	- الاستجابة للطلب من الطاقة خاصة رواج الغاز الطبيعي مع استقطاب الفرص المستقبلية كالأروجة الطاقية والصناعية
مكونات المشروع	- إنجاز حاجز رئيسي طوله 2.200 متر على عمق 21 متر - رصيف للمعالجة رواج الغاز الطبيعي - إنجاز الأشغال المتعلقة بالأراضي المسطحة.
التكلفة	7.500مليون درهم
العمليات المبرمجة	- إحداث الشركة التي سيعهد إليها إنجاز المشروع - تحويل مساهمة الوزارة في المشروع لفائدة الشركة المحدثة

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع الموانئ

برنامج عمل 2018

مواصلة تنزيل الاستراتيجية المينائية

قطب الجهة الشرقية

- مواصلة أشغال إنجاز ميناء الناظور غرب المتوسط

قطب الشمال الغربي

- مواصلة إنجاز أشغال ميناء طنجة المتوسط الثاني
- إنجاز أشغال تمديد الحواجز الوقائية بميناء الجبهة الخاص بالصيد البحري

قطب القنيطرة –الدار البيضاء

- مواصلة أشغال بناء ميناء الصيد البحري بالدار البيضاء
- مواصلة أشغال بناء ميناء للسياح بالدار البيضاء
- أشغال تهيئة المنطقة الجديدة لبناء وإصلاح السفن بميناء الدار البيضاء
- الشروع في أشغال بناء محطة غاز البترول المسال بميناء المحمدية

قطب عبدة دكالة

- إنهاء أشغال ميناء آسفي الجديد
- إنجاز أشغال تشوير الميناء الجديد بآسفي

قطب سوس تانسيفت

- إنجاز دراسة الجدوى لتطوير العرض المينائي لأكادير

قطب موانئ الجنوب

- إنهاء أشغال ميناء الصيد التقليدي بالمهيريز

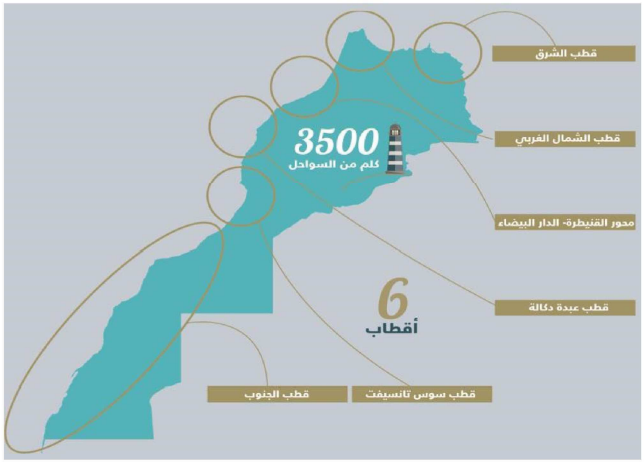

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع الموانئ

برنامج عمل 2018

تحديد وحفظ وتثمين الملك العمومي

- تدعيم خطوط السواحل
- مواصلة تحيين الحدود التي طرأت عليها تغييرات من جراء الظواهر الطبيعية وزرع الأوتاد في المناطق التي سبق تحديدها من قبل
- تقوية الخطوط الساحلية على الشواطئ المغربية الأكثر تعرضا للتأثيرات الطبيعية والعمرانية
- إعداد مخططات لتهيئة واستغلال بعض الشواطئ من أجل تثمينها والمحافظة عليها
- توفير الوسائل اللوجستيكية اللازمة لشرطة الملك العمومي البحري
- انهاء دراسة المخطط المديري لتثمين الملك العمومي البحري في أفق2035

حماية المنشآت المينائية والبحرية

- مشروع الحماية البحرية لولوج ميناء الجبهة
- مشروع الحماية البحرية لساحل مدينة العرائش
- مواصلة تدعيم المنشآت البحرية الوقائية قبالة القصر الملكي (مكسر الأمواج 1و2، وحاجز وقف زحف الرمال وحماية أعلى الشاطئ)
- مشروع إزالة الصخور من منطقة الرسو بقرية الصيد تاروما
- إزالة الأحجار من مدخل ميناء طرفاية

المحافظة على البيئة وسلامة الملاحة

- تدعيم خطوط السواحل ومواصلة أشغال صيانة وتهيئة واستغلال المنارات والمعالم الأخرى، وتشوير بعض الشواطئ مع اقتناء العتاد التقني ولوازم استغلال المنارات فضلا عن إنجاز دراسة تتعلق بمراقبة جودة مياه الشواطئ برسم موسم الصيف لسنة 2018

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع السكك الحديدية

قطاع السكك الحديدية

المنشآت والمحطات السككية

خطوط السكة الحديدية

2.109 كلم منها 1.284 كلم مكهربة و 825 كلم غير مكهربة

المنشآت الفنية السككية

933 منشأة فنية

يحتل المغرب المرتبة الأولى إفريقيا من حيث جودة البنيات التحتية السككية

قطاع السكك الحديدية

الأهداف

المخطط السككي في أفق 2040

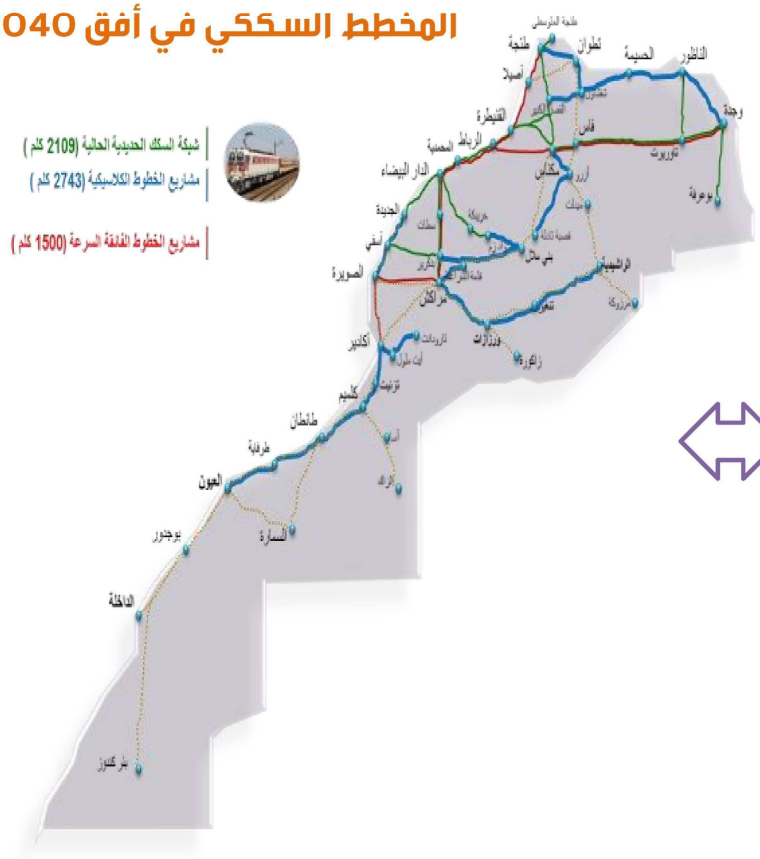

1. التوفر على شبكة سككية فعالة وعصرية
2. تحسين المنتوج السككي وتوفير خدمات أكثر جاذبية
3. تحسين المردودية والتنافسية وفعالية آليات الإنتاج

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع السكك الحديدية

- منجزات 2017

قطاع السكك الحديدية

منجزات 2017

خط السرعة الفائقة طنجة – الدار البيضاء

نسبة تقدم المشروع 94%

يرتقب أن تبلغ هذه النسبة 96% متم سنة 2017

- الشروع في تجارب تشغيل القطار
- استلام المعدات المتحركة
- مواصلة أشغال إنجاز المحطة الجديدة الرباط-أكدال ومحطة الدار البيضاء المسافرين
- مواصلة أشغال تهيئة بهو المسافرين بمحطة طنجة المدينة

مكونات المشروع

- إنجاز 200 كلم من الخط المزدوج الجديد قابل لسرعة استغلال 320 كلم/ساعة
- الرفع من قدرة محور القنيطرة – الدار البيضاء
- تأمين عبور السكة
- بناء ورشة لصيانة القطارات فائقة السرعة بطنجة مغوغة،
- اقتناء القطارات فائقة السرعة

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع السكك الحديدية

منجزات 2017

تحسين السلامة السككية

- مواصلة برنامج تعزيز منشآت الأمن والسلامة عبر المعابر السككية
- مواصلة مشروع هيكلة السكك داخل الدار البيضاء لتفريع وتنظيم سير القطارات
- مواصلة عصرنة وتقوية منشآت التشوير والاتصالات اللاسلكية
- إنهاء بناء وتشغيل المركز الجديد لقيادة سير القطارات
- مواصلة استبدال الممرات المستوية

تطوير وعصرنة شبكة السكك الحديدية

- مواصلة تثنية الخط الرابط بين سطات ومراكش
- مواصلة مشروع تثليث السكة بين الدار البيضاء والقنيطرة
- مواصلة أشغال إعادة تأهيل الخط السككي سيدي قاسم - طنجة

تطوير وعصرنة شبكة السكك الحديدية

- مواصلة بناء محطة تمارة
- مواصلة تشييد وإعادة تهيئة المحطات السككية بكل من كرسيف وسطات ومكناس وبوزنيقة والصخيرات وتازة والنواصر

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع السكك الحديدية

- برنامج عمل 2018

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع السكك الحديدية

برنامج عمل 2018

خط السرعة الفائقة

- مواصلة إنجاز أشغال مشروع القطار الفائق السرعة الذي يشمل البنية التحتية والتجهيزات
- اقتناء قطارات فائقة السرعة
- أشغال تهيئة بهو المسافرين بمحطة طنجة المدينة
- مواصلة أشغال إنجاز المحطة الجديدة الرباط-أكدال ومحطة الدار البيضاء المسافرين

تطوير وعصرنة شبكة السكك الحديدية

- مواصلة أشغال تثليث الخط السككي الرابط بين القنيطرة والدار البيضاء
- مواصلة الأشغال المتعلقة بالتثنية الكاملة للخط السككي الرابط بين سطات ومراكش؛
- مواصلة أشغال الرفع من الطاقة الاستيعابية للخط الرابط بين الدار البيضاء والقنيطرة
- مواصلة أشغال تأهيل مثلث الدار البيضاء
- مواصلة أشغال تامين عبور السكة وحماية المناطق المعرضة للفيضانات عبر الشبكة الحديدية؛
- مواصلة أشغال إعادة تأهيل الخطوط السككية الرابطة بين فاس- وجدة وسيدي قاسم - طنجة
- مواصلة أشغال تأمين الممرات المستوية
- مواصلة اشغال انجاز نظام الاتصالات المتنقلة العام للسكك الحديدية GSMR
- انهاء أشغال إعادة تأهيل الخط السككي سيدي قاسم - طنجة

قطاع السكك الحديدية

برنامج عمل 2018

المعدات المتحركة

- مواصلة أشغال الصيانة وإعادة التأهيل، الخاصة بمختلف المعدات المتحركة من قاطرات، عربات مكيفة لنقل المسافرين وأنواع مختلفة من الشاحنات
- اقتناء معدات جديدة

المحطات السككية

- مواصلة بناء محطة تمارة
- مواصلة تشييد وإعادة تهيئة المحطات السككية بكل من كرسيف وسطات ومكناس وبوزنيقة والصخيرات وتازة والنواصر

التجهيزات

- دراسة و اشغال مشاريع ورشات صيانة المعدات بكل من القنيطرة، الدار البيضاء و مراكش
- مواصلة إعادة تأهيل واقتناء الآليات الممكننة الخاصة بصيانة السكة وخطوط الكتينة واقتناء آليات مماثلة

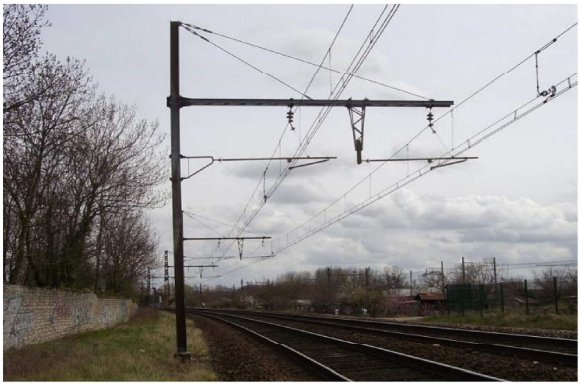

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

تنمية التنافسية اللوجستيكية

تنمية التنافسية اللوجستيكية

الأهداف

1. تقليص التكلفة اللوجستيكية بالمغرب نسبة إلى الناتج الداخلي الخام
2. زيادة القيمة المضافة الناجمة عن انخفاض الكلفة اللوجستيكية وبروز قطاع لوجستيكي فعال
3. تقليص انبعاث ثاني أوكسيد الكربون الصادر عن النقل الطرقي للبضائع بحوالي 35%
4. الحد من اكتظاظ الطرقات والمدن

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

تنمية التنافسية اللوجستيكية

- منجزات 2017

تنمية التنافسية اللوجستيكية

منجزات 2017

تنمية المناطق اللوجستيكية :

- مواصلة تحيين المخططات الجهوية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية حسب التقسيم الجهوي الجديد
- العمل على تعبئة الأراضي بالنسبة للمناطق اللوجستيكية ذات الأولوية
- التوافق مع الشركاء بشأن المخطط المؤسساتي لتطوير الأشطر الأولى لهذه المناطق

تحسين السلاسل اللوجستيكية لأهم الأروجة:

- تسريع تفعيل برنامج تاهيل اللوجستيك الحضري بالدار البيضاء للفترة 2017- 2021
- إنجاز المساعدة التقنية لتذوير الطرق السيارة للتصدير وترسيد بعض السلاسل اللوجستيكية للتصدير والاستيراد

تطوير و بروز فاعلين لوجستيكيين مندمجين:

- انطلاق تفعيل اتفاقية شراكة من اجل تفعيل برنامج تأهيل لوجستيك المقاولات الصغرى و المتوسطة
- إنهاء دراسة الجدوى لإنشاء محطة تجمع مخصصة للفواكه والخضروات لصالح فئة من متوسطي وصغار المصدرين بجهة سوس ماسة

التقنين والحكامة:

- مواصلة اعداد مشروع قانون متعلق بقطاع اللوجستيك
- إعداد عقد برنامج للوكالة مع الدولة 2017-2021

تنمية الكفاءات في مهن اللوجيستيك:

- إعداد دليل للمناصب و المهن و الكفاءات REM-REC

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

التدبير المفوض

التدبير المفوض

تقوم مديرية التجهيزات العامة بالتدبير المفوض لمشاريع قيمة استثماراتها 3,5 مليار درهم

صاحب المشروع	طبيعة المشاريع	اعتمادات 2017
وزارة الصحة	- أشغال المركزين الاستشفائيين الجامعيين بكل من طنجة وأكادير - صفقات الدراسات المتعلقة ببناء مستشفى ابن سينا بالرباط	1.923
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك	مراكز تسجيل السيارات	70
الداخلية	إنجاز مشاريع بناء وتهيئة البنايات الإدارية للمديرية العامة للأمن الوطني	349
وزارة العدل	برنامج تهيئة المباني الإدارية التابعة للوزارة	320
وزارة الثقافة	- مواصلة إنجاز المعهد المعهد الوطني العالي للموسيقى وفنون الرقص	144
وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر	- مواصلة إنجاز أشغال كليتي الطب والصيدلة بأكادير ومراكش - استكمال تهيئة المكاتب الإدارية للوزارة بحسان	298
الرياضة	إنجاز برنامج تأهيل البنيات التحتية	90
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	مواصلة إنجاز البرنامج الوطني لتأهيل المساجد و قاعات الصلاة	235
تحديث القطاعات العامة	برنامج تهيئة المباني الإدارية التابعة للوزارة	12
قطاعات أخرى		16

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

تدبير الملك العمومي

تدبير الملك العمومي

منجزات 2017

- مواصلة عملية تحديد الملك العمومي البحري لبلوغ معدل 90% خلال سنة 2018
- متابعة عملية تحفيظ الملك العمومي الطرقي المقر به مع إعطاء الأولوية للطرق السيارة والطرق الوطنية
- متابعة عمليات تحرير الملك العمومي للدولة من حالات الترامي والاستغلال غير المشروع بتنسيق مع المديريات القطاعية والمديريات الجهوية والإقليمية المعنية
- تفعيل مقاربة لاستفادة الوزارة من عائدات بيع الملك الخاص للدولة الموضوع رهن إشارتها وكذا عائدات الملك العمومي الذي يتم إخراجه وضمه إلى الملك الخاص للدولة

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

تنفيذ الأحكام القضائية

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

تنفيذ الأحكام القضائية

تم خلال الفترة 2012-2017 تصفية 2,6 مليار درهم من الأحكام القضائية

السنة	الملفات المنفذة				الأحكام المنفذة من طرف الوزارة وعن طريق مسطرة الحجز	
	في إطار نزع الملكية		خارج إطار نزع الملكية			
	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
2012			4.720.498,87	15	14.720.498,87	15
2013			120.000,00	1	120.000,00	1
2014						
المجموع 2012 الى 2014		16	4 840 498,87	16	14.840.498,87	16
2015	ملف ساليني				167.695.954,30	1
	ملفات منفذة عن طريق مسطرة الحجز				91.374.604,42	14
مجموع 2015					259.070.558,72	15
2016	ملفات منفذة عن طريق مسطرة الحجز				1.871.912.720,12	665
مجموع 2016					**1.871.912.720,12**	**665**
2017	ملف ساليني				98.000.000.00	1
	ملفات منفذةعن طريق التنفيذ التلقائي وعن طريق مسطرة الحجز				348.759.352,84	401
مجموع 2017					**446.759.352,84**	**402**
المجموع					**2 582 583 130,55**	**1.098**

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

الشراكة بين القطاع العام والخاص

الشراكة بين القطاع العام والخاص

الطرق السيارة	• تفويت إنجاز الدراسة القبلية لبناء واستغلال الطريق السيارة المداري لاكادير في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص
السكك الحديدية	• مواصلة الدراسة التقنية لإعداد الملفات المتعلقة بانجاز دراسات القبلية لإنشاء واستغلال الخط السككي الرابط بين بني-ملال وخريبكة في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص
النقل الطرقي	• مواصلة إنجاز الدراسة القبلية لإنشاء مختبر وطني لإجراء الاختبارات على المركبات وتوابعها في إطار شراكة مع القطاع الخاص
الموانئ	• تفويت صفقة إنجاز دراسة قبلية لبناء واستغلال الميناء الجديد للقنيطرة في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

المقالع والأشغال العمومية

المقالع والأشغال العمومية

منجزات 2017

- تهيئ عقد برنامج 2018-2022 بين الدولة والفيدرالية الوطنية للبناء والأشغال العمومية والفيدرالية المغربية للاستشارة الهندسية
- مراجعة الأنظمة المتعلقة بمهن البناء والأشغال العمومية
- إعداد مشاريع النصوص التطبيقية للقانون المتعلق بالمقالع
- دراسة 71 مشروع معيار (norme) تمت المصادقة على 59 معيارا مغربيا من طرف لجان المعايير
- مواصلة إنجاز دراسة حول مرجعية أثمنة الوحدات الخاصة بالأشغال العمومية والمينائية والبناء

برنامج عمل 2018

- تفعيل عقد برنامج 2018-2022 بين الدولة والفيدرالية الوطنية للبناء والأشغال العمومية والفيدرالية المغربية للاستشارة الهندسية
- إخراج النصوص التنظيمية (المراسيم والقرارات) المتعلقة بالمقالع
- إنهاء الدراسة المتعلقة بأثمنة الوحدات المرجعية الخاصة بالأشغال العمومية والمينائية والبناء

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

التعاون

التعاون

التعاون الثنائي

- وقعت الوزارة والمؤسسات العمومية التابعة لها 4 اتفاقيات همت بالخصوص مجالات التكوين مجال الدراسات البحرية وقطاعي النقل السككي واللوجستيك، اثنتين منها مع مؤسسات من القارة الافريقية، وذلك في إطار توطيد علاقات التعاون تنفيذا للتوجيهات الملكية الرامية لتعزيز التعاون جنوب-جنوب.

- شاركت الوزارة بصفة فعالة في اجتماع اللجنة المشتركة المغربية الهندية التي انعقدت في شهر ماي 2017، مما اعطى دفعة جديدة لعلاقة الوزارة مع شركائها بالهند.

- يجري حاليا التحضير لمشاركة الوزارة في اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة مع دولة هنغاريا واللجنة العليا المشتركة مع كل من فرنسا والبرتغال، اللتين يطبع التعاون معهما نشاطا مهما.

التعاون الثلاثي

- المصادقة على محضر المناقشات بين الوزارة ومع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي من أجل تنفيذ بنود الاتفاق الإطار الموقع خلال شهر يوليوز من نفس السنة، والذي بموجبه ستقوم معاهد التكوين التابعة للوزارة بتنظيم دورات تكوينية في مجالات الطرق والطرق السيارة والموانئ لحوالي 10 آلاف يوم تكوين لفائدة أطر قادمين من 13 دولة إفريقية، يشتغلون في المجالات المذكورة.

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

الموارد البشرية والتكوين

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

الموارد البشرية والتكوين

تدعيم أعداد وكفاءات الموارد البشرية

- إعداد استراتيجية لتفويت أنشطة الوزارة الثانوية أو الموسمية إلى القطاع الخاص وصلت نسبة إنجازها حوالي 90%
- إعداد دراسة حول تطوير نظام التحفيز عن طريق الاعتراف بالقدرات الجماعية والفردية وصلت نسبة إنجاز ها على حوالي 80%
- دعم اللاتركيز الإداري بالوزارة

الترقية

- الترقية في الدرجة عن طريق الاختيار : 158موظف المستوفين للشروط
- الترقية في الدرجة عن طريق الامتحان : 96 موظف
- الترقية في الرتبة : 532 موظف

التكوين

- التكوين الطويل المدى للموظفين : تم خلال الأشهر الأولى لسنة 2017 إنجاز 25.517 يوم-إطار-تكويني
- التكوين القصير المدى للموظفين : تم خلال الأشهر الأولى لسنة 2017 إنجاز 25.869 يوم-إطار-تكويني
- المدرسة الحسنية للأشغال العمومية : تخرج 242 مهندس ومهندسة سنة 2017
- المعهد العالي للدراسات البحرية : تخرج 43 طالب وطالبة سنة 2017
- معاهد التقنيين المتخصصين في الأشغال العمومية : تخرج 205 تقني وتقنية سنة 2017

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

تطوير قطاع النقل الطرقي

تطوير قطاع النقل الطرقي

الأهداف

1. إصلاح منظومة النقل الطرقي للمسافرين بين المدن
2. إصلاح منظومة النقل الطرقي للبضائع
3. إعداد ووضع منظومة لمراقبة الشبكات
4. مواصلة تفعيل مقتضيات عقد البرنامج بين الإدارة ومهنيي تعليم السياقة

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

تطوير قطاع النقل الطرقي

- منجزات 2017

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

تطوير قطاع النقل الطرقي

منجزات 2017

النقل الطرقي للمسافرين:

- مواصلة الحوار مع مهنيّ النقل الطرقي للمسافرين حول إصلاح القطاع، وتنفيذ الإجراءات المتضمنة في عقد البرنامج

النقل الطرقي للبضائع:

- المصادقة على مخطط العمل لتطوير النقل الدولي للبضائع واعداد عقد برنامج بين الدولة ومهني القطاع يتضمن اهم الاجراءات المنظمة لمخطط العمل

النقل الطرقي الدولي:

- برمجة اجتماعات اللجن المشتركة مع كل من دول فرنسا، البرتغال والسينغال حول النقل الدولي الطرقي للبضائع والمسافرين

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

تطوير قطاع النقل الطرقي

- برنامج عمل 2018

تطوير قطاع النقل الطرقي

برنامج عمل 2018

النقل الطرقي للمسافرين:

- وضع إطار عام للتعاون بين الوزارة والمهنيين عبر التوقيع على عقد البرنامج حول تأهيل النقل العمومي للمسافرين
- تمديد فترة الاستفادة من منحة تجديد عربات النقل الطرقي للمسافرين وتفعيل الإطار التنظيمي للاستفادة منها
- الشروع في افتحاص مقاولات النقل الطرقي المرخصة من طرف الوزارة
- تخصيص 60 مليون درهم من ميزانية الوزارة لمشروع المحطة الطرقية الجديدة للرباط في إطار برنامج «الرباط مدينة الأنوار»

النقل الطرقي للبضائع:

- إعداد اتفاقية جديدة بين الوزارة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمنظمات المهنية، حيث سيتم تأهيل الفاعلين بالقطاع وتصنيف جودة الخدمات المقدمة من طرفهم ودعم المقاولات الوطنية
- وضع استراتيجية لتنمية النقل الدولي للبضائع عبر الطرق
- تمديد فترة الاستفادة من منحة تجديد عربات النقل الطرقي للبضائع
- تأهيل قطاع نقل المواد سريعة التلف عبر الطرق
- اختيار فاعلين خواص لإنجاز ووضع رهن إشارة السائقين المهنيين باحات مؤمنة للاستراحة

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية

الأهداف

تقليص عدد القتلى ضحايا حوادث السير إلى 50% في أفق 2025، أي أقل من 1.900 قتيلا على الطرقات خلال سنة 2025 مع هدف على المدى المتوسط يتمثل في عدم تجاوز 2.800 قتيلا في سنة 2020

الرهانات الاستراتيجية

الرهانات الاستراتيجية	معدل عدد القتلى	النسبة	الخصوصية
الراجلون	992	%28	من مستعملي الطريق عديمي الحماية 17 من القتلى هم أطفال أقل من 14 سنة
الدراجات النارية ذات عجلتين أو ثلاث عجلات	852	%24	عدد الضحايا من هذه الفئة في تزايد مستمر
الحوادث المتورطة فيها مركبة واحدة	545	%16	70% من هذه الحوادث تهم المركبات الخفيفة
الأطفال الأقل من 14 سنة	356	%10	61% من القتلى من هذه الفئة هم راجلون
النقل المهني	305	%7,8	في حال وقوع حوادث تورط فيها هذا النوع من المركبات تكون غالبا حوادث خطيرة
المجموع	3.050	86,7 %	

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية

منجزات 2017

الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية

منجزات 2017

الجانب المؤسساتي:

- المصادقة على الإستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017-2026 خلال عقد اجتماع اللجنة بين وزارية للسلامة الطرقية برئاسة السيد رئيس الحكومة
- تفعيل المساعدة التقنية للبنك الدولي من اجل القيام بتقييم الاستراتيجية الوطنية المندمجة للسلامة الطرقية 2004-2013 وإعداد الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017-2026

التشريع:

- مواكبة دخول القانون 14-116 بتغيير وتعديل القانون 05-52 المتعلق بمدونة السير على الطرق والذي أدخل تعديلات مهمة تروم تحسين السلامة الطرقية ببلادنا

الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية

منجزات 2017

المراقبة الطرقية:

- عقد الاجتماعات الشهرية للجنة المركزية لتتبع عمليات المراقبة وتطبيق العقوبات
- مواصلة أعمال اللجنة المركزية لتتبع عمل فرق المراقبة على الصعيد الجهوي
- تتبع تفعيل اتفاقيات الشراكة بين الوزارة والولاة ورؤساء المجالس البلدية للمدن التي تراكم أكثر من 50 %من مجموع القتلى ضحايا حوادث السير،
- مباشرة تهيئة 20 باحات للمراقبة التقنية للحمولة بواسطة الموازين المحمولة من أجل تقوية مراقبة الحمولة التقنية وتحسين المؤشرات المتعلقة بحوادث السير المتورط فيها شاحنات الوزن الثقيل
- تفويت صفقتين تتعلقان بإنجاز دراستين، تهم الأولى وضع استراتيجية للمراقبة الأتوماتيكية للحمولة والثانية قياس السرعة المعمول بها على الطرق المغربية
- الاعلان عن طلب عروض مفتوح قصد اقتناء وصيانة أجهزة المراقبة والمعاينة الآلية لمخالفات قانون السير وأنظمة استغلالها

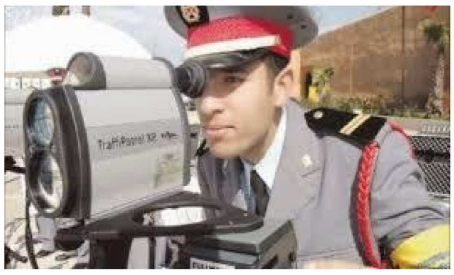

الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية

منجزات 2017

تعليم السياقة:

- إعداد مشروع لمراجعة قاعدة أسئلة الامتحان النظري لنيل رخصة السياقة حيث تم الشروع في إنجاز دراسة حول بنك أسئلة الامتحان النظري للحصول على رخصة السياقة
- إعداد مشروع لمراجعة مسطرة ومضمون الامتحان التطبيقي لنيل رخصة السياقة
- تنظيم امتحان الحصول على رخصة مدرب تعليم السياقة لمواجهة الخصاص المسجل في عددهم (دورة أولى يومي 09 و10 شتنبر 2017 ودورة استدراكية يومي 16 و17 من نفس الشهر)
- إنجاز مشروع دراسة لإعداد الوسائل البيداغوجية التي يجب اعتمادها في مجال تعليم السياقة من طرف المؤسسات المرخصة من قبل الوزارة
- إعداد مشروع لتحديد التعريفة الدنيا للتكوينين النظري والتطبيقي لتعليم السياقة
- إبرام ملحق لاتفاقية التدبير المفوض لإنجاز واستغلال وتمويل وصيانة المنظومة الجديدة لتدبير رخص السياقة والبطاقة الرمادية الالكترونية مع شركة "السياقة كارد"

الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية

منجزات 2017

الاختبارات والتصديق:

- إنجاز وسائل العمل اللازمة للقيام بعمليات افتحاص جميع الشبكات ومراكز المراقبة التقنية للمركبات والأعوان الفاحصين إلى جانب تطوير النظام المعلوماتي لتتبع العمليات
- اختيار شركة للقيام بعمليات افتحاص منظومة مراقبة مصنعي المركبات أو وكلائهم المعتمدين ومدى مطابقة المركبات المعروضة للبيع داخل السوق المغربي للمقتضيات القانونية، التي شرعت في إنجاز المرحلة الأولى من العملية المتمثلة في تهيأة جذاذة الافتحاص وكذا النظام المعلومات
- مباشرة عملية وضع نظام معلوماتي مركزي لإدارة نشاط المراقبة التقنية
- اختيار مكتب للدراسات الذي سيكلف بإنجاز دراسة تهم إعادة هيكلة وتأهيل المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق
- إعداد نظام معلوماتي يربط مراكز تسجيل السيارات والمركز الوطني للتجارب والتصديق ومراكز الفحص التقني ومصالح الجمارك من أجل تبادل وتتبع المعطيات بشكل إلكتروني

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية

برنامج عمل 2018

الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية

برنامج عمل 2018

تعليم السياقة:

- اعتماد التوصيات التي أسفرت عنها الدراسة المنجزة لإدماج التربية الطرقية بالوسط المدرسي
- تكليف دار السكة بطبع رخص السياقة والبطائق الرمادية، ستباشر الوزارة سنة 2018 دراسة الخطوات التقنية والإجرائية مع دار السكة المتعلقة بتبادل المعلومات الخاصة برخص السياقة والبطائق الرمادية قصد طبعها
- مواصلة تنزيل المقتضيات القانونية المتعلقة بالتمويل من طرف الدولة لأول تكوين مستمر للسائقين المزاولين بصفة مهنية قبل فاتح أكتوبر 2010 لا سيما سائقي نقل مركبات النقل الجماعي للأشخاص لأقل من 15 مقعدا وسائقي مركبات نقل المستخدمين والنقل الحضري وإبرام اتفاقية لتمكين السائقين المعنيين من هذا التكوين بصفة مجانية فضلا عن تنظيم التكوين لهذه الفئة
- مواصلة تنفيذ نتائج برنامج النداء لإبداء الاهتمام الذي بموجبه يسند للمستثمرين الخواص باستغلال حلبة أو عدة حلبات للامتحانات التطبيقية لنيل رخصة السياقة بتهيئة هذه الحلبات وتجهيزها وتدبيرها ووضعها رهن إشارة العموم

الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية

برنامج عمل 2018

المراقبة الطرقية:

- مباشرة دراسة لوضع استراتيجية للمراقبة الأتوماتيكية للحمولة بغية تقوية هذا الصنف من المراقبة بمختلف المحاور الطرقية وتحسين مؤشرات السلامة الطرقية المتعلقة بحوادث السير المتورط فيها شاحنات الوزن الثقيل وبناء وتجهيز موقع تجريبي آلي لمراقبة الحمولة التقنية

الاختبارات والتصديق:

- إبرام عقد شراكة مع مستوردي وبائعي السيارات قصد تمكينهم من خدمة الكترونية جديدة لرقمنة عملية تسجيل المركبات
- الاستعانة بمتعهد خارجي من أجل إنجاز عمليات افتحاص و مراقبة مصنعي المركبات أو وكلائهم المعتمدين ومدى مطابقة المركبات المعروضة للبيع داخل السوق المغربي للمقتضيات القانوني

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

استراتيجية تنمية الأسطول الوطني

استراتيجية تنمية الأسطول الوطني

الأهداف

1. تحسين الرؤية الدولية للأسطول الوطني
2. التحكم في التدفقات الاستراتيجية
3. تدعيم السوق الوطني للنقل البحري
4. تموقع المغرب كبوابة بحرية لإفريقيا الغربية
5. الرفع من الإطار العام للقطاع

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

استراتيجية تنمية الأسطول الوطني

- منجزات 2017

استراتيجية تنمية الأسطول الوطني

منجزات 2017

تنمية الأسطول الوطني:

- ربط قنوات حوار مفتوحة وشفافة مع مجهزي السفن والشاحنين المغاربة وكذلك المستثمرين الأجانب من أجل الشروع في خلق ديناميكية جديدة لتطوير قطاع النقل البحري وتعزيز فرص الاستثمار في البلاد
- إعراب شركتين أجنبيتين عن اهتمامهما بإطلاق خدمات نقل بحري بين الموانئ المغربية (النقل الساحلي)، ويتعلق الأمر بشركة "ARKAS" التركية ومجموعة " LOGISTICS BOLLORE AFRICA"
- قيام مجموعة "ARKAS" بإحداث فرع لها بالمغرب وهو شركة "MAROC FEEDERING" ترغب من خلالها في تعزيز وجودها في السوق المغربية وذلك بإطلاق خدمات النقل الساحلي في البداية بين مينائي طنجة المتوسط والدار البيضاء

استراتيجية تنمية الأسطول الوطني

منجزات 2017

التكوين:

- تخرج 43 طالبا وطالبة بشعبتي السلك العادي والعالي من المعهد العالي للدراسات البحرية برسم الموسم الدراسي 2016-2017،
- حفاظ المغرب على مكانته ضمن القائمة البيضاء للمنظمة البحرية الدولية، وذلك باعتباره طرفا في الاتفاقية الدولية لسنة 1978 المتعلقة بمعايير تكوين رجال البحر وتسليم الشهادات البحرية والخفارة، بصيغتها المعدلة STCW حيث قام بجميع الإجراءات من أجل التنفيذ الكامل لأحكامها
- تبسيط المساطر المعمول بها في مجال تسليم الوثائق لرجال البحر وأصحاب السفن والمركبات المائية، فيما يتم حاليا الاشتغال على توفير خدمات للمواطنين عن طريق وسائل التواصل الالكتروني

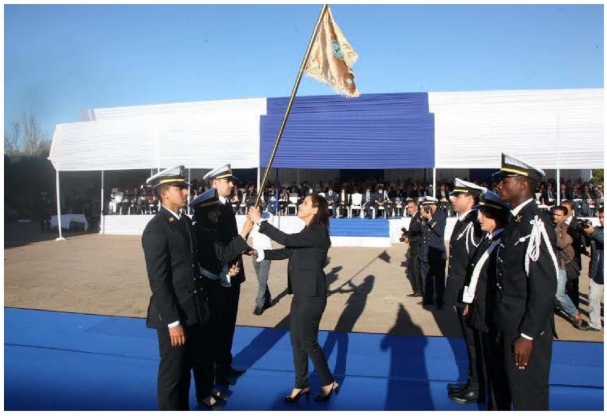

استراتيجية تنمية الأسطول الوطني

منجزات 2017

مراقبة الملاحة البحرية :

- قيام مركز مراقبة الملاحة البحرية بطنجة بمراقبة حركة السفن والسهر على سلامة الملاحة البحرية بمنطقة جبل طارق بصفة مسترسلة وبدون توقف وذلك طبقا لمقتضيات قرار المنظمة البحرية الدولية رقم MSC300 (87)
- إنجاز حملات تفتيشية للسفن التجارية التي ترسو بالموانئ الوطنية وتجميع المعطيات المتعلقة بتحديد وتتبع سفن المسافات الطويلة LRIT
- تمويل تكاليف عملية التدقيق السنوي لعمليات المركز الوطني للمعطيات الذي تنجزه المنظمة الدولية للاتصالات البحرية عبر الأقمار الصناعية
- إطلاق مشروع نظام " MARIS " الذي يهدف إلى وضع نظام مندمج لمتابعة ومراقبة السفن المتوجهة إلى الموانئ المغربية أو العابرة من المياه الإقليمية المغربية

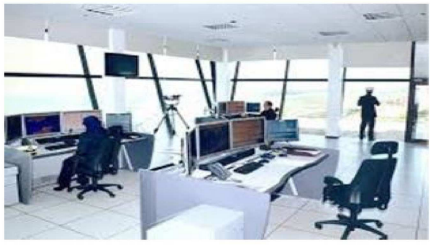

استراتيجية تنمية الأسطول الوطني

منجزات 2017

عملية عبور الجالية المغربية المقيمة بالخارج :

- تعزيز برنامج الأسطول بسفينة إضافية تم استئجارها في إطار شراكة ليتم استغلالها بالمحور الرئيسي طنجة المتوسط - الجزيرة الخضراء
- إعداد برنامج للأسطول يوفر طاقة للعرض تستجيب للطلب ويأخذ بعين الاعتبار الأرقام المسجلة خلال السنة الفارطة
- تعزيز برنامج الأسطول بسفينة إضافية (QUEEN NEFERTITI) تم استئجارها في إطار شراكة ما بين كل من مديرية الملاحة التجارية، السلطات المينائية، الوزارة المكلفة بالجالية المغربية ووكالة إنعاش الأقاليم الشمالية

الحفاظ على البيئة:

- انخراط الوزارة في مشروع " GLOMEEP " المنجز تحت إشراف المنظمة البحرية الدولية الذي يهدف إلى الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

استراتيجية تنمية الأسطول الوطني

- برنامج عمل 2018

استراتيجية تنمية الأسطول الوطني

برنامج عمل 2018

مراقبة الملاحة البحرية :

- مواصلة قيام المركز بأداء مهامه المرتبطة بمراقبة حركة السفن والسهر على سلامة الملاحة البحرية بمنطقة جبل طارق
- القيام بعمليات الصيانة الضرورية لتجهيزات ومرافق المركز
- إنجاز حملات تفتيشية للسفن التجارية التي ترسو بالموانئ الوطنية وتجميع المعطيات المتعلقة بتحديد وتتبع سفن المسافات الطويلة LRIT
- تحمل تكاليف عملية التدقيق السنوي لعمليات المركز الوطني للمعطيات الذي تنجزه المنظمة الدولية للاتصالات البحرية عبر الأقمار الصناعية
- مواصلة أنجاز مشروع نظام " MARIS "

تنمية الأسطول الوطني:

- مواصلة ربط قنوات حوار مفتوحة وشفافة مع مجهزي السفن والشاحنين المغاربة
- وضع مخطط استراتيجي لتطوير الاسطول الوطني على ضوء نتائج الدراسة الاستراتيجية المتعلقة بالموضوع

التكوين:

- مواصلة تحسين التكوين بالمعهد العالي للدراسات البحرية وتجهيز مختبر البحث العلمي

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع الماء

قطاع الماء

رصيد وطني هام من البنيات التحتية لقطاع الماء

السدود الكبرى	السدود الصغرى	محطات معالجة مياه الشرب	منشآت تحويل الماء
140 سدا بسعة 17,6 مليار $م^3$	258 سدا	81 محطة	13 منشأة

- تعميم التزود بالماء الصالح للشرب بالمجال الحضري
- تعميم التزود بالماء على 96,5% من ساكنة العالم القروي
- سقي أكثر من 1,5 مليون هكتار

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

المخطط الوطني المائي في طور التحيين

الأهداف

1. ضمان الأمن المائي الوطني ومواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي
2. المحافظة على الموارد المائية والتأقلم مع التغيرات المناخية
3. إعمال الحكامة الجيدة في تدبير الموارد المائية
4. تعزيز الالتقائية والاندماج مع باقي المخططات القطاعية

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع الماء

- منجزات 2017

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع الماء: منجزات 2017

الاتفاقيات المتعلقة بقطاع الماء والموقعة أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

الرقم الترتيبي	موضوع الاتفاقية	مدة الإنجاز	حصة كتابة الدولة المكلفة بالماء	المبالغ المعبأة إلى غاية 2016/12/31	المبالغ المعبأة برسم سنة 2017	المبالغ المتبقية
1	اتفاقية شراكة تتعلق بمشروع تهيئة سهل واد مرتيل بإقليم تطوان	2018-2014	150 مليون درهم	150 مليون درهم	0	-
2	اتفاقية شراكة تتعلق ببرنامج التنمية المجالية لإقليم الحسيمة	2019-2015	983,34 مليون درهم ضمنها 888,34 مليون درهم لانجاز سد غيس و كدا حصة وكالة الحوض المائي للكوس (20 مليون درهم)	912,95 مليون درهم منها 4.58 ملايين درهم معبئة من طرف وكالة الحوض المائي	87.77 مليون درهم منها 12.77 مليون درهم معبئة من طرف وكالة الحوض المائي	-
3	اتفاقية شراكة تتعلق بتمويل وإنجاز مشاريع مرتبطة بالتأهيل الحضري لمدينة القنيطرة في إطار المخطط الاستراتيجي للتنمية المندمجة والمستدامة لإقليم القنيطرة	2020-2015	30 مليون درهم بما فيها حصة وكالة الحوض المائي لسبو (10 مليون درهم)	8 ملايين درهم من طرف وكالة الحوض المائي لسبو	10 مليون درهم سيتم تعبئتها من طرف كتابة الدولة نهاية السنة 2 مليون درهم معبئة من طرف وكالة الحوض المائي لسبو	10مليون درهم ستيم تعبأتها بعد إبرام الاتفاقية الموضوعاتية التكميلية
4	اتفاقية شراكة وتعاون لتفعيل عقد برنامج لتمويل وإنجاز برامج التنمية المندمجة لجهة كلميم واد نون- محور المنشآت المائية والحماية من الفيضانات	2021-2016	1682 مليون درهم ضمنها 1500 مليون درهم هبة قطرية لإنجاز سد فاصك و 182 مليون درهم لإنجاز سدود صغرى وأشغال الحماية من الفيضانات	1500 مليون درهم لإنجاز سد فاصك 68 مليون درهم لإنجاز عمليات اخرى	107 مليون درهم سيتم تعبئتها عند نهاية السنة الجارية	-
5	اتفاقية شراكة وتعاون لتفعيل عقد برنامج لتمويل وإنجاز برامج التنمية المندمجة لجهة العيون الساقية الحمراء	2018-2017	187 مليون درهم لإنجاز سدود صغرى وأشغال الحماية من الفيضانات 350 مليون درهم لإعادة بناء سد المسيرة الخضراء	76 مليون درهم	453,38 مليون درهم سيتم تعبئتها عند نهاية السنة	-
6	اتفاقية اطار تتعلق بمشروع تنمية و تطوير مدينة مراكش	2017-2014	86 مليون درهم مخصصة لتهيئة واد سيل وإنجاز سد وكجديت لحماية مدينة مراكش من خطر الفيضانات	86 مليون درهم	-	-
7	اتفاقية شراكة في اطار سياسة المدينة لإنجاز البرنامج المندمج للتنمية الحضرية لمدينة وجدة	2016-2013	15 مليون درهم	15 مليون درهم	-	-
	المجموع		3 483,34 مليون درهم	2 815,95 مليون درهم	657,77 مليون درهم	10 مليون درهم

قطاع الماء

منجزات 2017

هندسة المياه

السدود الكبرى

- مواصلة أشغال بناء 14 سدا كبيرا بأقاليم الخمسيات والرشيدية والعرائش وتطوان وطنجة وصفرو وجرسيف وميدلت وزاكورة وتنغير وتارودانت والحسيمة؛
- الشروع في إنجاز أشغال سد فاصك بإقليم كلميم لتزويد مدينة كلميم والمراكز المجاورة لها بالماء الصالح للشرب وكذا لسقي و تطعيم الفرشة المائية بالإضافة إلى المساهمة في حماية المدينة من الفيضانات.

السدود الصغرى

- مواصلة اشغال بناء 12 سدا صغيرا؛
- إنهاء الأشغال المتعلقة ب 5 سدود صغرى بأقاليم كلميم والرحامنة وسيدي إفني وتاونات والحوز؛
- الشروع في بناء 10 سدود صغرى بأقاليم كلميم وسمارة والعيون و طرفاية و طانطان، بالإضافة إلى تعلية سد افسو بإقليم الناظور.

قطاع الماء

منجزات 2017

هندسة المياه : صيانة السدود

منشآت الهندسة المدنية

- مواصلة وإتمام دراسة إزالة الأوحال من حقينة سد محمد بن عبد الكريم الخطابي بإقليم الحسيمة؛
- مواصلة إنجاز أشغال ترميم السدود التالية : الحندق، بوحوت، سيدي المحجوب، ركوين كورة، أغرغيس، القنصرة (الشطر الثاني) ؛
- مواصلة إنجاز أشغال دعم وتقوية طريق الولوج إلى سد يعقوب المنصور بإقليم الحوز؛
- إنهاء دراسة الخبرة المتعلقة بالسدود الصغرى؛
- الشروع ومواصلة عمليات صيانة منشآت الهندسة المدنية لمجموعة من السدود حسب البرامج المسطرة لسنة 2017 من طرف وكالات الأحواض المائية.

المعدات الهيدروميكانيكية

- مواصلة أشغال تأهيل المعدات الهيدروميكانيكية و الإلكتروميكانيكية لسد باب لوطا بإقليم تازة، وسد يوسف بن تاشفين بإقليم شتوكة أيت باها؛
- الشروع في أشغال تأهيل المعدات الهيدروميكانيكية والإلكتروميكانيكية لسد عبد المومن بإقليم تارودانت؛
- إنهاء أشغال تأهيل المعدات الهيدروميكانيكية والإلكتروميكانيكية لمفرغ القعر لسد للا تكركوست؛
- إنهاء أشغال إزالة الأوحال من مفرغي القعر لسدي بوحوتا بإقليم اسفي وانجيل بإقليم بولمان؛
- مواصلة عمليات صيانة المعدات الهيدروميكانيكية والإلكتروميكانيكية لمجموعة من السدود حسب البرامج المسطرة لسنة 2017 من طرف وكالات الأحواض المائية.

قطاع الماء

منجزات 2017

هندسة المياه : الحماية من الفيضانات

الحماية من الفيضانات

- إنهاء أشغال 12 مشروعا تخص تهيئة الشعاب و مجاري المياه وبناء منشآت فنية؛
- مواصلة إنجاز أشغال 23 مشروعا تخص تهيئة الشعاب و مجاري الأودية وبناء منشآت فنية؛
- انطلاق 28 مشروعا للحماية من الفيضانات عبر أقاليم المملكة.

قطاع الماء

منجزات 2017

الموارد المائية

تدبير الموارد المائية

- إنهاء دراسة تحيين المخطط الوطني للحماية من الفيضانات ؛
- إنهاء دراسات مراقبة توحل مجموعة من السدود و مواصلة تحيين بنك المعلومات الخاص بتتبع هذه الظاهرة ؛
- مواصلة دراسات تتعلق بتمدد وانتشار الموجات المائية الناتجة عن إفراغات وانهيار السدود ؛
- انطلاق دراسة مراقبة توحل مجموعة من السدود.

تثمين المياه والمحافظة عليها

- إنجاز مشاريع بناء مطفيات لتجميع مياه الأمطار وخزانات للمياه وكذا تهييئ منابع المياه
- إنجاز المخطط الوطني لتجميع مياه الأمطار وذلك بهدف تحسين معرفة المخزون الوطني من مياه الإمطار القابلة للتجميع؛
- تتبع جودة المياه ومحاربة مصادر التلوث؛
- المساهمة في اعداد البرنامج الوطني للتطهير السائل و اعادة استعمال المياه العادمة؛
- المساهمة المالية و تتبع تفعيل اتفاقيات شراكة لإعادة استعمال المياه المعالجة و الحد من التلوث الصناعي المائي؛
- انهاء 12 مشروعا للتطهير السائل بالمراكز القروية ومواصلة إنجاز 18 مشروعا فضلا عن الشروع في إنجاز 17 مشروعا.

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع الماء

منجزات 2017

الموارد المائية

تخطيط الموارد المائية

- إنهاء دراسة التأثير على البيئة و الجدوى الاقتصادية لسد أكدز وسد على واد غيس و سد بولعوان ؛
- مواصلة دراسة التأثير على البيئة لسد آيت زيات بإقليم الحوز و لتعلية سد اولوز بإقليم تارودانت؛
- الشروع في دراسة إعداد الموازنات المائية وتصاميم التهيئة على الصعيد الوطني؛
- الشروع في دراسة التأثير على البيئة لتعلية سد محمد الخامس؛
- مواصلة دراسة تأمين الموارد المائية لتوفير الماء الصالح للشرب والصناعي والسياحي لاهم المدن المغربية.

التتبع والتقييم ومعرفة الموارد

- مواصلة تتبع ووضع وتفعيل عقود الفرشات المائية على الصعيد الوطني؛
- إعداد دراسة تقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية السطحية ؛
- إعداد المرجع الهيدروغرافي على المستوى الوطني ؛
- إعداد أطلس هيدرولوجي على الصعيد الوطني؛
- إعداد دراسة تهيئة العيون والسواقي و التزود المباشر من مجاري المياه؛
- إنهاء و مواصلة أشغال إنجاز مجموعة من الاثقاب الاستكشافية و الاستغلالية عبر ربوع المملكة.

منجزات 2017

الإصلاحات المؤسساتية والقانونية

- تفعيل مضامين القانون رقم 15.36 المتعلق بالماء، وإعداد المراسيم التطبيقية الخاصة به:
- مشروع مرسوم يتعلق بوكالات الأحواض المائية، لتمكينها من عقد اجتماعات مجالسها الإدارية (في طور المصادقة على مستوى الأمانة العامة للحكومة)؛
- مشروع مرسوم يتعلق بشرطة المياه (في طور المشاورات مع القطاعات الوزارية المعنية)؛
- مشروع مرسوم يتعلق بالمخطط الوطني للماء والمخططات التوجيهية والمخططات المحلية (في طور التوقيع من طرف الوزراء المعنيين)؛
- مشروع مرسوم يتعلق بلجن العمالات والأقاليم للماء (في طور الاعداد).

الملك العمومي المائي

- إصدار مراسيم وقرارات تتعلق بتدبير وتحديد الملك العمومي المائي والمحافظة عليه ونشرها بالجريدة الرسمية؛
- اطلاق برنامج دعم وتفعيل دور عمل شرطة المياه والرفع من أدائها.

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

الأرصاد الجوية الوطنية

منجزات 2017

شبكة الرصد الجوي

- اقتناء و تركيب أجهزة أوتوماتيكية رصدية بالمطارات وبالمراكز الإقليمية للأرصاد الجوية؛
- تمديد الشبكة الوطنية لكشف ورصد الصواعق بالمراكز الإقليمية للأرصاد الجوية؛
- اقتناء وتشغيل محطات لقياس الإشعاع الشمسي على سطح الأرض (الإشعاع المباشر، الأشعة تحت الحمراء والفوق بنفسجية) بوجدة وورززات من أجل توفير خدمات لمجال الطاقة الشمسية.

الاتصالات ومعالجة المعطيات

- نظام عقد المؤتمرات عبر الفيديو VISIOCONFERENCE ؛
- أشغال تهيئة مركز الحساب، الشبكة الكهربائية وتكييف الهواء بمديرية الأرصاد الوطنية؛
- اقتناء أجهزة و نظم معلوماتية لتحيين النظام المندمج لمعالجة، عرض وتوزيع المعطيات الرصدية؛
- اقتناء نظام لتدبير قاعدة المعطيات المناخية.

البحث الرصدي

- مواصلة تطوير النماذج العددية؛
- تطوير برنامج «المبارك» للتنبؤات المطرية الشهرية والفصلية؛
- مواصلة العمليات الخاصة ببرنامج الغيث للاستمطار الاصطناعي.

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب : قطاع الماء

منجزات 2017

الماء الصالح للشرب والتطهير السائل : استثمار حوالي 4,9 مليار

التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط الحضري

- تجهيز صبيب إضافي يصل إلى حوالي 8 متر مكعب/الثانية؛
- مدّ 900 كلم من قنوات الجر والتوزيع؛
- الرفع من مردودية قنوات الجر إلى نسبة 95,7؛
- تحسين مردودية شبكات التوزيع لتبلغ 76,5 خلال سنة 2017.

بعض المشاريع التي تم الشروع في استغلالها أو من المزمع استغلالها مع متم سنة 2017:

- المنطقة الساحلية: تزويد المنطقة الساحلية بالماء الشروب انطلاقا من سد سيدي محمد بن عبد الله بصبيب 5000 لتر/الثانية؛
- خريبكة والمراكز المجاورة: تقوية تزويد مدن هضبة الفوسفاط (خريبكة، وادي زم، بجعد، قصبة تادلة...) انطلاقا من سد آيت مسعود بصبيب 1600 لتر/الثانية؛
- تطوان: تزويد المدينة انطلاقا من سد مارتيل بصبيب 500 لتر/الثانية؛
- تارودانت: تعزيز تزويد المدينة بالماء الصالح للشرب بصبيب 200 لتر/الثانية؛
- توسيع شبكات التوزيع بعدة مدن وخاصة منها مدن اليوسفية والشماعية.

التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي

- الساكنة القروية الإضافية المستفيدة: 67.000 نسمة؛
- نسبة التزويد بالعالم القروي: 96,5%؛
- تدخل المكتب في 20 مركزا جديدا لفائدة ساكنة تقدر ب 107.000 نسمة.

التطهير السائل

- إنجاز 10 محطات لمعالجة المياه العادمة بطاقة إنتاج إجمالية تقدر ب 31.260 م3/يوم؛
- وضع حوالي 169 كلم من قنوات التطهير السائل؛
- تدخل المكتب في 10 مدن جديدة لفائدة ساكنة تقدر ب 267.000 نسمة.

التعاون

انفتاح على العالم وخاصة القارة الإفريقية، انسجاما مع الرؤية الملكية السامية

في مجال هندسة المياه

- شراكات واتفاقيات مع عدد من البلدان الإفريقية، ومع المجلس الوزاري الإفريقي للمياه؛
- تفعيل مبادرة الماء من أجل إفريقيا؛
- على شركاء جدد كروسيا وكذا في أمريكا الجنوبية وفي أوروبا؛
- برامج عمل مع منظمات دولية مثل GIZ وJICA؛
- مواصلة التعاون مع الدول العربية ومع الاتحاد من أجل المتوسط وحوار 5+5.

في مجال الأرصاد الجوية

- تبادل التجارب و الخبرات مع منظمات دولية عالمية وجهوية للأرصاد الجوية؛
- تعزيز التعاون الثنائي و العلاقات مع فرنسا و إسبانيا وكذلك مع تونس و الإمارات العربية المتحدة و مدغشقر في اطار التعاون جنوب- جنوب.

عدد الاتفاقيات المبرمة مع مختلف البلدان الإفريقية يصل إلى 12 اتفاقية.

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

الموارد البشرية لكتابة الدولة المكلفة بالماء

تعتمد كتابة الدولة المكلفة بالماء على خبرة وكفاءة 1 723 موظفا

التوزيع حسب الفئة المهنية

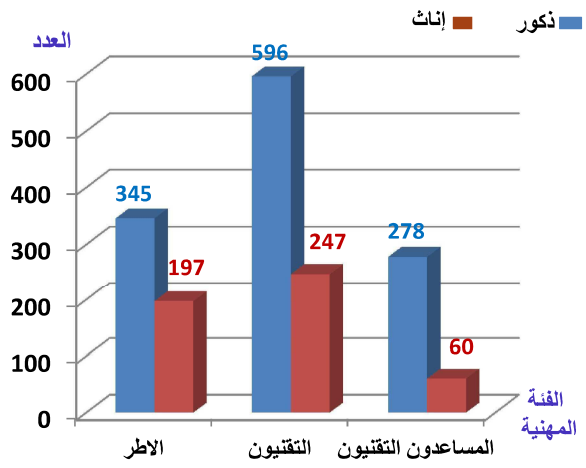

التوزيع حسب النوع

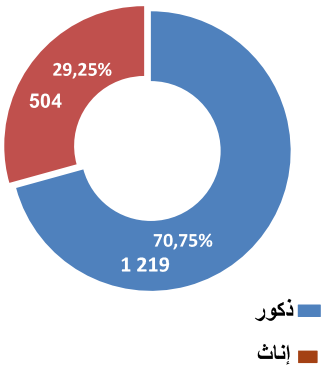

التوزيع الجغرافي

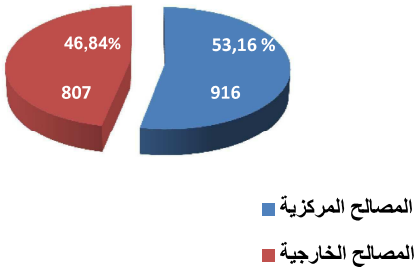

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

الموارد البشرية والتكوين

منجزات 2017

التوظيف

- بلغ عدد التوظيفات، 30 منصبا جديدا، منهم 17 مهندسا، ومتصرف واحد و 12 تقنيا.
  وللإشارة، فقد عرفت هذه السنة إحالة 41 موظفا على التقاعد
  بعد بلوغهم سن المعاش.

الترقية

- الترقية عن طريق الاختيار في الدرجة : تم ترقية 69 موظفا منهم 43 موظفا وفق الحصيص المالي المتاح و 26 موظفا خارج الحصيص؛
- الترقية عن طريق الاختيار في الإرتبة : تم ترقية 165 موظفا في الرتبة لمختلف أصناف الموظفين؛
- الترقية عن طريق الامتحانات الكفاءة المهنية : تسوية الوضعية الإدارية ل 32 موظفا استفادوا من الترقية في الدرجة عن طريق امتحانات الكفاءة المهنية المنظمة والذي بلغ عددها 8 امتحانات مهنية، كما تمت برمجة امتحانات الكفاءة المهنية برسم سنة 2017 والتي ستهم 216 مرشحا للتباري على 30 منصبا.

التعيين في مناصب المسؤولية

- فتح باب الترشيح لشغل 8 مناصب من فئة رئيس مصلحة و منصب واحد من فئة رئيس قسم.

الخدمات الاجتماعية

- تم الإنعام بأوسمة ملكية على 71 موظفا و مستخدما بمصالح كتابة الدولة المكلفة بالماء والمؤسسات العمومية تحت وصايتها وكذلك تكريم الموظفين المحالين على التقاعد.

الحوار الاجتماعي

- تم عقد مجموعة من اللقاءات مع مختلف الهيئات النقابية الممثلة بكتابة الدولة المكلفة بالماء و بلغ عدد هذه اللقاءات 7 منها 4 لقاءات مع ممثلي نقابات الأرصاد الجوية الوطنية و 3 لقاءات مع الهيئات النقابية لهندسة المياه.

التكوين

- إنجاز26 دورة تكوينية بحجم إجمالي يقدر ب 8122 يوم-إطار-تكويني.

مأسسة إدماج مقاربة النوع في قطاع الماء

منجزات 2017

- إنجازات كتابة الدولة المكلفة بالماء برسم 2017 في مجال إدماج النوع في برامج الماء والارصاد الجوية

- العمل على مأسسة مقاربة النوع من خلال إنجاز دراسة استراتيجية مأسسة إدماج مقاربة النوع في قطاع الماء؛
- إعادة هيكلة الميزانية السنوية حول ثلاثة برامج :
  1. القيادة والحكامة؛
  2. التدبير والمحافظة وتنمية الماء؛
  3. الأرصاد الجوية.
- العمل على تقوية القدرات في مجال إدماج مقاربة النوع في السياسات العمومية من منظور حقوق الانسان، والميزانية المستجيبة للنوع؛
- إدماج النوع في قانون الماء رقم 15-36.

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع الماء

برنامج عمل 2018

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع الماء

برنامج عمل 2018

هندسة المياه

السدود الكبرى

- إنهاء أشغال سد ولجة السلطان بإقليم الخميسات وسد تيمقيت بإقليم الراشيدية وسد تاملوت بإقليم ميدلت ودار خروفة بإقليم العرائش ؛
- مواصلة أشغال بناء 11 سدا كبيرا بأقاليم الخميسات والرشيدية وتطوان وطنجة وصفرو وجرسيف وزاكورة وتنغير وتارودانت والحسيمة وكلميم؛
- الشروع في إنجاز اشغال بناء سد بولعوان بإقليم شيشاوة وايت زيات بإقليم الحوز؛
- الشروع في إعادة بناء سد الساقية الحمراء بالعيون.

السدود الصغرى

- إنهاء الأشغال المتعلقة ب 12 سدا صغيرا بأقاليم بنسليمان والحسيمة وفكيك والرحامنة وسيدي إفني وتزنيت وتاوريرت وكلميم وسمارة؛
- مواصلة أشغال بناء 10 سدود صغرى بأقاليم فحص أنجرة ومولاي يعقوب وأكادير وأزيلال وميدلت وكلميم والعيون وطرفاية وطانطان بالإضافة إلى مواصلة أشغال تعلية سد أفسو بإقليم الناظور؛
- الشروع في بناء 5 سدود صغيرة بكل من اقاليم أزيلال وشفشاون وتنغير وطاطا وزاكورة.

قطاع الماء

برنامج عمل 2018

هندسة المياه

صيانة السدود

صيانة منشآت الهندسة المدنية

- انهاء ترميم ثلاثة سدود صغرى (سيدي المحجوب، ركوين كورة، أغرغيس)، و ترميم طريق الولوج الى سد القنصرة (الشطر 2)؛
- مواصلة دراسات الفحص والفحص الطبوغرافي لمختلف سدود المملكة؛

صيانة المعدات الهيدروميكانيكية والكهربائية

- إنهاء اشغال تأهيل المعدات الهيدروميكانيكية والالكتروميكانيكية لسد باب لوطا، وسد يوسف بن تاشفين ومفرغ القعر لسد عبد المومن؛

الحماية من الفيضانات

- إنهاء أشغال 22 مشروعا للحماية من الفيضانات تخص تهيئة مجاري المياه وبناء منشآت فنية، بالإضافة إلى إنهاء أشغال حماية مدينتي العيون والسمارة من الفيضانات؛
- مواصلة أشغال إنجاز 27 مشروعا للحماية من الفيضانات؛
- الشروع في إنجاز 19 مشروعا جديدا للحماية من الفيضانات .

قطاع الماء

برنامج عمل 2018

الموارد المائية

تدبير الموارد المائية

- مواصلة دراسة مراقبة توحل السدود؛
- مواصلة دراسة تتعلق بتمدد وانتشار الموجات المائية الناتجة عن إفراغات وانهيار السدود؛
- اعداد دراسة تدبير الإفراغات انطلاقا من السدود.

الحفاظ على الموارد المائية وحمايتها من التلوث

- إنجاز مشاريع بناء مطفيات لتجميع مياه الأمطار وخزانات للمياه وكذا تهيئ منابع المياه؛
- تتبع جودة المياه ومحاربة مصادر التلوث وتشجيع إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة؛
- انهاء 18 مشروعا للتطهير السائل بالمراكز القروية؛
- مواصلة إنجاز 17مشروعا للتطهير السائل؛
- الشروع في انجاز 20 مشروعا جديدا للتطهير السائل.

تخطيط الموارد المائية

- دراسة التأثير على البيئة والجدوى الاقتصادية للسدود؛
- دراسة وضع خطة لإعادة توطين السكان المتضررين من مشروع سد باب وندر؛
- دراسات تحيين المخطط الوطني للماء.

التتبع والتقييم ومعرفة الموارد

- مواصلة اشغال إنجاز أثقاب استكشافية واستغلالية من أجل تنقيب وتعبئة الموارد المائية الجوفية على الصعيد الوطني ؛
- انجاز أطلس للموارد المائية الجوفية؛
- مواصلة تقييم أثار تغيير المناخ على الموارد المائية السطحية؛
- إعداد دليل القياسات المطرية على الصعيد الوطني؛
- اعداد دراسة و انجاز اشغال تهيئة العيون والسواقي و التزود المباشر من مجاري المياه ؛
- انجاز دراسة تهيئة و تثبيت المحطات الهيدرولوجية على المستوى الوطني.

النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية

أهم مشاريع البنيات التحتية المائية

الكلفة الإجمالية : 2 245 مليون درهم

- سد المسيرة الخضراء بالعيون
- سد فاصك بكلميم
- مجموعة من السدود الصغرى ومنشآت الحماية من الفيضانات

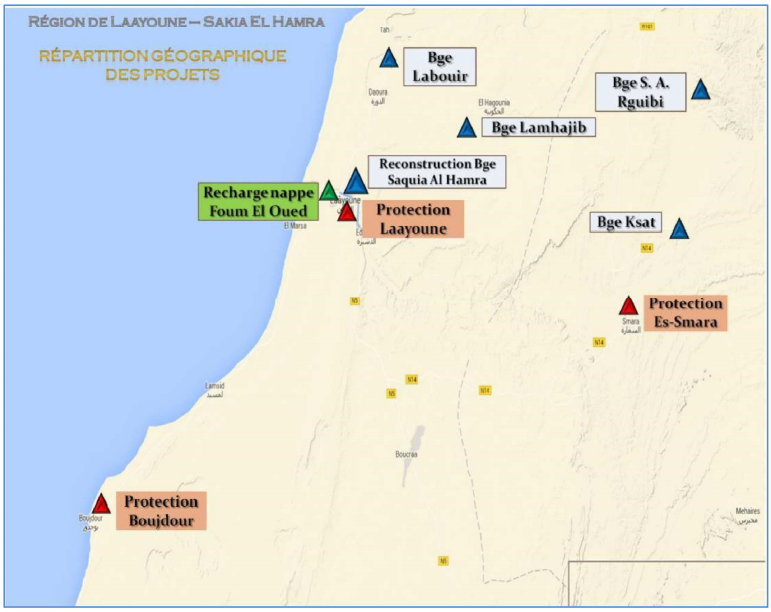

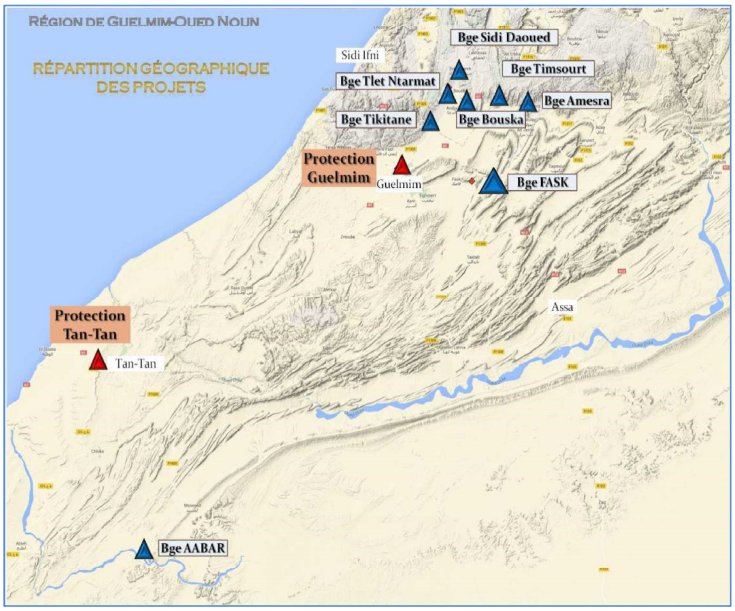

الإصلاحات المؤسساتية والقانونية وتدبير الملك العمومي المائي

برنامج عمل 2018

الإصلاحات المؤسساتية والقانونية

- مواصلة إعداد مشاريع المراسيم التطبيقية لقانون الماء وإجراء المشاورات مع القطاعات الوزارية المعنية، قصد المصادقة عليها ونشرها بالجريدة الرسمية.

الملك العمومي المائي

- انجاز دراسة حول مراقبة الملك العمومي المائي في أفق وضع مخطط وطني لمراقبة الملك العمومي المائي؛
- وضع برنامج تحديد الملك العمومي بتنسيق مع وكالات الاحواض المائية وخطة تفعيله؛
- إقرار مناطق المنع والمحافظة تتعلق بالفرشات المائية التي تعرف استغلالا مفرطا.

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

الأرصاد الجوية الوطنية

برنامج عمل 2018

شبكة الرصد الجوي

- اقتناء وتشغيل أجهزة أوتوماتكية رصدية بثلاث مطارات؛
- اقتناء وتشغيل شبكة الرادار عالية التردد لرصد و تتبع البيئة البحرية الساحلية بين سبتة و طنجة؛
- اقتناء و تشغيل محطة أوتوماتيكية للرصد الجوي الفلاحي؛
- اقتناء معدات تقنية قصد إنشاء مراكز جهوية للصيانة.

الاتصالات ومعالجة المعطيات

- اقتناء، وتشغيل أجهزة و نظم معلوماتية لإعادة هيكلة وتقوية أمن الشبكة المعلوماتية ونظم المعلومات لمديرية الأرصاد الجوية الوطنية.

البحث الرصدي

- مواصلة البرامج الجارية مع فتح آفاق أخرى في ميدان الأرصاد الجوية والميادين ذات الصلة.

المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب : قطاع الماء

برنامج عمل 2018

الماء الصالح للشرب والتطهير السائل : استثمار حوالي 5,15 مليار

التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط الحضري	التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي	التطهير السائل
• تجهيز صبيب إجمالي يصل إلى 7,5 متر مكعب/الثانية؛ • مدّ 750 كلم من قنوات الجر والتوزيع؛ • الاحتفاظ بمردودية 95,7% لقنوات الجر؛ • الاحتفاظ بمردودية 76,5% في شبكات التوزيع؛ بعض المشاريع التي سيتم استغلالها خلال 2018 أو التي ستعرف مواصلة أو انطلاق الأشغال بها، نذكر: • تعزيز تزويد كل من مدن فاس ومكناس ومراكش والعيون والصويرة وزاكورة بالماء الشروب .	• التركيز على الأقاليم التي تعرف تأخرا في نسبة التزويد مقارنة مع النسبة الوطنية؛ • نسبة التزويد بالعالم القروي : 97%؛ • تدخل المكتب في 20 مركزا جديدا لفائدة ساكنة تقدر ب 95.000 نسمة.	• إنجاز 11 محطة لمعالجة المياه العادمة بطاقة إنتاج إجمالية تقدر ب 26.120 م3/يوم؛ • تدخل المكتب في 14 مدينة لفائدة ساكنة إجمالية تفوق 226.373 نسمة.

قطاع الماء

برنامج عمل 2018

التعاون الدولي

في مجال هندسة المياه

- تنويع الشركاء واستكشاف فرص تعاون جديدة مع الدول التي سبق التعامل معها وغيرها من البلدان التي لم يسبق أن جمعتها بكتابة الدولة المكلفة بالماء أية أنشطة تعاون؛
- توسيع مجالات التعاون وتنويعها وتوجيهها نحو ما يمكنه تقديم اجابات فعلية وعملية لرهانات الوضع الحالي وتحدياته؛
- تحيين واعادة خلق الدينامية في الاتفاقيات المبرمة؛
- المشاركة والإسهام في المحافل الدولية وتمثيل المغرب في التظاهرات والمنظمات التي تعنى بالقطاع.

في مجال الأرصاد الجوية

- الانخراط الفعلي في برامج عمل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية و المنظمات الدولية والجهوية و تفعيل الاتفاقيات الثنائية وتنزيل مضامينها.

قطاع الماء

برنامج عمل 2018

الموارد البشرية والتكوين

التوظيف

- استفادت كتابة الدولة المكلفة بالماء من 40 منصبا ماليا برسم سنة 2018 لدعم مصالحها وسيتم خلال سنة 2018 فتح مباريات التوظيف الخاصة بهذه المناصب.

التكوين

- تنظيم 18 دورات تكوينية خلال سنة 2018.
- دورة تكوينية تخص تقنيات التواصل والقيادة لفائدة أطر كتابة الدولة المكلفة بالماء.

الحوار الاجتماعي

- مأسسة الحوار الاجتماعي؛
- متابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن لقاءات الحوار الاجتماعي

مأسسة إدماج مقاربة النوع في قطاع الماء

بالنسبة لبرامج إدماج مقاربة النوع في قطاع الماء برسم سنة 2018 سيتم إبراز أكثر للمشاريع والميزانيات المخصصة للنوع اضافة إلى ما تم اعتباره في ميزانية 2017 من خلال :

- ✓ تخطيط المياه وتأثير السدود على البيئة والحماية من الفيضانات وحماية الملك المائي العمومي ومشاريع الصرف الصحي وكل المشاريع التي تهم الاتفاقيات مع المتدخلين في قطاع الماء وفي المراكز الاقليمية للأرصاد الجوية لملاءمتها لإدماج مقاربة النوع مع تطوير وسائل ونظم الإنذار ومراقبة الطقس لمكافحة آثار الكوارث الطبيعية؛
- ✓ دعم القدرات في مجال مأسسة إدماج النوع في مشاريع قطاع الماء على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي ؛
- ✓ إنجاز دليل مرجعي للمعايير والإجراءات الخاصة بالإدماج الأفقي لمقاربة النوع .

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

اعتمادات وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء للسنة المالية 2018

مجموع الاعتمادات الخاصة بالوزارة لسنة 2018

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

هيكلة ميزانية الوزارة

اعتماد هيكلة لميزانيات الوزارة مبنية على البرامج

برامج متعلقة بالتجهيز	1. برنامج الطرق
	2. برنامج الموانئ والملك العمومي البحري
	3. برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية (تحويلات لفائدة المؤسسات العمومية)
برامج متعلقة بالنقل	4. برنامج النقل الطرقي والسلامة الطرقية
	5. برنامج الملاحة التجارية
برامج متعلقة بقطاع الماء	6. برنامج تدبير وحفظ وتنمية الماء
	7. برنامج الأرصاد الجوية
برامج أفقية	8. برنامج القيادة والحكامة (المهام الأفقية للماء)
	9. برنامج القيادة والتوجيه (المهام الأفقية للتجهيز والنقل واللوجستيك)

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

مجموع اعتمادات الوزارة لسنة 2018

الاستثمارات : 13.676 مليون درهم (زيادة 905 مليون درهم مقارنة مع 2017)

التسيير : 630 مليون درهم

الموظفون : 1.073 مليون درهم

البرامج	الميزانية العامة			الحسابات الخصوصية	المصالح المسيرة بطريقة مستقلة		مجموع 2018	تذكير باستثمار 2017	الفارق 2017-
	الموظفين	المعدات	الاستثمار		الاستغلال	الاستثمار			
1. برنامج الطرق		66	3 978	2 700	69	17	6 695	5 292	1 403
2. برنامج الموانئ		22	1 231	16			1 247	1 458	- 211
3. برنامج النقل الطرقي		10	60		85	520	580	523	57
4. برنامج الملاحة التجارية		15	32		10	15	47	34	13
5. برنامج دعم		36	1 209				1 209	2 391	-1 182
6. برنامج التوجيه والقيادة (التجهيز)	750	161	891		4	1	892	468	423
7. برنامج تدبير ودعم		251	2 880				2 880	2 511	369
8. برنامج الأرصاد الجوية		12	30		45	35	65	65	-
9. برنامج التوجيه	323	57	62				62	29	33
مجموع اعتمادات الأداء	**1 073**	**630**	**10 373**	**2 716**	**212**	**587**	**13 676**	**12 771**	**905**
اعتمادات الالتزام 2019 وما			23 270	2 500		134	25 904	19 379	6 525

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

استثمارات المؤسسات العمومية التابعة للوزارة لسنة 2018

26,4 مليار درهم، بارتفاع قدره 1,6 مليار درهم مقارنة مع سنة 2017

المؤسسة	تذكير باستثمارات 2017	استثمارات المؤسسات العمومية 2018	الفارق 2017-2018
صندوق التمويل الطرقي	2 500	7 000	4 500
الشركة الوطنية للطرق السيارة	2 016	1 730	- 286
الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك	420	205	- 215
اللجنة للوقاية من حوادث السير	98	80	- 18
المكتب الوطني للسكك الحديدية	7 130	6 828	- 302
وكالة طنجة المتوسط	520	589	69
مرسى المغرب	826	750	- 76
الوكالة الوطنية للموانئ	3 230	1 263	- 1 967
الوكالة الوطنية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية	80	80	-
المختبر الوطني للتجارب والدراسات	50	50	-
شركة الناظور غرب المتوسط	2 560	2 183	- 377
وكالات الأدواض المائية	514	512	- 2
المكتب الوطني للماء والكهرباء (قطاع الماء)	4 906	5 150	244
المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	9	15	6
المجموع	24 859	26 435	1 576

مجموع الاستثمار العمومي في قطاعات التجهيز والنقل واللوجستيك والماء لسنة 2018

استثمارات الوزارة

13,7 مليار درهم

استثمارات المؤسسات العمومية

26,4 مليار درهم

مجموع الاستثمار العمومي

40,1 مليار درهم

أي بزيادة قدرها 2,4 مليار درهم

شكرا على حسن إصغائكم

مناقشة الميزانية الفرعية

لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

برسم القانون المالي 2018

لجنة الداخلية والجهات والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

بمجلس المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية والجماعات
الترابية والبنيات الأساسية

تقـــــــــرير

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

حـــــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

برسم السنة المالية 2018

رئيس اللجنة
المهدي عثمون

مقرر اللجنة
م. عبد الرحيم الكامل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

الولاية التشريعية 2015-2021

السنة التشريعية 2017 -2018

دورة أكتوبر 2017

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، بعد انتهائها من دراسة الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2018.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية في الاجتماع المنعقد يوم الأربعاء 6 دجنبر 2017 برئاسة السيد محمد البشير العبدلاوي الخليفة الأول لرئيس اللجنة، وبحضور السيدة فاطنة لكحيل كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني التعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلفة بالإسكان.

في بداية الاجتماع ألقت السيدة كاتبة الدولة عرضا استعرضت من خلاله المرجعيات الأساسية لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة والذي ينبني على الدستور، والتوجيهات الملكية السامية،

والبرنامج الحكومي 2017-2021 والمواثيق الدولية، وتوقفت عند التزامات الوزارة في قطاع الإسكان والتعمير والتي تتمحور حول:

- اعتماد مقاربة متجددة للسياسات الحضرية الوطنية،
- تسهيل الولوج للسكن وتحسين إطار العيش،
- الارتقاء بالإطار المؤسساتي،
- تعزيز الإطار التشريعي وملاءمة الترسانة القانونية،
- تبني نموذج متجدد لسياسة إعداد التراب.

وبخصوص إعداد التراب الوطني والتنمية المجالية، أبرزت أن الوزارة تعمل على مواكبة تنزيل الجهوية عن طريق الدعم التقني للجهات من أجل إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب، وتنظيم دورات تكوينية لرفع قدرات الفاعلين المحليين، كما تعمل على دعم التنمية وإعداد البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز الصاعدة وتقوية قدرة المجالات.

وفي إطار الهندسة المعمارية، أوضحت أن برنامج العمل لسنة 2018 يقوم على دعم وتأهيل العمارة بالعالم القروي، تحسين الجودة المعمارية والارتقاء بالمناظر الحضرية، ومواكبة ممارسة مهنة المهندس المعماري، وإعداد دليل المساطر والإجراءات المتعلقة بالمباريات

الاستشارية المعمارية، كما توقفت عند برنامج العمل الخاص بالتأطير القانوني والذي يستند إلى إعداد مجموعة من مشاريع القوانين والمصادقة على النصوص التطبيقية والمراسيم الخاصة بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان لتجديد الترسانة القانونية.

وفيما يتعلق بالإسكان، صرحت السيدة كاتبة الدولة أن أولوية الوزارة تشجيع الولوج إلى السكن، ومواصلة تسوية الوضعية العقارية للبرامج السكنية المنجزة، وتسوية الوضعية العقار، ووضع برامج التدخل في السكن الصفيحي والسكن المهدد بالانهيار، وكذا إنعاش السكن الاجتماعي تفعيلا للإستراتيجية الموضوعة للقطاع العقاري، كل هذا من أجل النهوض بالجودة والسلامة والاستدامة.

وعلى صعيد سياسة المدينة، شددت على ضرورة استكمال التعاقد بخصوص تأهيل وتنمية المراكز الصاعدة، وتتبع تنزيل المشاريع المتعاقد عليها والعمل على تطوير وتقوية الالتقائية مركزيا عبر تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع القطاعات الوزارية المعنية، ودعم الشراكة والتعاون مع الدول الإفريقية.

وأعربت أن الوزارة تسهر على تطوير آليات الحكامة وتحديث الإدارة وتدبير الموارد البشرية والمالية وتعزيز التواصل وتنمية نظم الإعلام للرقي بخدماتها العمومية.

واتساقا بالمعطيات الرقمية المتضمنة في مشروع ميزانية، صرحت السيدة كاتبة الدولة أنه تم تخ يص برسم السنة المالية 2018.

ميزانية التعمير وإعداد التراب الوطني:

ما مجموعه	:	1085058000.00
الموظفون	:	130858000.00
المعدات والنفقات	:	607000000.00
الاستثمار	:	347200000.00

ميزانية قطاع الإسكان وسياسة المدينة:

الموظفون	:	171214000.00
المعدات والنفقات	:	134190000.00
الاستثمار	:	521752000.00

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

أدلى السيدات والسادة المستشارون في إطار المناقشة العامة بمداخلات بناءة تدل في محتواها على مواقفهم وآرائهم جول هذا القطاع الهام، وتقدموا بالشكر للسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالإسكان على العرض القيم الذي تقدمت به أمام أنظار اللجنة الموقرة، كما أشادوا بأهمية الدور الذي تلعبه هذه الوزارة في التنظيم الجغرافي والمجالي وفي الرفع من مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية في بلادنا، وكذا بالمهام الجسيمة التي يقوم به المسؤولين والموظفين في هذا القطاع الحيوي والذي يجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية ويساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

وأشار السيدات والسادة المستشارون إلى المشاكل التي يطرحها تعدد المتدخلين في قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وخصوصا على مستوى التأخر في اعتماد أوراق التعمير من مخططات جهوية وتصاميم التهيئة الحضارية، مطالبين بالعمل على

تسريع هذه العملية وفق مقاربة تشاركية إستباقية للحد من تكاثر الأحياء غير المهيكلة والعشوائية في محيط المدن، وبدل المزيد من المجهودات لإحداث مراكز صاعدة وناشئة لخلق دينامية اقتصادية تضمن استقرار الساكنة والتقليل من الهجرة القروية.

وفي نفس السياق تمت الدعوة إلى تأسيس إطار تعاقدي بين الدولة والجهات لدعمها ومساعدتها على إعداد المخططات الجهوية لإعداد التراب الوطني.

وأفاد السيدات والسادة المستشارون أن تعدد المتدخلين في هذا القطاع من الوكالات الحضرية والسلطات المحلية والمجالس الترابية والمحافظات العقارية والسلطة المركزية، يطرح مشكل ضعف النجاعة ولا يسمح بتحديد المسؤوليات، هذا وأشار أحد السادة المتدخلين إلى أن دور وعمل الوكالات الحضرية في مجموعة من الأقاليم يطبعه نوع من البطء على مستوى إنجاز مهامها سواء تعلق الأمر منها بتصاميم التهيئة أو المصادقة على الطلبات المقدمة لها من طرف المنعشين العقاريين أو عموم المواطنين قصد البناء أو تجهيز تجزئات عقارية.

كما أبرز السيدات والسادة المستشارون أن التأخر الحاصل في ملاءمة تقسيم الوكالات الحضرية مع التقسيم الجهوي الجديد، وهذا ما يطرح مشاكل على مستوى تداخل مجال الوكالات الحضرية، حيث أن بعض الوكالة الحضرية لها نفوذ يمتد عملها على جهتين جغرافيا، مما إلى يؤدي إصدار مخططات جهوية مختلف ومتداخلة، وللتغلب على كل هذه الاكراهات طالبت مجموعة من التدخلات بضرورة إعادة تنظيمها وتعميمها على ربوع المملكة، والعمل على إخراج نظامها الأساسي.

وتم اقتراح ضرورة نشر المعلومات في مجال العقار والتعمير وجعلها في متناول الجميع على قدم المساواة وتحسين التواصل وتسهيل الولوج إلى المعلومة.

وطالب بعض المتدخلين ضرورة الإسراع بإيجاد الحل لمشاكل ازدواجية التصنيف للمقاولات بين مختلف القطاعات الحكومية، اعتبارا لأن هذا الاختلال يؤثر على الاستثمار وعلى المقاولات.

هذا واستفسر بعض المتدخلين حول نجاعة السياسة الحكومية على مستوى الواقع سواء عند تدخلها في المدن أو الأحياء الهشة، مقترحين العمل

على تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية بتوفير السكن اللائق لكافة المواطنين وتنويعه مما يضمن حق الولوج بجميع الشرائح الاجتماعية وخصوصا الضعيفة وذات الدخل المحدود، كما طالبوا بتحقيق العدالة المجالية سواء على مستوى التراب الوطني أو على مستوى الأحياء بنفس المدن والقضاء على التفاوت على مستوى التجهيزات والبنيات التحتية.

وتطرق أحد السادة المتدخلين إلى المشاكل المتعلقة بعدم توفر بعض الوداديات السكنية على شواهد الملكية للإقامات السكنية وغياب التجهيزات والمرافق الضرورية بمجموعة من الأحياء وخصوصا التي توجد على هامش بعض المدن.

وارتباطا بتأهيل المدن، تم التساءل عن الأسباب الكامنة وراء عدم الإيفاء بالآجل المحدد بالنسبة لمجموعة من الاتفاقيات المتعددة الأطراف وخصوصا التي تهم تجهيز بعض المدن وتأهيلها.

هذا، واستفسرت بعض المداخلات عن المقصود بدعم مبادرات المجتمع المدني وسياسة المدينة، وحول نقط الالتقاء هذه المبادرات مع سياسة المدينة كي لا يتم تأويل هذه العملية لخدمة أهداف أخرى.

وفي سياق تنفيذ الميزانية ونجاعة الاستثمار، تم طرح احد السادة المتدخلين مشكل التأخر في تنفيذ الميزانية المخصصة للوزارة برسم السنة المالية 2017 والتي لم تتجاوز 43% في الشق المتعلق بالاستثمار.

وتمت المطالبة بوضع شروط ومساطر خاصة بالنسبة للبناء في العالم القروي وإعادة النظر في الرسوم المفروضة عليه نظرا للهشاشة التي تعرفها ساكنة هذه المناطق، وإيجاد الحلول الضرورية للقضاء على الهجرة نحو المدن.

كما أشاد بعض المتدخلين بدور الوزارة في التدخل لتأهيل بعض القصور والقصبات وبعض الدور الآيلة للسقوط بمجموعة من المدن العتيقة في إطار مبادرة الحفاظ على التراث السكني ببلادنا، مطالبين من الوزارة تعميم هذه العملية على كافة التراب الوطني للمحافظة على التراث المغربي المعماري.

وتطرق السيدات والسادة المستشارين إلى تعدد الأنظمة العقارية والمشاكل التي تطرحها على مستوى تعبئة الوعاء العقاري لتأهيل المدن وخصوصا بالنسبة لأراضي الشياع والجموع والأراضي السلالية التي أصبح جزء منها داخل المدار الحضري لبعض المدن بحكم توسعها.

وتم التطرق إلى مشاكل ضعف الجودة في السكن الاجتماعي والاحتجاجات التي تعرفها في مجموعة من المناطق، وفي نفس السياق تساءل أحد السادة المستشارين حول مآل برنامج السكن للفئة المتوسطة التي كانت قد أعلن عليه الوزارة في السابق.

كما أشار أحد المتدخلين إلى ضرورة التغلب على الاكراهات التي تعيق الولوج إلى السكن بالنسبة لشريحة واسعة من المواطنين وخصوصا فيما يتعلق بارتفاع الفائدة على قروض الإسكان والمضاربة العقارية ومطالبة بعض المنعشين العقاريين أداء مبالغ مالية إضافية وغير مصرح بها.

وأشاد بعض السادة المتدخلين بالدور الذي تقوم به مؤسسة العمران في مجموعة من المدن بالجهات الجنوبية ببلادنا، في حين أشارت تدخلات أخرى إلى أنها أصبحت تتعامل مثل المقاولات العقارية الخاصة في بعض المناطق ولم تعد تعمل على إيجاد الحلول لتوفير السكن بالثمن المناسب للساكنة، بحكم فرضها أثمنة جد مرتفعة.

ونوه أغلب المتدخلين بالدور الذي يقوم به المسؤولين والعاملين في قطاع التعمير وإعداد التراب الوطني وسياسة المدينة والإسكان، واقترحت جعل هذا

السكن في متناول جميع جهات المغرب، وتوفيره للطبقة العاملة ذات الدخل المحدود، وحتى بالنسبة للطبقة المتوسطة التي تضررت بشكل كبير من جراء مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها الدولة، بالإضافة إلى تأثير ارتفاع مستوى المعيشة وتجميد الأجور، مطالبة بجعل قطاع الإسكان سياسة عمومية لتقليص العجز في مجال السكن بناء على استهداف الأسر المحتاجة ونهج استراتيجية تقوم على جعله يساهم في تطوير وتأهيل المدن والحواضر، مؤكدين على أن نجاح أي سياسة يمكن أن تتم دون الأطر والموظفين الذين يجب أن يتعاملوا كشركاء، مطالبين الوزارة با هتمام بأوضاعهم وبفتح حوار اجتماعي جدي معهم يستجيب لمطالبهم الضرورية ويقوم بتحسين مستواهم ا جتماعي وا قتصادي، ومنحهم ما يستحقونه من حقوق وتشجيعهم وتحفيزهم.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

خلال الجواب على تدخلات وملاحظات واستفسارات السيدات والسادة المستشارون أعربت السيدة كاتبة الدولة عن إشادتها وتقديرها على ا هتمام

البالغ الذي يولونه لهذا القطاع، وعلى الثناء الذي قدموه للموظفين مركزيا وجهويا، وهذا يعكس حرصهم الأكيد على تطوير عمل هذه الوزارة، مؤكدة على أنها تتوفر على أطر وطنية عالية الكفاءة تعمل بتفان وإخلاص من اجل تحقيق شروط العيش الكريم للمواطنين وصيانة كرامتهم.

وأفادت أن مسألة العدالة الاجتماعية والعدالة المجالية لا يمكن أن تتحقق بتدخل وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة وحدها بل تتطلب تضافر جهود كافة المتدخلين قصد وضع سياسة فوق قطاعية وشمولية تجمع كل الفاعلين.

وبخصوص تصاميم التهيئة والمخططات الجهوية، أوضحت أن مسألة إعدادها واعتمادها تتطلب أخذ رأي جميع المتدخلين والمرور بمراحل متعددة ومساطر طويلة، وأن الوزارة واعية بهذا التأخير الحاصل وتعمل من أجل إخراج تصاميم قابلة للتنزيل، كما أكدت على أنه سيتم العمل في المستقبل على تقليص مراحل التفاوض حولها من ستة مراحل إلى ثلاثة مراحل لربح الوقت، والعمل على وضع سياسة استباقية في هذا المجال لمواكبة الدينامية التي يعرفها المجتمع.

وعلى مستوى السياسة العقارية ببلادنا أفادت السيدة كاتبة الدولة أن هذا المجال يتم تدارسه على مستوى رئاسة الحكومة قصد طرح المشاكل الموجودة وإيجاد لها الحلول المناسبة.

وأشارت السيدة كاتبة الدولة إلى أن الوزارة قد قامت ببعض الإجراءات بخصوص محاربة الفوارق الاجتماعية وتحقيق الإدماج الاجتماعي لكن وزارة المالية لم تقم بالتأشير عليها من بينها توفير السكن للفئات المتوسطة، مؤكدة على أن المطلوب في هذا المجال إيجاد الحلول ليتمكن للمواطنين الذين لا يملكون الإمكانيات للولوج إلى السكن ويضلون يقطنون بالسكن الصفيحي الشيء الذي يؤخر سياسة القضاء عليها.

وأوضحت أن التأخر الحاصر في صرف الميزانية المرصودة للوزارة راجع إلى التأخر الذي عرفه تشكيل الحكومة، وأفادت أن الوزارة لديها مجموعة من الالتزامات التي ستقوم بأدائها مما سيرفع من نسبة صرف الميزانية إلى نسبة جد مهمة تتوخى بذلك النجاعة والأداء.

وبالنسبة لبعض المدن التي تعرف مشاكل التهيئة في بعض الأحياء أبرزت على أن حل هذه الإكراهات، يجب أن يكون محليا وبتعاون الوزارة مع السلطات

المحلية والمنتخبين المحليين، مشيرة إلى أن بعض المدن تعرف مشاكل متعلقة بندرة وغياب العقارات ومشاكل متعلقة بنزع الملكية.

وأفادت السيدة كاتبة الدولة أن الوزارة قد قامت بمحاولتين قصد إخراج النظام الأساسي الوكالات الحضرية،المحاولة الأولى سنة 2010 لكن تم رفضه من طرف الشركاء والمحاولة الثانية 2014 وتم رفضها من طرف وزارة المالية نظرا للتكاليف الإضافية التي جاء بها المشروع، هذا وأكدت على وجود مشروع للتقسيم الجهوي للوكالات الحضرية لكن تأخره مرتبط بتقسيم الوزارة إلى قطاع التعمير واعداد التراب الوطني من جهة وقطاع الإسكان من جهة في الحكومة السابقة، وجمعهما في وزارة واحدة في الحكومة الحالية، وهذا المشكل يطرح حتى على مستوى مشروع قانون رقم 13.16 المتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للسكنى وسياسة المدينة، وتجري مشاورات في الوقت الراهن قصد ملاءمته مع الوضع الجديد.

وأكدت على النقاش الحاصل حول وضع عقدة عمل بين الدولة والفيدرالية الوطنية للأشغال والبناء من أجل توحيد عملية تضييق للمقاولات، وتجاوز كل الإشكاليات التي تطرح بحكم تعدد التصنيفات.

وأفادت أن المعارض الجهوية للإسكان سيتم توسيعها وتحسين المنتوج المعروض بها وتعدده للتعريف بالعروض المنتج بمختلف اشكالها أنواعها.

و تناول الكلمة السيد الكاتب العام للوزارة مؤكدا على ان التفاوت الحاصل بين الواقع وبين وثائق وأشار إلى وجود مشروع قانون لمراجعة وثائق التعمير وتسهيل مسطرة إعدادها وتبسيطها والمصادقة عليها.

وأفاد أن الحديث عن التعمير لا يمكن أن يكون سليما دون نهج سياسة عقارية مشيرا إلى أن الدولة اليوم تتجه نحو المتوفر، لكن المطلوب وضع سياسة عقارية ترتكز على التكافؤ.

كما أشار إلى إشكاليات تعدد أنظمة العقار مثلا كأراضي الجموع والأراضي السلالية ثم الاتفاق منذ القديم على تخصيصها للرعي لكن اليوم أصبحت داخل المجال الحضري المدن الأمر الذي يتطلب العمل على تغيير نظامها، وتطويره لمسايرة التطور الاجتماعي والاقتصادي والمجالي.

وتناول الكلمة السيد رئيس الإدارة الجماعية لمؤسسة العمران مشيرا إلى أن دور المؤسسة يتمثل في العمل على تحسين ظروف عيش الساكنة وتوفير البنية التحتية والتدخل قصد القضاء على السكن غير اللائق،

حيث يتم العمل مع الوزارة باعتبارها وصية على المؤسسة ومع الشركاء المحليين مع القطاع الخاص بناء على اتفاقيات تحدد طريقة التدخل وشكله. والتزمت السيدة كاتبة الدولة في الختام بإيفاد أجوبة كتابية مفصلة على مختلف التدخلات والاستفسارات التي أدلى بها السيدات والسادة المستشارين.

عرض السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالإسكان

المملكة المغربية

وزارة إعداد التراب الوطني و التعمير و الإسكان و سياسة المدينة

عرض السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

تقديم مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2018

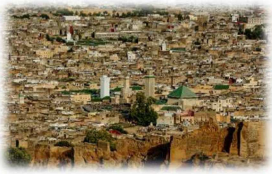

نونبر 2017

محاور العرض

1. المرجعيات
2. التزامات الوزارة ضمن البرنامج الحكومي 2017-2021
3. حصيلة سنة 2017 وبرنامج عمل الوزارة برسم سنة 2018

الباب الأول:

- التعميروإعداد التراب الوطني

الباب الثاني:

- الإسكان وسياسة المدينة

1 المرجعيات

المرجعيات

- الدستور
- التوجيهات الملكية السامية
- البرنامج الحكومي 2017-2021
- الاتفاقيات والمواثيق الدولية

2 التزامات الوزارة ضمن البرنامج الحكومي 2021/2017

التزامات الوزارة ضمن البرنامج الحكومي 2021/2017

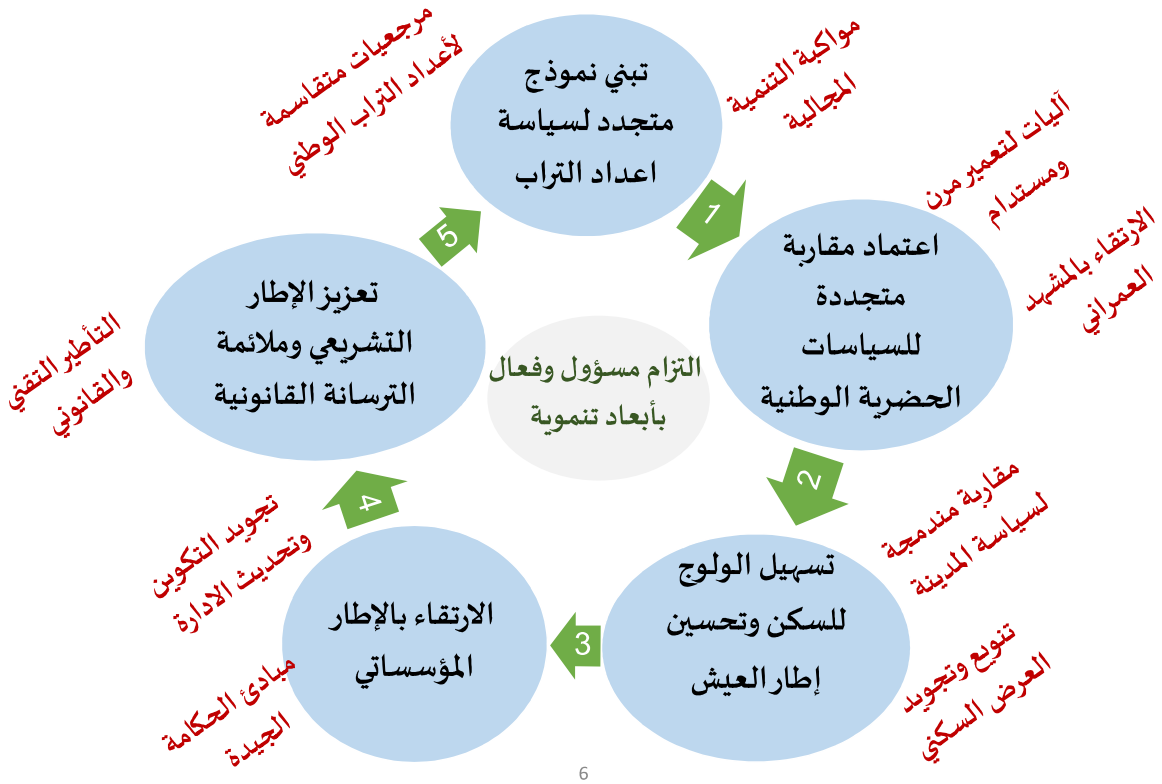

3 حصيلة سنة 2017 وبرنامج عمل الوزارة برسم سنة 2018

الباب الأول: قطاع التعميروإعداد التراب الوطني

محاور الباب الأول: قطاع التعميروإعداد التراب الوطني

- إعداد التراب الوطني والتنمية المجالية
- التعمير
- الهندسة المعمارية
- التأطير القانوني
- تعزيز التواصل والتعاون والتكوين
- تطوير الحكامة وتحديث الإدارة وتدبير الموارد والعمل الاجتماعي
- تنفيذ ميزانية 2017 ومشروع ميزانية 2018

إعداد التراب الوطني والتنمية المجالية

إعداد التراب الوطني والتنمية المجالية

حصيلة 2017

الاستشراف وتأطير المجالات الترابية

- إنهاء دراستين استراتيجيتين :
  - تقييم التصميم الوطني لإعداد التراب
  - الاستراتيجية الوطنية لتدبير العقار في المغرب
- تتبع الدراسات الاستراتيجية :
  - استشراف الشبكة الحضرية الوطنية
  - التدبير المندمج للساحل المغربي
  - والمجالات و التضامن المجالي

مواكبة الجهات ودعم تنمية المجالات

- إبرام 08 اتفاقيات شراكة مع الجهات بهدف دعم ومواكبة الجهات في إنجاز التصاميم الجهوية لإعداد التراب
- استكمال تفعيل البرنامج الوظيفي لمشاريع التنمية القروية المتعاقد بشأنها برسم سنة 2017 من خلال الشروع في تحويل مبلغ 130 مليون درهم لفائدة المشاريع التي سبق التعاقد بشأنها.

اعداد التراب الوطني والتنمية المجالية

برنامج العمل لسنة 2018

دراسات الاستشراف المجالي

- إعطاء الانطلاقة لوضع مرجعية وطنية لإعداد التراب تهدف لتحديد الأولويات والخيارات الاستراتيجية لسياسة إعداد التراب الوطني التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إنجاز التصاميم الجهوية لإعداد التراب.
- الانتهاء من إعداد الدراسات الاستراتيجية التالية وتعميم مضامينها:
  - استشراف الشبكة الحضرية الوطنية ؛
  - تقييم التصميم الوطني لإعداد التراب ؛
  - برنامج التنمية المجالية المستدامة للأطلسين الكبير والصغير

مواكبة تنزيل الجهوية

- الدعم التقني للجهات من أجل إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب
- إعداد البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز الصاعدة

التعمير

التعمير

حصيلة سنة 2017

التغطية بوثائق التعمير (المصادقة على 140 وثيقة)

- تتبع إنجاز 32 مخطط لتوجيه التهيئة العمرانية
- المصادقة على 75 تصميم تهيئة؛
- المصادقة على 20مخطط للتنمية وإحالة 40 مشروع على الأمانة العامة للحكومة
- البدء في إعداد 80 وثيقة تعميرية جديدة

مراجعة مناهج التخطيط الحضري المعتمدة والاستشراف المجالي

- مواكبة وتتبع المرحلة الثانية من الدراسة المتعلقة بمراجعة منظومة التخطيط الترابي
- تتبع ومواكبة الدراسة التي تشرف على إنجازها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDEحول موضوع "حكامة السياسات الترابية من أجل تنمية مدمجة ومستدامة للفضاء المتربولي للدار البيضاء"
- الانتهاء من إعداد دلائل مرجعية حول :
  - الكثافة والأشكال الحضرية
  - برمجة المرافق العمومية والخاصة ذات النفع العام؛
  - قواعد التعمير المستدام.

التعمير

حصيلة سنة 2017

الاستدامة والتحول الرقمي للمجالات

- إعطاء الانطلاقة للدراسة المتعلقة :
  - بوضع نماذج استشرافية لتطور المجالات الحضرية لمدينتي طنجة ومراكش في أفق 2050
  - بتشجيع الزراعة الحضرية لمدن فاس ومكناس وأكادير وبني ملال
  - بإعداد المخططات التوجيهية للتحويل الرقمي لمدن فاس ومراكش وأكادير
- تتبع ومواكبة الدراسة المتعلقة بالأحياء البيئية (مراكش وطنجة) وإعطاء الانطلاقة للدراسة المتعلقة بالمدن البيئية (الداخلة وبنسليمان)؛

تقوية قدرات المجالات على مجابهة الأخطار الطبيعية

- إطلاق الدراسات المتعلقة بإعداد خرائط القابلية للتعمير لأقاليم جهتي طنجة تطوان الحسيمة وفاس مكناس؛
- إبرام اتفاقية مع وزارة الداخلية لإعداد خرائط القابلية للتعمير على مستوى 20 مجال حضري (مكناس- تولال- وسلان، إفران-أزرو، بني ملال، أزيلال، القنيطرة- سيدي الطيبي-مهدية –عامر السفلية، سيدي اسليمان، مراكش الكبرى، شيشاوة، قلعة السراغنة، اليوسفية، الحوز، تارودانت، كلميم وسيدي إفني)

التعمير

برنامج العمل لسنة 2018

التغطية بوثائق التعمير

- المصادقة على 140وثيقة
- إعطاء الانطلاقة لإعداد 110 وثيقة تعميرية جديدة

مراجعة مناهج التخطيط الحضري المعتمدة والاستشراف المجالي

- مراجعة منظومة التخطيط الترابي ووضع قواعد فتح وتمويل التعمير
- إعداد أطلس التوسعات العمرانية للفترة الممتدة ما بين 1990 و 2017 يهم 25 مدينة ؛

تقوية قدرة المجالات

- إعطاء الانطلاقة للدراسات المتعلقة بالبرنامج الوطني "المدن والأودية
- تتبع ومواكبة الدراسة المتعلقة بتشجيع الزراعة الحضريةبمدن فاس ومكناس وأكادير وبني ملال؛

الهندسة المعمارية

الهندسة المعمارية

حصيلة 2017

دعم وتأهيل العمارة بالعالم القروي

- التوقيع على خمس اتفاقيات بقيمة 60 مليون درهم لمدة ثلاث سنوات 2018/2020 تتقاسمها مناصفة الوزارة والمجالس الجهوية المعنية (جهة فاس -مكناس و بني ملال خنيفرة وسوس - ماسة والداخلة وادي الذهب ودرعة – تافيلالت)

تأهيل ورد الاعتبار للتراث المعماري

- تتبع تغطية المدن العتيقة بتصاميم التهيئة ورد الاعتبار في إطار تشاركي مع الوكالات الحضرية المعنية
- إطلاق الدراسة الخاصة بتثمين مشاهد المعابر السككية للمقطع الرابط بين مطار محمد الخامس والقنيطرة؛
- متابعة إعداد المواثيق المعمارية والمشهدية في إطار اتفاقيات مع الوكالات الحضرية(31 وثيقة في طور الإنجاز)؛
- الانتهاء من إعداد دليل معماري مرجعي يخص المؤسسات السجنية

مواكبة التكوين وممارسة مهنة المهندس المعماري

- تتبع الدراسة المتعلقة بإعداد "استراتيجية التكوين في مجال الهندسة المعمارية في أفق 2030

الهندسة المعمارية

برنامج العمل لسنة 2018

دعم وتأهيل العمارة بالعالم القروي

- مصاحبة وتتبع البرنامج الوطني للمساعدة التقنية والهندسية بالعالم القروي، من خلال:
  - تنفيذ تفعيل الاتفاقيات الموقعة مع المجالس الجهوية الخمس
  - توقيع اتفاقيات الشراكة مع المجالس الجهوية السبع المتبقية

تحسين الجودة المعمارية والارتقاء بالمناظر الحضرية

- استكمال إعداد ضابط عام للبناء متعلق بصيانة الأملاك العقارية والمباني والجمالية وشروط الراحة العامة ؛
- الانتهاء من إعداد دليل معماري مرجعي يخص المؤسسات الاستشفائية وآخر متعلق بالمؤسسات التعليمية
- إعطاء الإنطلاقة لدراسة تهم "تقييم تصاميم التهيئة ورد الاعتبار للأنسجة العتيقة".

التأطير القانوني

التأطير القانوني

حصيلة 2017

نصوص قانونية نشرت بالجريدة الرسمة

- مرسوم القاضي بتغيير المرسوم المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية و إحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية.
- مقرر مشترك الخاص بتحديد عدد المقاعد المخصصة لكل فئة من فئات المهندسين المعماريين داخل المجلس الوطني والمجالس الجهوية لهيئة المهندسين المعماريين الوطنية.

نصوص قانونية في طور المصادقة و النشر

- إعداد مشروع القرار المشترك المحدد للخاصيات التقنية وقياسات مختلف الولوجيات العمرانية
- المراسيم الخاصة:
  - بإعادة تنظيم المعهد الوطني للتهيئة والتعمير ؛
  - بتحديد مسطرة إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب وتحيينه وتقييمه ؛
  - بتغيير نطاق اختصاص الوكالات الحضرية

إصدارات اخرى

- تطبيق معلوماتي وكتيب يضمان النصوص القانونية والدوريات المتعلقة بميدان البناء والتعمير ؛
- الدورية المشتركة مع وزارة الداخلية عدد 17.07 تتعلق بتفعيل مقتضيات القانون رقم 66.12 ؛

التأطير القانوني

برنامج العمل لسنة 2018

- إعداد مشروع قانون إعداد التراب الوطني، مع إصدار المرسوم الخاص بإحداث اللجنة الوزارية لإعداد التراب؛
- المصادقة على تعديل المرسوم بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لأشكال وشروط دراسة وتسليم رخص التعمير ؛
- المصادقة على النصوص التطبيقية الخاصة بالقانون 12-66 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء ؛
- المصادقة على مشروع مرسوم بتغيير نطاق اختصاص الوكالات الحضرية.
- إحالة مشروع القانون المتعلق بوثائق التعمير على مصالح الأمانة العامة للحكومة؛
- إيداع مشروع القانون الخاص بالتهيئة العقارية (التهيئة التشاورية والضم الحضري وحق الأولوية) لدى مصالح الأمانة العامة للحكومة؛
- إعداد مشروع قانون خاص برخص التعمير؛
- إعداد مشروع قانون خاص بالمشاريع ذات النفع الوطني والجهوي؛

تعزيز التواصل والتعاون والتكوين

تعزيز التواصل والتعاون والتكوين

حصيلة سنة 2017

التواصل والتعاون والشراكة

- اعتماد التطبيقات الإدارية الخاصة بالتدبير الرقمي للمراسلات الإدارية وبالشكايات الالكترونية؛
- مواكبة إعداد تقارير تلفزية حول المدن العتيقة بالمغرب؛
- تتبع مراحل انجاز الحوار المجالي مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاص
  - بالمجالات المتربولية
  - والعلاقة بين النطاقات الحضرية والقروية
  - وحكامة المؤشرات الترابية
- دعم القدرات لفائدة 51 إطار ومسؤول بالوزارة حول التنمية الحضرية والجهوية المستدامة بتنسيق مع المعهد الكوري للتربية وفنون المعمار؛

التكوين

- إحداث النواة الأولى للمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية لأكادير ؛
- إحداث معهد التقنيين في التعمير والهندسة المعمارية والبناء لوجدة لمواكبة الدينامية الجهوية والرفع من العرض التكويني جهويا
- توفير عقارات لبناء مقرات المدارس الوطنية للهندسة المعمارية لوجدة ومراكش وتطوان؛

تعزيز التواصل والتعاون التكوين

برنامج العمل لسنة 2018

تعزيز التواصل والتعاون والنظم المعلوماتية

- السهر على تنفيذ مضامين الاتفاقيات المبرمة مع الطوغو، فرنسا، تشاد، كوريا الجنوبية، الهند، تونس،...) ؛
- المشاركة في الملتقى الدولي للحواضر Forum urbain mondial بماليزيا من 07 إلى 13 فبراير 2018؛
- تنفيذ المخطط المديري للنظم المعلوماتية وتطوير التطبيقات والخدمات الرقمية الخاصة بالوزارة ؛
- تعزيز التواصل مع مختلف وسائل الإعلام من أجل تثمين أنشطة وبرامج الوزارة

التكوين

- إعطاء الانطلاقة لبناء مقر المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية لتطوان ؛
- إعداد الدراسات التقنية والهندسية لمقري مدرستي وجدة ومراكش ؛
- إحداث معهد التقنيين المتخصصين في التعمير والهندسة المعمارية والبناء للراشيدية

تطوير الحكامة وتحديث الإدارة وتدبير الموارد والعمل الاجتماعي

تطوير الحكامة وتحديث الإدارة وتدبير الموارد والعمل الاجتماعي

حصيلة سنة 2017

تثمين الرأسمال البشري

- مواصلة تفعيل هيكلة مصالح الوزارة وتزويدها بالموارد البشرية : توظيف 08 أساتذة باحثين وفتح باب الترشيح لشغل (9 أقسام، 80 مصلحة)؛
- تعزيز أعداد مستخدمي الوكالات الحضرية وذلك بتخصيص 85 منصب مالي جديد للتوظيف
- تحيين الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات وإنجاز 30 دورة تكوينية

تطوير آليات الحكامة والتنظيم

- تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية عبر هيكلة ميزانية القطاع حول 03 برامج وإعداد مشروع نجاعة الأداء
- اعتماد مبدأ التعاقد مع كافة الوحدات الإدارية التابعة للوزارة (توقيع عقد برامج مع المتفشيات والوكالات)
- مواكبة الوكالات الحضرية باعتماد نظام الجودة: ل 25 وكالة نالت شهادة الجودة ISO 9001 version 2008؛ 04 وكالات في طور الاستكمال

تحسين علاقة الإدارة بالمواطن

- تحسين جودةالاستقبال بالوكالات الحضرية (احداث وحدات إدارية مكلفة)
- تبسيط الإجراءات والمساطير ورقمنتها (نشر 100 وثيقة تعميرية مصادق عليها بطريقة تفاعلية، التدبير اللامادي لملفات طابات رخص البناء والتجزيئ)

تطوير الحكامة وتحديث الإدارة وتدبير الموارد والعمل الاجتماعي

برنامج العمل لسنة 2018

تثمين الرأسمال البشري

- تعزيز الطاقم الإداري والبيداغوجي للمدارس الوطنية للهندسة المعمارية لفاس وتطوان ومراكش وأكادير وكذا معهد تكوين التقنيين بوجدة،
- المساهمة الفعالة في وضع النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية للوظيفة العمومية SICGRH-AP
- الشروع في تنزيل التدبير التوقعي للكفاءات عبر تفعيل الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات REC

تطوير آليات الحكامة والتنظيم

- ملائمة الهياكل التنظيمية ل 11 وكالة حضرية التي أحدثت سنة 2006 و2004 قصد توحيدها
- مواكبة عشر وكالات الحضرية لبناء مقراتها
- الشروع في وضع أسس نظام التدقيق الداخلي ومراقبة التسيير على صعيد الوكالات الحضرية؛
- دراسة إعادة تموقع الوكالات الحضرية بشكل يؤهلها للعب دورها بشكل أفضل على صعيد كل جهة تماشيا مع متطلبات الجهوية الموسعة

تحسين علاقة الإدارة بالمواطن

- مواصلة تعميم التدبير اللامادي ونشر وثائق التعمير على الانترنت

تنفيذ ميزانية 2017 ومشروع ميزانية 2018

مشروع ميزانية 2018

ميزانية القطاع برسم سنة 2018

الفصل	(قانون المالية لـ سنة 2017) الميزانية العامة	(مشروع قانون المالية لـ سنة 2018) الميزانية العامة	مشروع قانون المالية لـ سنة 2018 / 2017 أي بزيادة
الموظفون	127 500 000	130 858 000	%2
المعدات والنفقات المختلفة	576 636 000	607 000 000	%5
الاستثمار	293 900 000	347 200 000	%18
المجموع	998 036 000	1 085 058 000	%8

90 في المائة من ميزانية التسيير خصصت للجهات فيما خصصت 58 في المائة من ميزانية الاستثمار للجهات

البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2018-2020 حسب طبيعة النفقة

البرامج	قانون المالية للسنة 2017	مشروع قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات 2019	الإسقاطات 2020
إعداد التراب و دعم التنمية الترابية	15 100 000	39 000 000	45 000 000	50 000 000
التعمير و الهندسة المعمارية	691 400 000	736 820 000	797 500 000	839 000 000
الدعم والمصالح المتعددة	291 536 000	309 238 000	352 000 000	387 000 000

تم تخصيص 152 مليون درهم من ميزانية الاستثمار لفائدة الجهات من أصل الميزانية العامة المخصصة للوزارة أي ما يعادل 65.5%.

الجهات	المبلغ المخصص من ميزانية التسيير	المبلغ المخصص من ميزانية الاستثمار
طنجة تطوان الحسيمة	69045000	18140000
مراكش أسفي		
الرباط سلا القنيطرة	99008000	23140000
فاس مكناس	77050000	14140000
الدار البيضاء سطات		
سوس ماسة		
درعة تافلالت		
بني ملال خنيفرة	33448000	8140000
الجهة الشرقية	37598000	8140000
كلميم واد نون		
العيون الساقية الحمراء		
الداخلة واد الذهب		
المجموع	156 000 000,00	100

* بما فيها مشروع إنجاز المدرسة الوطنية للمهندسين المعماريين لتطوان (افتتاح العقار والبناء)

3 حصيلة سنة 2017 وبرنامج عمل الوزارة برسم سنة 2018

الباب الثاني: الإسكان وسياسة المدينة

محاور الباب الثاني: الإسكان وسياسة المدينة

- المؤشرات الأساسية لقطاع الإسكان 2016-2017
- الأنشطة الاستراتيجية للقطاع العقاري
- النهوض بالجودة والسلامة والاستدامة
- مجموعة التهيئة العمران
- سياسة المدينة
- التأطير القانوني
- تطوير الحكامة وتحديث الإدارة
- تعزيز التواصل والتعاون وتنمية نظم الاعلام
- ميزانية قطاع السكنى وسياسة المدينة

1. المؤشرات الأساسية لقطاع الإسكان 2016-2017

أ- الإسكان

	2016	2017 (يناير-شتنبر)
مبيعات الإسمنت (مليون طن)	14,15	10,07
ضمان السكن : المبلغ الاجمالي بمليار الدرهم	2,01	2,44
ضمان السكن : عدد القروض	12384	15096
فوكاليم : المبلغ الاجمالي بمليار الدرهم	1,35	1,44
فوكالوج : عدد القروض	5127	5371
جاري القروض العقارية(مليار.د)	247,507	255,218
التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية (بمليون منصب شغل)	1,038	إحداث 7000 منصب ماين الربع الثاني 2017 والربع الثاني 2016
الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع العقار(بمليار الدرهم)	11,86	-

2. الأنشطة الاستراتيجية للقطاع العقاري

أ- الإسكان

حصيلة 2017

برنامج التدخل في السكن الصفيحي

- **إعلان مدينتي القصر الكبير وسطات بدون صفيح بتحسين ظروف عيش حوالي 2354 أسرة بكلفة إجمالية بلغت 302 مليون درهما منها 46,6 مليون درهما كمساهمة للوزارة ليصل عدد المدن المعلنة 58 من أصل، وعدد الأسر المستفيدة 258 ألف؛**
- **3 مدن أخرى جاهزة للإعلان هي البروج ومولاي يعقوب وتطوان.**

برنامج التدخل في السكن المهدد بالانهيار

- التعاقد بشأن **783 10** بناية في إطار 9 اتفاقيات بكلفة إجمالية تصل إلى **780**مليون درهما وبدعم من الوزارة بلغ **282** مليون درهما ليصل مجموع البنايات المستفيدة من البرامج **27.500** من أصل **43.697** المحصية.

برامج إنعاش السكن الاجتماعي

- منتوج **250** ألف درهما ومنتوج **140** ألف درهما:
  - ✓ تم إنجاز **42323** وحدة في إطار الاتفاقيات المبرمة (من أصل **358417** مسكنا حصل على شهادة المطابقة منذ انطلاق المشروع سنة **2010**)؛
  - ✓ إبرام **84** اتفاقية من أجل إنجاز **984 79**وحدة (من أصل **1073** اتفاقية تهم 1مليون **و622** ألف وحدة منذ سنة 2010).

2. الأنشطة الاستراتيجية للقطاع العقاري

أ- الإسكان

حصيلة 2017 (تتمة)

استخراج الرسوم العقارية:

- تمت تسوية الوضعية العقارية لما مجموعه 502 عملية منذ سنة 2014 واستصدار ما مجموعة 190538رسما عقاريا إلى متم 2016 من أصل 318.929 في إطار مخطط خماسي لتسوية الوضعية العقارية.

اقتراح تدابير لتشجيع إنتاج السكن:

- اقتراح تعديل برنامج السكن الاجتماعي 250 ألف درهم على أساس نتائج الدراسات المنجزة في نطاق استراتيجيات تتعلق بسكن الفئات الهشة وسكن الفئات المتوسطة الأولى؛
- اقتراحات جبائية من أجل تحسين أداء القطاع؛
- إعداد مشروع خاص بتحسين ظروف السكن بالوسط القروي؛
- مواصلة تأطير التعاونيات والجمعيات وتشجيعها.

تتبع مؤشرات القطاع عبر إصدارات:

- السكنى في أرقام 2011- 2012-2013"؛
- نتائج الدراسة المتعلقة بالبحث الوطني حول حظيرة السكن 2012 ؛
- أهم المعطيات الخاصة بالقطاع في الإحصاء العام للسكن والسكني 2014 ؛
- الظرفية العقارية للنصف الثاني من 2016 ؛
- أهم مؤشرات القطاع .

2. الأنشطة الاستراتيجية للقطاع العقاري

أ- الإسكان

برنامج العمل لسنة 2018

في مجال تشجيع الولوج إلى السكن

- اقتراح تدابير من أجل تأطير السكن الذاتي مع تعهد وصيانة البناء القائم؛
- الانكباب على دراسة خاصة تتعلق بالتأمين في مجال السكن المخصص للكراء؛
- اقتراح تدابير جديدة لإنعاش سكن الفئات المعوزة والفئات المتوسطة والسكن القروي؛
- تتبع أنشطة الجمعيات والوداديات السكنية؛
- اقتراح إطار تعاوني وتشاركي للسكن.

في مجال تتبع القطاع وإنتاج المؤشرات

- إحداث مرصد وطني لتأطير واستشراف القطاع بشراكة مع المتدخلين في القطاع؛

في مجال العقار

- تعبئة العقار من أجل تقليص العجز السكني ومحاربة السكن غير اللائق وتنمية السكن الاجتماعي
- مواصلة تسوية الوضعية العقارية للبرامج السكنية المنجزة من طرف الدولة

2. الأنشطة الاستراتيجية للقطاع العقاري

أ- الإسكان

برنامج عمل 2018 (تتمة)

برنامج التدخل في السكن الصفيحي

- تأهيل ست (6) مدن في أفق إعلانها مدن بدون صفيح: فاس، ميسور، عين عتيق، سيدي يحيى زعير، تارجيست، طنجة؛
- متابعة التعاقد بشأن الأسر غير المبرمجة والناتجة أساسا عن التوسعات العمرانية والأسر المركبة حسب التحيينات.

برنامج التدخل في السكن المهدد بالانهيار

- متابعة إنجاز البرامج المتعاقد بشأنها والتي تهم 27500 بناية في إطار الإحصاء المنجز من طرف وزارة الداخلية سنة 2012 (43697 بناية)؛
- التعاقد بشأن 50% من البنايات المهددة بالانهيار المتبقية غير متعاقد بشأنها (ما يقارب 8000 بناية)؛

برامج إنعاش السكن الاجتماعي

- تكثيف المنتوج السكني (250 ألف و 140 ألف درهم) عبر مواصلة إبرام الاتفاقيات مع المنعشين العقاريين المعنيين.

عقد الدورة العادية للمجلس الوطني للإسكان تزامنا مع اليوم العالمي للإسكان "أكتوبر 2018".

3. النهوض بالجودة والسلامة والاستدامة

أ- الإسكان

حصيلة 2017

- تصنيف وترتيب 229 مقاولة منها 72 مقاولة جديدة لغاية 2017/10/23 ؛
- وضع 40 معياراً جديداً في مسطرة الاعتماد من طرف اللجان التقنية للمعايرة التي ترأسها الوزارة؛
- إسناد دراسة متعلقة بإعداد دليل أشغال الحفر في المجال الحضري؛
- إعداد مشروع الخاصيات التقنية المتعلقة بالولوجيات المعمارية؛
- المشاركة في مختلف أشغال التحالف الدولي للبناء والسكن ؛
- المشاركة في تنظيم المعرض الدولي للسكن بالسنغال كضيف شرف للدورة الثانية، من 10إلى 12 أكتوبر 2017؛
- المشاركة في اللجنة الدائمة للكودات العربية الموحدة للبناء التابعة لجامعة الدول العربية.

الانتهاء من إنجاز الدراسات التالية:

- تعيين المواصفات العامة للهندسة المعمارية (Devis Général d'Architecture)؛
- ضابط عام يتعلق بالعزل الصوتي في البنايات ؛
- ضابط عام يتعلق بتركيب السخانات الشمسية في البنايات الجماعية .
- إعداد دليل استعمال ضابط البناء المضاد للزلازل RPS 2000 (إصدار 2011)؛
- تحديد النسب التقنية وتقدير الاحتياجات لمواد البناء في البنايات.

3. النهوض بالجودة والسلامة والاستدامة

أ- الإسكان

برنامج العمل لسنة 2018

- إعداد دراسة متعلقة بالضابط المغربي للبناء بالخرسانة المسلحة؛
- إعداد مصنف الضوابط التقنية المتعلقة بالبناء؛
- إعداد قاعدة المعطيات متعلقة بالتخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية في مجال السكن؛
- إعداد المشاريع القابلة للتمويل من قبل صناديق التمويل المناخي بشراكة مع الأطراف المعنية؛
- تنظيم ورشات عمل تحسيسية و تواصلية حول نظام تصنيف وترتيب مقاولات البناء؛
- تنظيم الدورة 17 للمعرض الدولي للبناء.

إتمام الدراسات التالية :

- دليل استعمال ضابطة البناء المضاد للزلازل RPS 2000 (إصدار 2011)؛
- دليل أشغال الحفر في المجال الحضري.

مجموعة التهيئة العمران

أ- الإسكان

مجموعة التهيئة العمران

حصيلة 2017

فتح الأوراش :		إنهاء الأوراش التالية:	
وحدات التأهيل الحضري لحساب الدولة	110 000:	وحدات التأهيل الحضري لحساب الدولة	112 000:
وحدات في إطار المنتوج الجديد	20 000:	وحدات في إطار المنتوج الجديد	22 000:
وحدات في إطار الشراكة مع القطاع الخاص	5 500:	وحدات في إطار الشراكة مع القطاع الخاص	4 000:

حجم الإستثمار : 5.300 مليون درهم

برنامج العمل لسنة 2018

فتح الأوراش :		إنهاء الأوراش التالية:	
وحدات التأهيل الحضري لحساب الدولة	105.000 :	وحدات التأهيل الحضري لحساب الدولة	110.000:
وحدات في إطار المنتوج الجديد	22.000 :	وحدات في إطار المنتوج الجديد	25.000 :
وحدات في إطار الشراكة مع القطاع الخاص	6000 :	وحدات في إطار الشراكة مع القطاع الخاص	7000 :

حجم الإستثمار : 5.700 مليون درهم

ب- سياسة المدينة

ب- سياسة المدينة

حصيلة 2017

- التعاقد، حول 151 اتفاقية بتكلفة إجمالية تبلغ 64,08 مليار درهم منذ 2012 إلى نهاية شهر أكتوبر2017. تساهم فيها الوزارة ب 14,33 مليار درهم أي بنسبة 22,4 في المائة تهم الأحياء والمدن والمراكز الصاعدة والأقطاب الحضرية والمدن الجديدة:

- تنفيذ مضامين الاتفاقيتين المبرمتين مع كل من دولة غينيا لتأهيل أحياء مدينة كوناكري وجمهورية جنوب السودان لإنجاز الدراسة الخاصة بإحداث العاصمة الجديدة بغلاف مالي إجمالي يقدر ب 150 مليون درهم.

- إتمام أشغال الشطر الأول من عمليات الترميم داخل 10 قصور نموذجية موزعة على الجهات الثلاثة للمملكة (درعة تافيلالت وسوس ماسة والجهة الشرقية) باستثمار إجمالي قدره 10 مليون درهم؛

ب- سياسة المدينة

برنامج العمل لسنة 2018

- التوقيع على 60 اتفاقية شراكة وتمويل جديدة مع العمل على تفعيل أكبر لالتقائية السياسات العمومية من أجل تدقيق الاوليات وتحديد التدخلات والتمويلات ؛
- استكمال التعاقد مع الجهات المتبقية (06 اتفاقيات جهوية جديدة) بخصوص تأهيل وتنمية المراكز الصاعدة ؛
- تطوير وتقوية الالتقائية مركزيا عبر تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع القطاعات الوزارية المعنية (02 اتفاقيات) واالإعداد لتوقيع 03 اتفاقيات بين-قطاعية جديدة؛
- الانخراط في مجهودات المملكة من أجل دعم الشراكة والتعاون مع الدول الافريقية وتتبع تنفيذ الاتفاقيات المبرمة (جنوب السودان وكوناكري وأفريقيا الوسطى...)؛
- دعم مبادرات المجتمع المدني ذات الصلة بسياسة المدينة.
- الشروع في تنفيذ أشغال الترميم بالمواقع النموذجية الستة عشر وفق الحاجيات المعبر عنها من المنظومة المحلية والساكنة؛

التأطير القانوني

التأطير القانوني

حصيلة 2017

1. النصوص القانونية المصادق عليها والتي تم نشرها بالجريدة الرسمية:

- المرسوم رقم 2.16.469 بتطبيق القانون رقم 94.12 يتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري (في طور النشر بالجريدة الرسمية)؛
- المرسوم رقم 2.17.354 الخاص بالنظام النموذجي للملكية المشتركة بتطبيق القانون رقم 106.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية. (في طور النشر بالجريدة الرسمية)؛

2. النصوص القانونية المحالة على البرلمان:

- مشروع القانون رقم 13.16 المتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية (في طور المناقشة بمجلس المستشارين).

3. النصوص القانونية في طور مسطرة المصادقة :

- مشروع قانون يتعلق بالمدن الجديدة؛
- مشروع قانون رقم 122.13 يتعلق بتنظيم عمليات البناء؛
- مشروع قانون رقم 023.12 يتعلق بالتعاونيات السكنية؛
- مشروع قانون رقم 16.17 يتعلق بتنظيم مهنة الوكيل العقاري.

4. المراسيم في طور المصادقة :

- مشروع المرسوم رقم 2.1.318 بتطبيق القانون رقم 107.12 بتغيير القانون رقم 44.00 المتعلق ببيع العقار في طور الإنجاز؛
- مشروع مرسوم بتعديل المرسوم 196-14-2 يتعلق بهيكلة واختصاصات الوزارة.

التأطير القانوني

برنامج العمل لسنة 2018

1. نصوص في طور المصادقة :

- مشروع القانون رقم 13.16 المتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وزارة السكنى وسياسة المدينة (المصادقة والنشر في الجريدة الرسمية).
- مشروع قانون رقم 16.17 المتعلق بتنظيم مهنة الوكيل العقاري
- مشروع قانون رقم 122.13 المتعلق بتنظيم عمليات البناء؛
- متابعة مسطرة دراسة والمصادقة على إدماج التعديلات بمدونة الضرائب المتعلقة بتنفيذ مقتضيات القانون رقم 107.12 المتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 44.00 المتعلق ببيع العقار في طور الإنجاز، بقانون مالية سنة 2018.
- مشروع مرسوم متعلق بنظام الملكية المشتركة /الجانب المحاسباتي ؛
- مشروعا مرسومين يتعلقان بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.01.1011 المتعلق بإحداث المجلس الوطني للإسكان وتغيير المرسوم رقم 2.14.196 المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة السكنى وسياسة المدينة.

2. نصوص في طور الإعداد:

- مراجعة وتعيين القانون رقم 51.00 المتعلق بالإيجار المفضي الى تملك العقار؛
- مشروع قانون حول السكن التشاركي والتضامني؛
- مشروع مرسوم متعلق بنظام الملكية المشتركة /الجانب المحاسباتي،

تطوير الحكامة وتحديث الإدارة

تطوير الحكامة وتحديث الإدارة

حصيلة 2017

- تحيين دليل المساطر المرتبطة بالمهام المسندة لمديرية الموارد البشرية و الشؤون المالية والعامة وتحديد خرائطية المخاطر؛
- تنظيم أيام تكوينية لفائدة 60 من الموظفين الجدد؛ ودورات تكوينية خاصة بالمشتريات العمومية والصفقات العمومية وكذا بالنظم المعلوماتية لفائدة المسؤولين على المصالح الإدارية والمالية للوزارة؛
- تنظيم الحوار الاجتماعي القطاعي مع الشركاء الاجتماعيين.

برنامج العمل لسنة 2018

- إبرام اتفاقيات شراكة وتعاون مع معاهد ومؤسسات متخصصة في التكوين مع معهد المالية التابع لوزارة الاقتصاد والمالية و الجامعة الدولية للرباط لتمكين الموظفين من الاستفادة من تكوينات متوجة بالدبلوم؛
- تنزيل اتفاقية الشراكة مع جامعة الأخوين بإفران لتعزيز وتقوية القدرات التدبيرية لمسؤولي الوزارة؛
- تفعيل مضامين الاتفاقية المتعددة الأطراف الموقعة بوزارة اصلاح الإدارة والوظيفة العمومية المتعلقة بإحداث نظام معلوماتي بين وزاري مندمج لتدبير الموارد البشرية؛
- المساهمة في إنجاز الخطة الحكومية للمساواة إكرام 2.

تعزيز التواصل والتعاون وتنمية نظم الاعلام

تعزيز التواصل والتعاون وتنمية نظم الاعلام

حصيلة 2017

في مجال التعاون

- المشاركة في تنظيم الدورة الثانية للمعرض الدولي لل كن بال نغال؛
- تنظيم المنتدى الوزاري العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية والدورة 34 لمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب بالرباط؛
- تنظيم الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ل(SHELTER AFRIQUE) بالمملكة المغربية؛
- تفعيل الاتفاقية الخاصة بإحداث مقر دائم خاص ببرنامج الم توطنات البشرية التابع لموئل الأمم المتحدة لل كن (ONU-Habitat).
- المشاركة في عدد من التظاهرات الدولية
- التوقيع على اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم (ال نغال ، التشاد، جنوب ال ودان، غينيا)

في مجال التواصل ونظم الإعلام

- إنجاز فيلم مؤس اتي للوزارة؛
- مواصلة إعادة ت ميم ووضع البوابة الالكترونية للوزارة؛
- إعداد الت ميم المديري للنظم المعلوماتية للوزارة خلال الفترة ما بين 2017-2021 ؛
- اعداد الدراسة الخاصة بالت ميم المديري 2017 – 2020 لتح ين النظم المعلوماتية للوزارة.

تعزيز التواصل والتعاون وتنمية نظم الاعلام

برنامج العمل لسنة 2018

التعاون

- تنظيم المنتدى الوزاري الافريقي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة بشراكة مع وزارة الاسكان بالسنغال؛
- تنظيم لقاء حول تنمية التعاون مع المؤسسات الدولية المكلفة بالتعاون والممولين على الصعيد الدولي ؛
- مواصلة تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع الدول الإفريقية؛
- إعداد نظام معلوماتي تفاعلي مخصص للتعاون.

التواصل ونظم الاعلام

- إعداد برامج تلفزية توعوية حول السكن وسياسة المدينة ؛
- إعداد مجلة و كراسة مؤسساتية وميثاق القيم للوزارة ؛
- تفعيل توصيات التصميم المديري لتامين الشبكة المعلوماتية للوزارة والتصميم المديري للنظم المعلوماتية للوزارة؛
- إقتناء baie de stockage من اجل تعزيز قدرة التخزين المعلوماتية للوزارة

تنفيذ ميزانية 2017
ومشروع ميزانية 2018

ميزانية قطاع السكنى وسياسة المدينة

حصيلة 2017

بلغت جملة الاعتمادات المقترة لميزانية القطاع لسنة **2017** ما مجموعة **2,65** مليار درهم مقسمة كما يلي:

- ميزانية التسيير: بلغت الاعتمادات المفتوحة **110,19** مليون درهم بنسبة **4,15**٪.
- ميزانية الاستثمار: بلغت الاعتمادات المفتوحة **543.75** مليون درهم، بنسبة 20.48٪
- الصندوق الاجتماعي للإسكان والادماج الحضري (FSHIU): الذي يبلغ مجموع اعتمادات المفوضة سنويا **2,65** مليار درهم بنسبة 75,35%

وضعية تنفيذ ميزانية القطاع إلى غاية آخر أكتوبر 2017

البرامج	نسبة التنفيذ برسم ميزانية التسيير	نسبة التنفيذ برسم ميزانية الاستثمار	نسبة التنفيذ لاعتمادات صندوق التضامن للإسكان والاندماج الحضري
البرنامج الأول : الدعم و القيادة	70,15%	10,02%	84%
البرنامج الثاني : السكنى وتأطير القطاع	36,36%	56,95%	
البرنامج الثالث: سياسة المدينة	0%	35,84%	
النسبة العامة	64,23%	43,14%	84%

ميزانية قطاع السكنى و سياسة المدينة برسم سنة 2018

	ميزانية التسيير 2018		ميزانية الاستثمار 2018	صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري 2018
	الموظفون	المعدات والنفقات المختلفة		
الاعتمادات المبرمجة برسم السنة المالية 2018	171 214 000,00	134 190 000,00	521 752 000,00	2 000 000 000,00

شكرا لحسن تتبعكم

الملـــحـــق :
أوراق إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الأربعاء 29 نونبر 2017 على الساعة التاسعة والنصف صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2018.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2017--2018

دورة :أكتوبر 2017

اجتماع رقم : .

الساعة : من: 9 و 30 إلى 12 و 15 د

عدد الحاضرين في اللجنة : 30

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 12

عدد المتغيبين بعذر: 01

عدد المتغيبين بدون عذر: 06

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 63,15

المدة الزمنية : 6 ساعات و 40 د

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	الإسم والمهمة	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
	السيد المهدي عثمون الرئيس	الفريق الحركي	
	السيد البشير العبدلاوي الخليفة الأول	فريق العدالة والتنمية	
	السيد الحسن سليغوة الخليفة الثاني	الفريق الاستقلالي	
	السيدة وفاء القاضي الخليفة الثالثة	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
	السيد المختار صواب الخليفة الرابع	الفريق الاشتراكي	
	السيد محمود عرشان الخليفة الخامس	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

المحرشي العربي الأصالة والمعاصرة
عبد السلام اللبار الفريق الاستقلالي
ضكاجة الزومي " "

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : yahoo.fr commission_interieur@

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الأربعاء 29 نونبر 2017 على الساعة التاسعة والنصف صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2018.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2017-2018

دورة : أكتوبر 2017

اجتماع رقم : .

الساعة : من: 9 و 30 د إلى 12 و 15 د

عدد الحاضرين في اللجنة : 30

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 12

عدد المتغيبين بعذر: 06

عدد المتغيبين بدون عذر: 12

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 63,15

المدة الزمنية : ساعتان و 45 د

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	السيد الطيب البقالي الخليفة السادس	الفريق الحركي	
	الأمين السيد محمد أبا حنيني	فريق التجمع الوطني للأحرار	
	المقرر مولاي عبد الرحيم الكامل	فريق الاصالة والمعاصرة	
	سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي	
	محمد سالم بنمسعود	الفريق الاستقلالي	اعتذر
	النعم ميارة	الفريق الاستقلالي	

ادريس الراضي رئيس فريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي

عبد الحميد حمي فريق العدالة والتنمية

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الالكتروني : yahoo.fr commission_interieur@

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الأربعاء 29نونبر 2017 على الساعة التاسعة والنصف صباحا.

موضوع الاجتماع: دراس مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2018.

الولاية التشريعية : 2015 -2021 — عدد الحاضرين في اللجنة : 30

السنة التشريعية : 2017-2018 — عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 12

دورة : أكتوبر 2017 — عدد المتغيبين بعذر: 06

اجتماع رقم : . — عدد المتغيبين بدون عذر: 01

الساعة : من: 9 و 30 إلى 16 و 40 — نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 63,15

المدة الزمنية : 6 ساعات و 40 د

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

	محمد سعيد كرام	الفريق الاستقلالي	
	المصطفى الخلفيوي	فريق الأصالة والمعاصرة	
	عبد الكريم الهمس	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد محمد مكنيف	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد عبدالسلام سي كوري	فريق العدالة والتنمية	
	مولود السقوقع	الفريق الاشتراكي	
	المبارك الصادي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

فبيل تسيير العدالة والتنمية

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : yahoo.fr commission_interieur@

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الأربعاء 29نونبر 2017 على الساعة التاسعة والنصف صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2018.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2017-2018

دورة : أكتوبر 2017

اجتماع رقم : .

الساعة : من: 9,30 إلى 16,00

عدد الحاضرين في اللجنة : 30

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 12

عدد المتغيبين بعذر: 06

عدد المتغيبين بدون عذر: 01

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 63,15

المدة الزمنية : 6 ساعات و40 د

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الإسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عدي لسجري	مجموعة العمل الديمقراطي	
مبارك السباعي	الفريق الحركي	
رشيد المنياري	الاتحاد المغربي للشغل	
عبد الحميد الصويا	الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الحسين العباسي	الفدرالية الديمقراطية	
علي العسري	التجمع والتسامح	
محمد ركيكوري	التجمع الوطني للأحرار	
عبد الرحمان الدويني	الحركة الشعبية	
اهل بابا حمة	الفريق الاستقلالي	
عبد السلام بلقشور	PAM	

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الالكتروني : commission_interieur@yahoo.fr

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

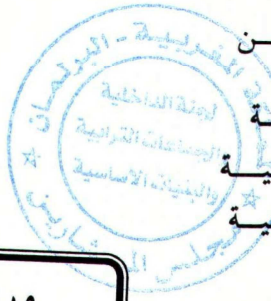

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الأربعاء 29نونبر 2017 على الساعة التاسعة والنصف صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2018.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2017-2018

دورة : أكتوبر 2017

اجتماع رقم : .

الساعة : من: 9 و 30 د إلى 18 و 15 د

عدد الحاضرين في اللجنة : 30

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 12

عدد المتغيبين بعذر: 06

عدد المتغيبين بدون عذر: 01

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 63,15

المدة الزمنية : 6 ساعات و 45 د

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الإسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
امبارك حسيب	الفريق الحركي	

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : yahoo.fr commission_interieur@

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الأربعاء 29نونبر 2017 على الساعة التاسعة والنصف صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2018.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2017-2018

دورة : أكتوبر 2017

اجتماع رقم :.

الساعة : من: 9و30د إلى 11و45د

عدد الحاضرين في اللجنة : 30

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 12

عدد المتغيبين بعذر: 16

عدد المتغيبين بدون عذر: 01

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 63%

المدة الزمنية : 2 ساعات و15د

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الإسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
د. محمد الشيخ بيد الله	الاحرار	

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : commission_interieur@yahoo.fr

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الاثنين 4 دجنبر 2017 على الساعة العاشرة صباحا .

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء برسم السنة المالية 2018.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2017--2018

دورة :أكتوبر 2017

اجتماع رقم :.

الساعة : من: ١٥h٠٥ إلى ١٨h و ٥٠ د

عدد الحاضرين في اللجنة : ١٥

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: ٠٨

عدد المتغيبين بعذر : ٠١

عدد المتغيبين بدون عذر: ١٠

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : ٤٤,١٠

المدة الزمنية : اربع ساعات و ٥٠ د.

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	الإسم والصفة	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
	السيد المهدي عثمون الرئيس	الفريق الحركي	
	السيد البشير العبدلاوي الخليفة الأول	فريق العدالة والتنمية	
	السيد الحسن سليفوة الخليفة الثاني	الفريق الاستقلالي	
	السيدة وفاء القاضي الخليفة الثالثة	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
	السيد المختار صواب الخليفة الرابع	الفريق الاشتراكي	
	السيد محمود عرشان الخليفة الخامس	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : yahoo.fr commission_interieur@

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الاثنين 4 دجنبر 2017 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء برسم السنة المالية 2018.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2017-2018

دورة : أكتوبر 2017

اجتماع رقم : .

الساعة : من: ١٠ الى ١٤ ,٥٠

عدد الحاضرين في اللجنة : ١٠

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: ٠٨

عدد المتغيبين بعذر : ٠١

عدد المتغيبين بدون عذر: ١٠

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : ٤٢,١٠

المدة الزمنية : اربع ساعات و ٥٠ ,

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	السيد الطيب البقالي الخليفة السادس	الفريق الحركي	
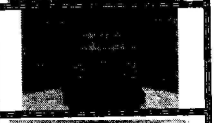	الأمين السيد محمد أبا حنيني	فريق التجمع الوطني للأحرار	
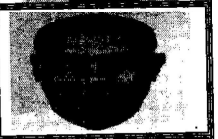	المقرر مولاي عبد الرحيم الكامل	فريق الاصالة والمعاصرة	
	سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي	
	محمد سالم بنمسعود	الفريق الاستقلالي	
	النعم ميارة	الفريق الاستقلالي	

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الالكتروني : commission_interieur@yahoo.fr

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الاثنين 4 دجنبر 2017 على الساعة العاشرة صباحا .

موضوع الاجتماع :دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء برسم السنة المالية 2018.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2017-2018

دورة : أكتوبر 2017

اجتماع رقم : .

الساعة : من: ١٠ إلى ١٤ و ٥٠

المدة الزمنية : أربع ساعات و ٥٠ د

عدد الحاضرين في اللجنة : ١٠

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: ٠٨

عدد المتغيبين بعذر : ٠١

عدد المتغيبين بدون عذر: ١٠

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : ٤٢,١٠

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

	محمد سعيد كرام	الفريق الاستقلالي	
	المصطفى الخلفيوي	فريق الأصالة والمعاصرة	
	عبد الكريم الهمس	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد محمد مكنيف	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد عبدالسلام سي كوري	فريق العدالة والتنمية	
	مولود السقوقع	الفريق الاشتراكي	
	المبارك الصادي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : interieur@yahoo.fr commission

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الاثنين 4 دجنبر 2017 على الساعة العاشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة ا التجهيز والنقل واللوجستيك والماء برسم السنة المالية 2018.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2017-2018

دورة : أكتوبر 2017

اجتماع رقم :.

الساعة : من: 10h إلى 14h50

المدة الزمنية : أربع ساعات و 50 د

عدد الحاضرين في اللجنة : 10

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 08

عدد المتغيبين بعذر : 01

عدد المتغيبين بدون عذر: 10

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 42,10

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الإسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
الطيب الوساوي	الفريق الاستقلالي	
صابر الباعي	الفريق الحركي	

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : yahoo.fr commission_interieur@

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الأربعاء 6 دجنبر 2017 على الساعة الحادية عشرة صباحا .

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2018.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2017-2018

دورة : أكتوبر 2017

اجتماع رقم : .

الساعة : من: 11h إلى 14h و ذاد

عدد الحاضرين في اللجنة : 12

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 07

عدد المتغيبين بعذر : 02

عدد المتغيبين بدون عذر: 01

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 36,84

المدة الزمنية : ثلاث ساعات وذاد

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	السيد الطيب البقالي الخليفة السادس	الفريق الحركي	اعتذر
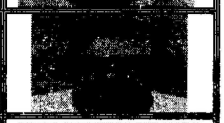	الأمين السيد محمد أبا حنيني	فريق التجمع الوطني للأحرار	
	المقرر مولاي عبد الرحيم الكامل	فريق الأصالة والمعاصرة	
	سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي	
	محمد سالم بنمسعود	الفريق الاستقلالي	
	النعم ميارة	الفريق الاستقلالي	

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : commission_interieur@yahoo.fr

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الأربعاء 6 دجنبر 2017 على الساعة الحادية عشرة صباحا .

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2018.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2017--2018

دورة :أكتوبر 2017

اجتماع رقم : .

الساعة : من: 11h إلى 14 و 45 د

عدد الحاضرين في اللجنة : 12

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 07

عدد المتغيبين بعذر : 02

عدد المتغيبين بدون عذر: 10

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 36,84

المدة الزمنية : ثلاث ساعات و 45 د

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	الإسم والمهمة	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
	السيد المهدي عثمون الرئيس	الفريق الحركي	اعتذر
	السيد البشير العبدلاوي الخليفة الأول	فريق العدالة والتنمية	
	السيد الحسن سليفوة الخليفة الثاني	الفريق الاستقلالي	
	السيدة وفاء القاضي الخليفة الثالثة	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
	السيد المختار صواب الخليفة الرابع	الفريق الاشتراكي	
	السيد محمود عرشان الخليفة الخامس	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : commission_interieur@yahoo.fr

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الاربعاء 6 دجنبر 2017 على الساعة الحادية عشرة صباحا .

موضوع الاجتماع : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2018.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2017-2018

دورة : أكتوبر 2017

اجتماع رقم :.

الساعة : من: ١١٢ إلى ١٤ و ٤٥ د

المدة الزمنية : ٢ سا و ٤٥ د

عدد الحاضرين في اللجنة : ١٤

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: ٦

عدد المتغيبين بعذر : ٥

عدد المتغيبين بدون عذر: ١٥

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 36,84

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

	محمد سعيد كرام	الفريق الاستقلالي	
	المصطفى الخلفيوي	فريق الأصالة والمعاصرة	
	عبد الكريم الهمس	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد محمد مكنيف	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد عبدالسلام سي كوري	فريق العدالة والتنمية	
	مولود السقوقع	الفريق الاشتراكي	
	المبارك الصادي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : yahoo.fr commission_interieur@

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الأربعاء 6 دجنبر 2017 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2018.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2017-2018

دورة : أكتوبر 2017

اجتماع رقم : .

الساعة : من: 11h إلى 14h و45 د

المدة الزمنية : 3h = ساعات و45 د

عدد الحاضرين في اللجنة : 14

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 07

عدد المتغيبين بعذر : 02

عدد المتغيبين بدون عذر: 05

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 36,84

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الإسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد الرحمان الريصي	الحركة الشعبية	
محفوظ شباري	الحركة الشعبية	
شرقي مولاي ابراهيم	الفريق الاستقلالي	
عبد الصمد ايدرج	" "	
صادق الساعي	الفريق الحركي	

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : commission_interieur@yahoo.fr

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الاثنين 11 دجنبر 2017 مباشرة بعد نهاية الجلسة العامة الصباحية.

موضوع الاجتماع: التصويت على الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الداخلية برسم السنة المالية 2018.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2017--2018

دورة :أكتوبر 2017

اجتماع رقم : .

الساعة : من: 16و00 إلى 18و 42 ،

عدد الحاضرين في اللجنة : 13

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 13

عدد المتغيبين بعذر : لا أحد

عدد المتغيبين بدون عذر: 06

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 68,42

المدة الزمنية : نصف ساعة

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	الإسم والمهمة	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
	السيد المهدي عثمون الرئيس	الفريق الحركي	
	السيد البشير العبدلاوي الخليفة الأول	فريق العدالة والتنمية	
	السيد الحسن سليفوة الخليفة الثاني	الفريق الاستقلالي	
	السيدة وفاء القاضي الخليفة الثالثة	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
	السيد المختار صواب الخليفة الرابع	الفريق الاشتراكي	
	السيد محمود عرشان الخليفة الخامس	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : yahoo.fr commission_interieur@

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الاثنين 11 دجنبر 2017 مباشرة بعد نهاية الجلسة العامة الصباحية.

موضوع الاجتماع: التصويت على الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الداخلية برسم السنة المالية 2018.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2017-2018

دورة : أكتوبر 2017

اجتماع رقم : .

الساعة : من: 15 و 16 إلى 16 و 45 د

عدد الحاضرين في اللجنة : 13

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 13

عدد المتغيبين بعذر : لا أحد

عدد المتغيبين بدون عذر: 06

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 68,42

المدة الزمنية : نصف ساعة

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	السيد الطيب البقالي الخليفة السادس	الفريق الحركي	
	الأمين السيد محمد أبا حنيني	فريق التجمع الوطني للأحرار	
	المقرر مولاي عبد الرحيم الكامل	فريق الأصالة والمعاصرة	
	سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي	
	محمد سالم بنمسعود	الفريق الاستقلالي	
	النعم ميارة	الفريق الاستقلالي	

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الإلكتروني : interieur@yahoo.fr commission

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE L'INTERIEUR
DES COLLECTIVITÉS TERRITORIALES
ET DES INFRASTRUCTURES

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية
والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارون

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الاثنين 11 دجنبر 2017 مباشرة بعد نهاية الجلسة العامة الصباحية.

موضوع الاجتماع : التصويت على الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الداخلية برسم السنة المالية 2018.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2017-2018

دورة : أكتوبر 2017

اجتماع رقم :.

الساعة : من: 16 و 15 إلى 17 و 45 د

عدد الحاضرين في اللجنة : 13

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 13

عدد المتغيبين بعذر : لا أحد

عدد المتغيبين بدون عذر: 06

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 68,42

المدة الزمنية : نصف ساعة

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

	محمد سعيد كرام	الفريق الاستقلالي	
	المصطفى الخلفيوي	فريق الأصالة والمعاصرة	
	عبد الكريم الهمس	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد محمد مكنيف	فريق الأصالة والمعاصرة	
	السيد عبدالسلام سي كوري	فريق العدالة والتنمية	
	مولود السقوقع	الفريق الاشتراكي	
	المبارك الصادي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

الهاتف : 0537.21.82.33 - الفاكس : 0537.72.80.52 - البريد الالكتروني : interieur@yahoo.fr commission